الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

CL/206/SR

15 كانون الثاني/يناير 2021

المحاضر الموجزة للمجلس الحاكم

الدورة الـ 206 للمجلس الحاكم

(الدورة الافتراضية الاستثنائية)

01-03[1] تشرين الثاني/نوفمبر 2020

[1] في حين كان من المقرر عقد جلسة المجلس الحاكم من 1 إلى 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، اختتمت أعمالها أبكر مما كان متوقعاً في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

جدول الأعمال

الصفحات

1. إقرار جدول الأعمال (CL/206/A.1) 6
2. اعتماد النظام الداخلي الخاص للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم (CL/206/2-P.1) 6
3. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 205 للمجلس الحاكم (بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019) (CL/205/SR.1) 7
4. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الفخرية 17
5. انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(CL/206/5-P.1, P.2, P.3 و P.4)

(أ) سيمنح لكلّ مرشح لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي 10 دقائق لمخاطبة المجلس الحاكم، من أجل التعريف عن نفسه، وتقديم رؤيته للمنظمة. 7

(ب) سينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً ليحل محل السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك)، التي انتهت فترة ولايتها في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. 43

6. النتائج المالية لعام 2019

(CL/206/6-R.1, R.2, R.3 و 6-P.1) 26

7. مشروع الموازنة الموحدة للعام 2021 (CL/206/7-P.1) 34
8. انتخابات اللجنة التنفيذية (CL/206/8-P.1 وP.2) 37
9. تقرير موجز من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 50
10. تقرير موجز عن نتيجة الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (CL/206/10-P.1) 38

11. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (CL/206/11-P.1) 57
12. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي: الوضع الخاص في مالي (CL/206/12-P.1) 58
13. ما يُستجد من أعمال 61

الجلسة الأولى

الأحد، 01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

تمّت الدعوة للجلسة عند الساعة 13:05 بتوقيت وسط أوروبا على منصة *Interprefy* للمؤتمرات عبر الفيديو، برئاسة السيد شين غومين (الصين)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالإنابة.

قال **الأمين العام** إن 191 شخصاً، بمن فيهم 171 عضواً من المجلس الحاكم سجلوا الدخول. وبالتالي اكتمل النصاب.

قال **الرئيس** إن السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك) قد أكملت فترة ولايتها التي دامت ثلاث سنوات كرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتولى، بصفته نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية، منصب الرئيس إلى حين انتخاب خلفاً لها.

كان يمرّ العالم بأوقات استثنائية في ظل وباء كوفيد-19. وقد واجهت البلدان الكارثة، وسوف تُهزم الفيروس في نهاية الأمر. وعلى الرغم من انتشار الوباء، فإن استمرار العمل هو ذات أهمية قصوى. لذلك، فإنّ المجلس الحاكم يجتمع لاتخاذ قرارات مهمة فيما يتعلق بسير عمل الاتحاد البرلماني الدولي وإدارته. وكانت هذه المرة الأولى التي يعقد فيها الاتحاد البرلماني الدولي دورة افتراضية للمجلس الحاكم.

يجب أن تتضامن جميع الدول للدفاع عن القيم العالمية مثل السلام، والتنمية، والعدالة، والمساواة، والحوكمة الرشيدة والتعاون. كما يجب أن يستمر العالم في التقدم. إذ أنه لطالما وُجدت حلول لأسوأ المشاكل. وعلى البرلمانيين أن يستمروا بتقديم المنافع الملموسة للشعب الذي يمثلونه.

سعت الجلسة الافتراضية لضمان سماع صوت برلماني عالمي في ظل المناخ السائد. وبذل الأمين العام جهوداً كبيرة لتنظيم الجلسة عن بُعد. والأهم كان ترجمة الأعمال إلى نتائج ناجحة.

رحب **الأمين العام** بالمندوبين في جلسة تاريخية للمجلس الحاكم التي انعقدت في ظروف استثنائية.

عقدت الجلسة التنفيذية عدداً من الاجتماعات تحضيراً للجلسة الافتراضية للمجلس الحاكم. وتم إرسال دعوة للجلسة لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في 07 أيلول/ سبتمبر 2020، بالإضافة إلى مشروع جدول الأعمال، والنظام

الداخلي الخاص، ومقترحات أخرى. لقد تسجّل 118 برلماناً عضواً و321 عضواً في المجلس الحاكم بحلول الموعد النهائي في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. أما فيما يتعلق بالنظام الداخلي الخاص فقد تمّ تحديد النصاب القانوني عند 162 عضواً في المجلس الحاكم. واستمرت الأمانة العامة في تلقي تسجيلات متأخرة بعد الموعد النهائي المقرر.

وقد حصلت بعض عمليات التسجيل المتأخرة بسبب القوة القاهرة، بينما البعض الآخر يعود إلى أن بعض الوفود قد بدأت عملية التسجيل ولكنها لم تكملها، لأنها تنتظر الحصول على إذن رسمي من رئيس البرلمان. وتم استيعاب هذه السيناريوهات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتمثلة في الشمولية وإمكانية الوصول للجميع. وبحلول 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، الذي كان، لأسباب فنية، هو الموعد النهائي المطلق لضمان الوصول إلى برنامج التصويت، كانت الأمانة العامة قد سجلت 144 برلماناً عضواً و409 من أعضاء المجلس الحاكم، منهم 406 أعضاء مؤهلون للتصويت. ومع ذلك، فإن النصاب القانوني ظل كما هو محدد في النظام الداخلي الخاص، أي 162 عضواً في المجلس الحاكم.

وستعقد الدورة الافتراضية للمجلس الحاكم باستخدام منصة Interprefy. وهي منصة يملك الاتحاد البرلماني الدولي بعض الخبرة فيها ويستخدمها العديد من وكالات الأمم المتحدة. وقد وفرت Interprefy الضمانات اللازمة للأمن وإمكانية الوصول إلى الجميع. وقد تلقى جميع الأعضاء المسجلين رابطاً مخصصاً للوصول إلى المنصة بينما يمكن للمندوبين الآخرين متابعة المداولات من خلال رابط البث العام.

وقد استشيرت اللجنة التنفيذية والعضوية العامة بانتظام بشأن التطورات المذكورة أعلاه. وتوفرت جميع المعلومات على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

البند رقم 1 من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

(CL/206/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

البند رقم 2 من جدول الأعمال

إقرار النظام الداخلي الخاص للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم
(CL/206/2-P.1)

قال **الرئيس** إن النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي لا تحتوي على أحكام لتوجيه الجلسة الافتراضية للمجلس الحاكم. لذلك أنشأت اللجنة التنفيذية مجموعة عمل للمساعدة في صياغة مجموعة من القواعد الخاصة. ولقد تم تعديل الاقتراح وإقراره من قبل مجموعة العمل في 13 آب/ أغسطس 2020 وبعدها من قبل اللجنة التنفيذية في 31 آب/ أغسطس 2020.

وقد قُدِّم إلى البرلمانات الأعضاء في 7 أيلول/ سبتمبر 2020 النظام الداخلي الخاص، وجدول الأعمال المقترح، وكذلك المواعيد النهائية لتسجيل الترشيحات الرئاسية وتقديمها. وقد حدّدت اللجنة التنفيذية أنّه ما لم يقدّم ثلث الأعضاء أو أكثر اعتراضاً بحلول 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، فإن المقترحات ستُعتبر معتمدة. وبحلول الموعد المحدد، كانت الأمانة العامة للاتحاد قد تلقت اعتراضات رسمية من برلمان واحد فقط. وقد خلُصت اللجنة التنفيذية في جلستها التي عقدت في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 إلى أن هناك تأييداً ساحقاً للنظام الداخلي. ولذلك يمكن النظر في اعتماده.

تم إقرار النظام الداخلي الخاص.

البند 3 من جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 205 للمجلس الحاكم (بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

(CL/205/SR.1)

تمت الموافقة على المحاضر الموجزة

البند 5 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(CL/206/5-P.1, P.2, P.3 و P.4)

قال **الرئيس** إن انتخاب الرئيس التالي للاتحاد البرلماني الدولي قد يتم وفقاً للمادة 19 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وقواعد المجلس الحاكم والنظام الداخلي الخاص. وفي الموعد النهائي المحدد في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، قدم أربعة مرشحون إشعاراً رسمياً إلى الأمين العام يعلنون فيه عن رغبتهم في الترشح لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقد تم تعميم الإخطارات على جميع الأعضاء فور تلقيها. وكان المرشحون الأربعة على النحو التالي: السيد م. سنجراني (باكستان)، والسيد د. باتشيكو (البرتغال)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، والسيدة س. عطا الله جان (كندا).

وقررت اللجنة التنفيذية، في جلستها التي عقدت في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أن توصي اثنين من أعضائها من المناطق التي ليس لديها مرشحين، لتدقيق الأصوات في الانتخابات. وسيكون الدور الرئيسي لمدققي الأصوات هو التأكد من نتائج الانتخابات بدعم تقني من مدقق الأصوات المستقل. وتم ترشيح المدققَين: السيد ج. موديندا (زيمبابوي) والسيد ج. ب. ليتيلييه (شيلي).

تمت الموافقة على ترشيح المدققَين.

قال **الأمين العام** إن اللجنة التنفيذية قررت أن انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي سيعقد عن بُعد عبر منصة تصويت إلكترونية عبر الإنترنت. كما شدّدت اللجنة التنفيذية على عدد من المعايير غير القابلة للتفاوض التي ينبغي أن تمتثل لها هذه الانتخابات. وشملت تلك: أمن الاقتراع، وسرية الاقتراع، ومصداقية المنصة، وإمكانية إخضاعها للمساحة، والثقة في النظام، وإمكانية الوصول إليه. ثم أطلق الأمين العام دعوة إلى تقديم خدمات شركة أو كيان أو مؤسسة يمكنها تنظيم الانتخابات مع توفير جميع الضمانات اللازمة. وبعد دراسة جميع المقترحات على نطاق واسع، تم اختيار سيفيكا للخدمات الانتخابية. وتعمل الشركة منذ أكثر من 100 عام مع خبرة في تقديم خدمات التصويت عبر الإنترنت. وفي الآونة الأخيرة، نظمت انتخابات لبعض اللجان المختارة داخل برلمان المملكة المتحدة.

وقد نصّ النظام الداخلي الخاص على التدقيق في العملية الانتخابية بصورة مستقلة. وقد أجرت الأمانة العامة مشاورات وقررت في نهاية المطاف تعيين مركز الأمم المتحدة للحساب الإلكتروني الدولي كمدقق حسابات مستقل. وسيقيِّم المركز أربع ركائز على وجه الخصوص: سرية الاقتراع، والأمن، وتحديد هوية الناخبين، وتوثيق عملية التصويت والإشراف عليها.

وقد وفرت سيفيكا للخدمات الانتخابية برنامج التصويت الإلكتروني المذكور، وتقوم بتمرينات تقنية لاختبار جدواها. ومن الجدير بالذكر أنها أجرت انتخابات تجريبية جرت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وكان الغرض من الانتخابات الاختبارية هو إعطاء أعضاء المجلس الحاكم الفرصة للإلمام بعملية التصويت والتحقق مما إذا كان بإمكانهم الوصول إلى المنصة. كما سُمح لمدقق الحسابات المستقل بإجراء تقييمه الأول للمنصة وتحديد أي تحسينات. وكان هناك إقبال كبير حيث صوّت أكثر من 340 عضواً في المجلس الحاكم. وأشارت ردود أعضاء المجلس الحاكم إلى أن النظام واضح وبسيط وسهل الاستعمال. وكان هناك أيضاً تقييم إيجابي من مدقق الحسابات المستقل. وقد تواصلت الأمانة العامة باستمرار مع الأعضاء لتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات التجريبية. غير أن ذلك لم يكن ممكناً بالنسبة للبعض بسبب تضارب الالتزامات.

كما نصّ النظام الداخلي الخاص على أن يقوم المرشحون للرئاسة بتسمية ممثلين لمراقبة العملية الانتخابية. وكان الغرض من ذلك هو ضمان الثقة والاطمئنان في نزاهة العملية. وأكد أنّ كل مرشح قد سمّى بالفعل ممثلاً، وقد تم إطلاع كل منهم على جميع المعلومات اللازمة. كما تلقى مدققو الأصوات الوثائق اللازمة. وكان من رأي الأمين العام أن الظروف قائمة لإجراء الانتخابات بسلاسة وبطريقة شفافة وملهمة للثقة.

ستتبلور الانتخابات بروح من الشمولية. وتم تحديد النصاب القانوني عند 162 عضواً في المجلس الحاكم. وستفتح نافذة للتصويت لمدة 24 ساعة في 01 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عند الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا، والتي يمكن أن يقوم خلالها المندوبين بالإدلاء بأصواتهم. وتم توفير نافذة ممتدة لاحتواء مناطق زمنية مختلفة. وسيتم إرسال رسالة تذكيرية في فترات منتظمة للذين لم يصوتوا. وكما ذكر أعلاه، إن الوسيلة الأساسية للتصويت كانت عبر الإنترنت، عبر استخدام منصة تصويت آمنة تؤمنها سيفيكا للخدمات الانتخابية. يمكن أن يتمّ التصويت على أي جهاز يمكن وصله بشبكة الإنترنت، مثل الكمبيوتر، والجهاز اللوحي، والهاتف الذكي. يحق لكل عضو في المجلس الحاكم أن يدلي بصوت واحد ولا يمكنه تعديل الصوت بعد الإدلاء به. وكان هناك وسيلة ثانية للتصويت، تحديداً عبر الرسائل النصية القصيرة، لاحتواء الذين ليس لديهم تسهيلات لاستخدام الإنترنت. وكانت الوسيلتين آليتين بالكامل. وهكذا تمت حماية سرية الاقتراع إذ أنه لم يتدخل أي إنسان فيها. وعند الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا، سيتلقى جميع الأعضاء المسجلين إيميل على عنوان بريدهم الإلكتروني تحتوي على رابط لمنصة التصويت عبر الإنترنت. وعند تسجيل الدخول، سيرون ورقة اقتراع بأسماء المرشحين. سيتمكن الأعضاء حينها باختيار صوتهم والموافقة عليه ومن بعدها يقومون بتسجيل الخروج. ومن بعدها يتلقون تأكيداً عبر البريد الإلكتروني أو عبر رسالة نصية صغيرة تنصّ على أنه تم تسجيل التصويت.

ستنتهي الجولة الأولى للتصويت عند الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا في 02 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. وسيلتقي حينها مدققو الأصوات مع مدققي الحسابات المستقلين، وسيفيكا للخدمات الانتخابية والأمانة العامة للتحقق من نتائج الدورة الأولى. وسيحضر أيضاً ممثلون عن المرشحين للرئاسة. وستعلن نتائج الدولة الأولى في اليوم نفسه عند الساعة 17:00 بتوقيت شرق أوروبا، وانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بأغلبية مطلقة من الأصوات المدلى بها. وإذا لم تحقق الجولة الأولى فائزاً بالأغلبية المطلقة، فإن المرشحَين الأولَين سيتقدمان إلى جولة ثانية من التصويت. وإذا لزم إجراء جولة ثانية، فإنها ستبدأ عند الساعة 18:00 بتوقيت وسط أوروبا في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. كما تستمر نافذة التصويت الثانية لمدة 24 ساعة وستغلق يوم الثلاثاء 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 الساعة 18:00 بتوقيت وسط أوروبا.

ودعا **الرئيس** مدقق الحسابات المستقل لتقديم تقريره التقني بناءً على دراسته التحليلية على منصة التصويت والانتخابات التجريبية التي جرت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

وقال السيد ف. مغيوري (مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني)، المدقق المستقل، إن مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني كانت وكالة متخصصة للأمم المتحدة تؤمن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحلول لمسائل الأعمال التجارية لمنظمات الأمم المتحدة. وكانت تعمل منذ 50 عاماً ودعمت حوالي 50 منظمة شريكة، بما في ذلك الاتحاد لبرلماني الدولي. إن الهدف من المدقق المستقل كان تأمين ضمانات للمجلس الحاكم بأنه تم استيفاء الأركان الأربعة الرئيسية للانتخابات. وهي: سرية الاقتراع، أمانة منصة التصويت، تعريف المقترعين والتحقق من هويتهم، والرقابة الشاملة على عملية التصويت.

أولاً، قام مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني بتحليل الوثائق والعمليات التي تم اتباعها لاختيار مقدم الخدمة الانتخابية. وقد اختار الاتحاد البرلماني الدولي سيفيكا للخدمات الانتخابية التي كانت أيضاً اختيار المنظمات الأخرى. وثانياً، أجرى المركز مقابلات مع موظفين رئيسيين في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الذين نظموا الانتخابات. وعقدت أيضاً جلسة مع سيفيكا للخدمات الانتخابية، وطُرح عليها أسئلة بشأن الضوابط والآليات الأمنية. ثالثاً، راقب المركز تنفيذ الانتخابات التجريبية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

وكانت مجالات التحقيق على النحو التالي: (1) ضمان مقدم الخدمة؛ (2) الفصل بين الواجبات والسرية والنزاهة؛ (3) أمن منصة سيفيكا للخدمات الانتخابية؛ (4) استخدام أساليب وعوامل التوثيق؛ (5) نظام ونتائج عمليات الفحص الأمني التقني لتقييم نقاط الضعف المحتملة؛ (6) الوعي الأمني لموظفي سيفيكا للخدمات الانتخابية ومشغليها؛ (7) سلامة التصويت بمجرد إغلاق باب الاقتراع؛ (8) عمليات تسجيل الناخبين وقنوات الاتصال.

وقد وجد المركز أن عملية التصويت الإلكتروني بشكل عام قد لقيت استحساناً كبيراً من أعضاء المجلس الحاكم، نظراً لإقبال الناخبين على الانتخابات الاختبارية التي تزيد عن 80 %. كما خلصت إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي لديه عملية موثقة توثيقاً جيداً للتأكد من أنها تقوم على المشاركة في المجلس الحاكم والاتصال بها. واستناداً إلى التحليل المذكور أعلاه، كانت هناك تأكيدات معقولة بأن الأركان الأربعة للانتخابات قد استوفت.

رغب **السيد م. خان (باكستان)** بلفت الانتباه إلى احتمال ضرب المصالح. يمكن لقرارات اللجنة التنفيذية أن تؤثر على نتيجة الانتخابات. لذلك، لا يُسمح لأي عضو راغب في الترشح للانتخابات أن يكون ضمن اللجنة التنفيذية. عندئذ فقط تكون الانتخابات شفافة ونزيهة.

وقال **الأمين العام** إنه لم يكن هناك قواعد حول تضارب المصارع تتعلق بانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. غير أنه من المنطقي أن المرشحين للرئاسة لا يشاركون في القرارات المتعلقة بالانتخابات. وكان أحد المرشحين، وهو السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، عضواً في اللجنة التنفيذية أيضاً. ومع ذلك، فقد تراجع عن مداولات اللجنة التنفيذية التي جرت في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 من أجل منع تضارب المصالح.

وأكّد الرئيس أن السيد أ. سيدوف (أوزبكستان) قد انسحب من الجلسة الأخيرة للجنة التنفيذية.
وشارك المرشحان للرئاسة في جلسة استماع عُقدت في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 تقريباً، قدم فيها كل منهما عرضاً وأجاب على الأسئلة. كما أتيحت السير الذاتية للمرشحين ورؤيتهم وأجوبتهم على الأسئلة المكتوبة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي. ودعا المرشحين، بالترتيب الأبجدي، إلى تقديم أنفسهم إلى المجلس الحاكم.

وقالت **السيدة س. عطا الله جان** (كندا) إنه يجب على الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي أن يركز على قضايا تهم جميع المناطق. كان لدى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السابقة شغف تجاه الاتحاد، لأنه عمل مع برلمانات حول العالم لإيجاد حلول جماعية تناسب الجميع.
وقالت إن لها تاريخاً قوياً في المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من المجموعة الكندية للاتحاد البرلماني الدولي وفي عملها مع مناطق أخرى متعددة داخل المنظمة. وقالت إنها بصفتها مقررة اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أخذت زمام المبادرة في صياغة قرار بشأن دور البرلمانات في مساعدة النساء والأطفال على الحصول على الخدمات الصحية، وذلك بالعمل عن كثب مع زملائهم في أوغندا والهند. وفي الجمعية العامة الـ 126 للاتحاد البرلماني الدولي، اتُّخذ بالإجماع قرار تاريخي بشأن الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه ضمان صحة النساء والأطفال. وكانت البرلمانية الوحيدة التي تكلمت في جمعية الصحة العالمية في

جنيف عن الموضوع نفسه في أيار/ مايو 2011. كما كانت سفيرة النوايا الحسنة للاتحاد البرلماني الدولي لصحة الأم والطفل الوليد، وعضو في مكتب منتدى البرلمانيات، وعضو في اللجنة التنفيذية التي ترأست فيها أول لجنة فرعية للشؤون المالية.

وكانت قدرتها على القيادة في الاتحاد البرلماني الدولي مُعترفاً بها تماماً. وقد وجدت دائماً أنه من السهل أن تتكاتف مع زملائها في الاتحاد البرلماني الدولي وأن تتحد وراء فكرة ما. وهذا ما كانت ترغب في رؤيته من أجل الاتحاد البرلماني الدولي. وكرئيسة، ستتمكن من الاستفادة من خلفيتها المتعددة الثقافات بعد أن أمضت السنوات الثلاثين الأولى من حياتها في آسيا قبل أن تنتقل إلى أمريكا الشمالية. وقد أعطتها خلفيتها فهماً جيداً للقضايا المعقدة التي تؤثر على مختلف المناطق والقدرة على سد الفجوات بينها. وشغلت حالياً منصب رئيسة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الشرق الأوسط حيث نجحت في تحويل المنصة إلى مكان للحوار البناء، بما في ذلك عن طريق إنشاء الموائد المستديرة بشأن ندرة المياه. ومن شأن تجربتها في التوسط مع إسرائيل ودولة فلسطين، وكذلك مع الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا أن تساعدها على مواصلة العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ولقد تركزت رئاستها في الاتحاد البرلماني الدولي على أربعة أولويات: حقوق الإنسان والمساواة الجندرية، العمال المناخي، الحصول على التعليم، والدبلوماسية البرلمانية. إن أولويتها الأولى كانت حماية حقوق الإنسان، وخاصة المجموعات الضعيفة. كان لجميع المواطنين العالميين المسؤولية للتصدي للكراهية، الذي غالباً ما كان ينتج كنتيجة لتحيز مطلق، والتعصب، والتمييز. وقد دافعت هي نفسها عن حقوق الإنسان بدورها كرئيسة للجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ الكندي حيث قادت دراسات وتقدمت بمشاريع قوانين بشأن قضايا مثل البلطجة عبر الإنترنت والاتجار بالأعضاء. كما يتعين على البرلمانيين أن يتطلعوا إلى تحسين المساواة بين الجنسين، أولاً في البرلمان، ثم في المجتمع ككل. ومن غير المقبول أن يكون 24 % فقط من البرلمانيين هم من النساء. وتتمثل أولويتها الثانية في التصدي للصدمات المناخية المتزايدة، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير. ويجب تنفيذ استراتيجيات التخفيف في الوقت المناسب. وتتمثل أولويتها الثالثة في ضمان حصول الأطفال والمراهقين على التعليم، ولا سيما بالنسبة لمن يحرمون من حقوقهم. وهذا لا يتطلب فحسب إتاحة إمكانية الوصول المادي إلى المدارس الميسورة التكلفة، بل أيضاً إلى معالجة العوامل التي تتسبب في انقطاع الأطفال عن المدرسة، مثل الفقر. أما أولويتها الرابعة فكانت تشجيع البرلمانات على الانخراط في الحوار. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يخلق مساحة للبلدان للعمل معاً، ومشاركة الخبرات والأفكار، وحل الأزمات بشكل جماعي. وبالفعل،

قد أظهر وباء كوفيد-19 درجة عدم ترابط العالم. ويجب أن تستمر المعركة أيضاً من أجل حقوق البرلمانيين، الذي واجه العديد منهم التحرش والتهديدات. بشكل عام، كانت رؤيتها نحو عالم يكون فيه لكل صوت أهميته وتكون فيه البرلمانات في خدمة الشعب من أجل السلام والتنمية.

إن القضايا التي كانت أولوية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ستكون أولويتها أيضاً. وتشمل هذه القضايا المساواة الجندرية، وشمول الشباب البرلمانيين، والتكنولوجيا، والهجرة، والعقوبات، والإرهاب. كرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي ستمثل الأعضاء وستلجأ إليهم لأخذ النصيحة والتوجيه. وقد شهد العديد من الأعضاء التزامها مباشرة بالاتحاد البرلماني الدولي. ولقد تسنى لها التعرف عليهم شخصياً وكان لها احترام عميق لصداقتهم. وحثت الأعضاء على نسيان الانتماءات السياسية والتصويت من أجل تحسين الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع العالمي ككل. وآمنت بأن تجربتها وخبرتها تميزها عن المرشحين الآخرين.

شكر **السيد د. باتشيكو (البرتغال)** رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السابقة السيدة غابرييلا كويفاس بارون على طاقتها وتفانيها من أجل الاتحاد البرلماني الدولي خلال ولايتها الصعبة.

ووفقاً لمبدأ التناوب بين المجموعات الجيوسياسية، كان دور مجموعة 12+ في الترشح لانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقال إن هذا المبدأ أساسي لحماية حقوق المجموعات الأصغر في الاتحاد البرلماني الدولي. وقد ظهر ترشيحه إزاء هذه الخلفية .

وقد اعتنق السياسة في برلمان البرتغال قبل 30 عاماً وكان عضواً في الوفد البرتغالي لدى الاتحاد البرلماني الدولي لمدة 18 عاماً. وقال إنه يعرف جيدا كيف تعمل المنظمة ويتقاسم معها قيماً مشتركة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية. وأضاف أن البرتغال جمعت الثقافات عبر التاريخ وأقامت جسوراً بين الشعوب والأمم بنفس الطريقة التي يطلبها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. ومع القيادة والحوار وبناء توافق الآراء، سيكون من الممكن مكافحة الفقر والإرهاب والهجرة والتعصب وتغير المناخ. كما أعرب عن أمله في زيادة مشاركة المرأة في السياسة وفي مناصب صنع القرار، وبناء القدرات التشريعية والرقابية للبرلمانات، وإعطاء زخم لأهداف التنمية المستدامة.

لقد مرت خمسة سنوات على اعتماد الأمم المتحدة لهداف التنمية المستدامة، ولكن العالم يواجه حالياً تحديات جديدة في ضوء الوباء. وكان من الضروري تغيير الاتجاهات. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمق تعاونه مع الأمم المتحدة، وأن يكتسب مزيداً من الأهمية والوضوح في المجال الدولي، وأن يكون صوتاً لمن لم يكن لديهم صوت. ومع ذلك، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن ينظر في عملياته الداخلية. ويجب على وجه الخصوص أن تعزز الشفافية،

بما في ذلك في تنفيذ برامجها وداخل المنظمة ككل. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ إجراءات وألا يوافق على القرارات فحسب.

وكانت هناك رغبة حقيقية لدى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في أن يكون هناك رئيس يمثلهم. وكرئيس، سيفعل ذلك بالضبط. وسيظل نفس الشخص كما كان دائماً، يستمع ويعمل مع الجميع ويظل قريباً منهم. وأعرب عن ثقته في أن الأعضاء يثقون في رؤيته لأنه تلقى تأييداً شبه إجماعي خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأعرب عن رغبته في إشراك الاتحاد البرلماني الدولي بأكمله في تنفيذ هذه الرؤية، بما في ذلك منتدى النساء، البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، واللجان الدائمة، ومجموعات العمل، والمجموعات الجيوسياسية. إذ معاً، كان الاتحاد البرلماني الدولي أقوى.

أما **السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)** فيعتقد أن تجربته وخبرته وحماسه من شأنهم أن يؤدوا إلى ارتقاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى آفاق جديدة. وقد عمل في البرلمان الأوزبكي منذ 25 عاماً، وبدأ في اعتماد إعلان بشأن الدبلوماسية البرلمانية في أوزبكستان. كما كان لديه خبرة في العمل كدبلوماسي أثناء البعثات إلى فرنسا واليونسكو ومنظمات أخرى، مما أتاح له المهارات اللازمة لتيسير الحوار والتعاون بين البرلمانات كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي. وكحام وناشط في مجال حقوق الإنسان، شارك بنشاط في إعداد إعلان اليونسكو لمبادئ التسامح، وإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التنوير والتسامح الديني. وقال إنه يتمتع بخبرة خاصة في القانون البرلماني والقانون الدولي المقارن وقانون حقوق الإنسان.

وكان ترشيحه تاريخياً لأنه لم يكن هناك قط رئيس للاتحاد البرلماني الدولي من مجموعة أوراسيا. وفي المقابل، فقد تولى الفريق 16 مرة الرئاسة في حين أن المجموعات الآسيوية – العربية والإفريقية، فضلاً عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد شغلها ثلاث مرات. ولذلك فإنه يعول على دعم الأعضاء لإنجاح محاولته.

وأكد من جديد التزامه بالمثل العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والحرية والعدالة والسعي لتحقيق السعادة. وتحت الشعار الجديد "متحدون ومتجددون: استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للجميع"، أعرب عن رغبته في دفع خمس رؤى للاتحاد إلى الأمام. أولاً، كان من الضروري تعزيز البعد البرلماني للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال التوقيع على عهد عالمي لتوطيد الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. والواقع أن العهد سوف يساعد في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح من خلال تفعيل سلالة الاتحاد البرلماني الدولي: البرلمانات الوطنية. ثانياً، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية أن تُوجّه الأعمال التحضيرية لمرحلة ما بعد الجائحة بشعار "التفكير على الصعيد العالمي – العمل محلياً". وسيكون من المفيد بصفة خاصة وضع

توصيات ومبادئ توجيهية تتناول آثار الوباء، فضلاً عن تقديم دعم خاص إلى البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثاً، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يعتمد استراتيجية جندرية تهدف إلى تمكين النساء والفتيات. وستكون الأولوية لتقديم النساء البرلمانيات كقدوة للفتيات الصغيرات. وسيتم تنظيم منتدى عالمي للبرلمانيات في سمرقند لاعتماد الاستراتيجية الجندرية وتشجيع البرلمانات على اعتماد استراتيجية خاصة بها. ورابعاً، من المهم أيضاً وضع استراتيجية للشباب لإشراك الشباب في السياسة. والواقع أن الأشخاص الذين يقل سنهم عن 30 شخصاً كانوا ممثلين تمثيلاً ناقصاً للغاية في البرلمان شاغلين أقل من 2 % من المقاعد. خامساً، معالجة عدة مسائل ملحة أخرى على النحو التالي: (أ) تعزيز الاتساق بين البرلمانيين؛ (ب) توسيع التعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية؛ (ج) عقد اجتماعات وحلقات دراسية ومؤتمرات إقليمية مشتركة؛ (د) زيادة عدد المقاعد في الهيئات الحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي. وبذلك، سيزيد الاتحاد من ظهوره على الساحة العالمية.

وقال السيد م. سنجراني إنه بدأ مسيرته في سن الـ 21 كمستشار لرئيس مجلس الوزراء في باكستان، وانتخب عند سن الـ 39 كأصغر رئيس لمجلس الشيوخ في باكستان. سمحت له مسيرته بتشكيل تحالفات وتطوير حلول خارجة عن المألوف سمحت للفئات المهمشة في المجتمع بإدراك إمكانياتهم الحقيقية.

لقد انعقدت هذه الجلسة للمجلس الحاكم في فترة غير مسبوقة، حيث تواجه البشرية تحديات متعددة الجوانب. إن هذه التحديات شكلت للعالم فرصة تأتي مرة في كل جيل من أجل تغيير المسار. يجب أن تتقدم البلدان نحو قيم ديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة الجندرية، وتمكين الشباب.

باعتباره من أكبر وأكثر المنتديات الموقرة في عالم البرلمانات، قد يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيسياً في إخراج العالم من الأزمات وخلق كوكب أكثر سلاماً وازدهاراً وتقدماً.

كانت المنظمة صوت المواطنين في العالم، وخاصة للمهمشين والضعفاء. وعليها خلق منظور عالمي حول التحديات الراهنة.

وفي ظل رئاسته، سيجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر شمولاً، وتعددية، وحيوية، وديناميكية، وتقدماً، وعملي المنحى.

وقال إنه سيضع ميثاقا لرفاه الجماهير لضمان التعليم الشامل والصحة وسبل العيش الأكثر أماناً للشباب والنساء والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن العقيدة أو الطائفة أو المذهب. وقال إنه سيصيغ مبادئ توجيهية لمعالجة الأخطار والتهديدات مثل الأوبئة، بما في ذلك مبادئ توجيهية بشأن كيفية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ،

وضمان الضرورات، وتقديم التعويضات عند الضرورة. وقال إنه سيضع نموذجاً لتمكين المرأة بشكل هادف حتى تتمكن النساء والفتيات من أن يعشن حياتهن بعيداً عن العنف، ويتمتعن بحرية الاختيار، ويشاركن في اتخاذ القرارات. وقال إنه سيعزز المشاركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وقال إنه سيشرك الشباب في العمليات الديمقراطية والسياسية أكثر من أي وقت مضى. واختتم قائلاً إنه سينظم ندوات وحوارات بين المجموعات الجيوسياسية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الوحدة في إطار التنوع. وستكون الشمولية أولوية قصوى بالنسبة له.

يجب على البرلمانيين أن يكونوا دافعاً للتغيير ضمن الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يصبح صوتاً فعالاً للأمم المتطورة، والناشئة، والنامية. عليه اعتماد جدول أعمال، قائماً على القضايا التي تأخذ في الحسبان الحقائق التي تجري على أرض الواقع. ويجب ألا يكون مجرد منظمة قائمة على الوضع الراهن تمثل نظرة تقليدية "للأعمال كالمعتاد"، بل أن يكون لها أفقاً واسعاً بشأن القضايا التي تواجه الشعب.

وهو يمثل الشباب، كما أن لديه خبرة في الخدمة العامة الشعبية. وستكون مقاربته جديدة إذ أنه لم يكن جزءاً من النخبة السياسية التقليدية وهو لا يكرس نهج الوضع الراهن بل عقلية للتغيير، مع مراعاة شواغل الشباب والنساء والمجتمعات المهمشة والمناطق الأقل نمواً. وأعرب عن اعتقاده بقوة أن من هو جديد على النظام يمكن أن يجلب التغيير والإصلاح في النظام.

حان الوقت لتأمين صوت للذين لا صوت لهم ولنتعاطف مع جميع شعوب العالم.

وينبغي ألا يصبح الاتحاد البرلماني الدولي منتدى تنافسياً، لا سيما في مثل هذا الوقت العصيب، بل ينبغي أن يشجع جميع المعنيين على العمل معا لمصلحة المنظمة والبشرية جمعاء .

وقال الأمين العام إن المرشحين المدرجين في بطاقة الاقتراع سيدرجون في الترتيب الذي قدموا به ترشيحاتهم. وستبدأ القائمة بالسيد م. سنجراني (باكستان) يليه السيد د. باتشيكو (البرتغال)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، وأخيراً السيدة س. عطا الله جان (كندا). وسيتاح خط ساخن تقني على مدار الساعة لضمان أن أي صعوبات تقنية يواجهها أعضاء المجلس الحاكم ستُحل بسرعة .

البند 4 من جدول الأعمال

تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الفخرية

وقام **الرئيس** بدعوة الرئيسة الفخرية، السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك)، إلى تقديم تقريرها العام عن أنشطتها لولايتها التي امتدت على ثلاث سنوات. وكان التقرير شاهداً على رئاستها النشطة والمنتجة والمثمرة. وكانت السيدة غابرييلا كويفاس بارون أصغر رئيسة في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي. وقد دافعت بلا كلل عن البرلمانات القوية والفعالة والتمثيلية التي قدمت إلى الشعب. وكانت رئيسة للعمل الذي أوفى بالتزاماتها ووعودها .

وأعربت السيدة **غابرييلا كويفاس بارون** (المكسيك)، الرئيسة الفخرية للاتحاد البرلماني الدولي، عن امتنانها لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين لولاهم لما تمكنت من تحقيق النتائج التي حققتها كرئيسة. ويمكن للبرلمانيين تغيير العالم إذا اتخذوا القرار بذلك.

لقد كان فترة ترأسها للاتحاد البرلماني الدولي شرفاً ومسؤولية كبيرة. وقالت إن تقريرها هو ممارسة في مجالَي الشفافية والمساءلة، كما أنه يذكرنا بأهمية النظام البرلماني اليوم. وقد تعهدت بأن تكون رئيسة تعمل بنشاط وعن كثب مع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وقد أخذها هذا الالتزام عبر العديد من البلدان حيث حضرت مئات المناسبات واستمعت إلى أصوات جميع المعنيين. وبهذه الطريقة، كان الاتحاد البرلماني الدولي منظمة نشطة، وفي جوهرها الشمول والتداول والديمقراطية.

ويجب أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب البرلمانيين، في طليعة التغيير العالمي. ولم تعزز واجباتها كرئيسة إلا إيمانها بالبرلمانات كمؤسسات وبقواتها على تغيير حياة الناس إلى الأفضل. ويجب أن يكون للحوكمة العالمية بعد برلماني في جميع الأوقات. وطوال فترة رئاستها، سعت جاهدة إلى إنشاء كوكب أكثر مساواة واستدامة. وفي حين أن الأحداث الجارية تشكل تحديا لم يسبق له مثيل، فإنها أيضا فرصة لا مثيل لها في كل جيل لإعادة البناء بشكل أفضل، على سبيل المثال، من خلال الكفاح من أجل نوعية الجنسين، وسماع الأصوات الشابة، وتعزيز السلام على الصراع .

وقالت إنها كانت تطمح دائماً أثناء رئاستها إلى ترجمة الالتزامات الدولية إلى واقع وطني ومحلي. وأعربت عن اعتقادها بأن الاتحاد البرلماني الدولي لديه إمكانات كبيرة في هذا الصدد. ويمكن أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي، بشكل خاص، لاعباً رئيسياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظراً للدور الهام الذي يقوم به البرلمانيون في القرارات

المتعلقة بالوازنة. ولذلك، فقد بُذلت جهود كبيرة لتقريب الاتحاد البرلماني الدولي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكانت أمنيتها أيضاً أن تجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر شمولاً، مع سماع عدد أكبر من الأصوات في عمليات صنع القرار. وبصفتها أصغر رئيسة وثاني امرأة تتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، شعرت بالمسؤولية إزاء تعزيز دمج النساء والشباب في البرلمانات. فقط البرلمانات المتكافئة يمكنها بناء عالم متكافئ.

ووافق الاتحاد البرلماني الدولي على عدة وثائق دولية مهمة خلال ولايتها، بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، وإعلان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. إن طبيعة الاتحاد البرلماني الدولي هي سياسية وبرلمانية، لذلك يجب على جميع وثائقه، حتى وثائق العمل، أن تعكس ذلك بناءً عليه.

كانت أيضاً ضمن الأولوية ضمان الفعالية في استخدام الموازنة. وفي هذا الصدد، طلبت تعديلاً للقوانين يتعلق بموازنة الرئاسة الذي بدوره، أدى إلى تحقيق الوفورات.

وقبل كل شيء، أرادت أن تبتكر خلال فترة رئاستها حتى يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، أقامت حوار الرؤساء وندوة للقيادة البرلمانية للتعليم التنفيذي. وقالت إنها أطلقت كتاب الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، وأدرجت المزيد من ورش العمل في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وتقدمت بمواضيع جديدة في قرارات الاتحاد البرلماني الدولي – الأمم المتحدة، مثل نوع الجنس والشباب. ومن بين الابتكارات الأخرى ضمان حضور الاتحاد البرلماني الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على بعض جوانب المنظمة مثل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وتقديم جدول أعمال لزيادة الشفافية والمساءلة. وأخيراً، قالت إنها وضعت معايير للمساواة بين الجنسين عند تشكيلها أفرقة عاملة جديدة وجعلت الفريق الاستشاري المعني بالصحة ممثلاً حقاً من الناحية الجيوسياسية والجندرية.

وخلال فترة رئاستها، شاركت أيضاً في مبادرات أخرى تتعلق بجدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. وشملت هذه اللجان ما يلي: شبكة أبطال مؤتمر قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة لعام 2021، والفريق الاستشاري السياسي

لحركة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030، والفريق التوجيهي الرفيع المستوى لمبادرة كل امرأة، كل طفل، وفريق عمل المنتدى العالمي التاسع للمياه .

وقد حضرت إجمالاً 29 اجتماع عمل مع رؤساء الدول، وأكثر من 30 فعالية رفيعة المستوى من الأمم المتحدة، وحوالي 20 مؤتمراً برلمانياً، وأكثر من 90 اجتماعاً ثنائياً مع رؤساء البرلمانات، وآلاف الاجتماعات مع البرلمانيين. كما ترأست 20 اجتماعاً للجنة التنفيذية وزارت 48 بلداً. لقد كان الاتحاد البرلماني الدولي منبراً جميلاً للدبلوماسية البرلمانية. إن القيمة الحقيقية للمنظمة هي قدرتها على تسخير التعددية من أجل كوكب أكثر سلاماً واستدامة وشمولاً ومراعية للاعتبارات الجندرية. ويجب أن يتضافر المجتمع البرلماني كقلب واحد لإحداث التغيير.

وأثنت على البرلمانيين الذين شاركوا في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الـ 131 عام وشكرت جميع الذين ساهموا في جعا رؤيتها حقيقة. وشكرت نائباها في الرئاسة السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) والسيد شين غومين (الصين)، وجميع الأعضاء في اللجنة التنفيذية، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية، والبرلمانيين من جميع الجنسيات بالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يكون لدى الاتحاد البرلماني الدولي الطموح، والحلم، وشغف لإحداث تغيير في الكوكب. على جيل اليوم أن يكون هو الذي سينهي العنف ضد النساء والفتيات، والقضاء على تغير المناخ، وإيجاد حل للوباء، والقضاء على الجوع والفقر.

شكرت **السيدة س. كيهيكا** (كينيا)، باسم مكتب النساء البرلمانيات، السيدة غابرييلا كويفاس بارون على كل ما فعلته من أجل الاتحاد البرلماني الدولي. وقد دافعت بحماس عن الاتحاد البرلماني الدولي في العالم، ودافعت عن المساواة بين الجنسين، وناضلت من أجل البرلمانيين داخل الاتحاد نفسه. وكانت السيدة غابرييلا كويفاس بارون أيضاً من كبار المؤمنين بتهيئة عالم سلمي وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية.

وتكلم **السيد ف. سوتو** (الفلبين) عبر رسالة فيديو باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، فأعرب عن امتنانه للسيدة غابرييلا كويفاس بارون على قيادتها المثالية. وقد بذلت جهوداً كبيرة لجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر شمولاً وديمقراطية، مما يشجع على زيادة المشاركة بين النساء والشباب والبرلمانيين من مختلف المجموعات الجيوسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت السيدة غابرييلا كويفاس بارون الاتحاد البرلماني الدولي في صدارة التعاون العالمي، حيث قامت بشراكة أوثق مع الأمم المتحدة، وعززت زيادة تعددية الأطراف. وبفضل جهودها، ظل الاتحاد البرلماني الدولي وثيق الصلة بالموضوع على الرغم من هذا الوباء .

وتكلم سعادة الدكتور عمر النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) باسم المجموعة العربية، فشكر السيدة غابرييلا كويفاس بارون على العمل الرائع الذي قامت به كرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة جهودها لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة .

ومن المهم تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي والعمل معاً للتصدي للتحديات العالمية، مثل الإرهاب والبطالة والجوع والعنف. ولن يتمكن العالم من التصدي للوباء وتحقيق السلام والاستقرار إلا بالتضامن.

وتكلم **السيد .ب – لانو** (باراغواي) عبر رسالة فيديو باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فشكر السيدة غابرييلا كويفاس بارون على التزامها وتفانيها وخدمتها للاتحاد البرلماني الدولي. وقال إنه فخور بكل ما حققته على الصعيد الدولي كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي. وقد حققت جميع أهدافها وعززت الاتحاد البرلماني الدولي إلى حد كبير .

شكرت **السيدة ر. كافاكتشي كان** (تركيا) السيدة غابرييلا كويفاس بارون على خدمتها للاتحاد البرلماني الدولي. وقد كانت مرحبة جداً وشفافة ومنفتحة الذهن، وأظهرت قيادة جيدة في الأوقات الصعبة.

وتكلم **السيد م. بوفا** (سورينام) باسم مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، فقال إن السيدة غابرييلا كويفاس بارون قد قادت الاتحاد البرلماني الدولي كامرأة شابة ونابضة بالحياة وديناميةومتحمسة. وأعرب عن امتنانه الخاص للدعم الذي قدمته لتمكين الشباب خلال فترة رئاستها، وأعرب عن تطلعه إلى البناء على ما أنجزوه معاً.

تكلم **السيد ك. كوساتشيف** (روسيا الاتحادية): باسم مجموعة أوراسيا، فقال إن السيدة غابرييلا كويفاس بارون قد قامت بالكثير في فترة قصيرة من الزمن. وعلى الرغم من أن كوفيد-19 قد عطل رئاستها، إلا أنه جعلها فريدة من نوعها، مما أجبرها على البحث عن نهج وحلول جديدة. وقال إنها بصفتها أصغر رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي وثاني رئيسة أنثى، قد أخذت على عاتقها مسؤولية كبيرة وارتقت إلى مستوى ذلك. ومن بين الأمثلة على إنجازاتها تعزيز التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، والمساعدة في إنشاء اليوم الدولي للبرلمان، وضمان قيادة أكثر شمولاً وديمقراطية، وتنظيم احتفالات بالذكرى السنوية الـ 130 لإنشاء الاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت دائماً تتصرف بناءً على طلبات مجموعة أوراسيا. وكان شرفاً لي أن أشغل منصب نائب رئيس اللجنة التنفيذية.

تولى الرئاسة السيد ج. موندا (زيمبابوي)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية.[2]

وقال **السيد د. باتشيكو** (البرتغال) إن السيدة غابرييلا كويفاس بارون قد أظهرت تفانيها الكامل في خدمة الاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل المثال، من خلال رحلاتها العديدة من بلد إلى آخر. لن يكون من السهل الحل محلها. الرئيس القادم يمكنه أن يتعلم الكثير منها.

قالت **السيدة د. سولرزانو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) إن فنزويلا ستكون ممتنة إلى الأبد للسيدة غابرييلا كويفاس بارون لالتزامها التاريخي بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وقالت إنها فهمت بوضوح أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بدون برلمانات، وأنها كانت دائماً تتكلم في اللحظة المناسبة دفاعاً عن أولئك الذين يحتاجون إليها.

قال **معالي السيد محمد علي حُمد** (جمهورية جيبوتي): إنه كان من دواعي الشرف والسرور العمل مع السيدة غابرييلا كويفاس بارون. وقد اكتسب الاتحاد البرلماني الدولي، تحت قيادتها، قدراً كبيراً من النفوذ في العالم، مما أعطى البرلمانات، بدورها، القوة اللازمة لمواصلة المثابرة. وشكرها باسم الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي يرأسه.

تكلمت السيدة أ. جيركنز (هولندا) باسم مجموعة 12+، فشكرت السيدة غابرييلا كويفاس بارون على جميع أعمالها. لقد كانت شخصاً متحمساً وموجهاً نحو الأهداف جداً وكان له تأثير على العالم خلال فترة رئاستها. وقالت إنها كانت مثالاً للنساء والبرلمانيين الشباب .

ومن المهم أيضاً أن نشكر الأمانة العامة على قيادة البرلمانات خلال هذا الوباء وكذلك السيد باتشيكو على عمله كرئيس لمجموعة 12+ .

شكر **السيد ب. كاتيافيفي** (ناميبيا) السيدة غابرييلا كويفاس بارون على الخدمة الممتازة التي قدمتها للاتحاد البرلماني الدولي كمؤسسة وإلى البرلمانات الأعضاء فيه. وأعرب عن سروره للشراكات التي أقامتها أثناء رئاستها، وسيواصل التفاعل معها. كما شكر الأمانة العامة على العمل الممتاز الذي قامت به خلال هذه الفترة الصعبة.

قالت **السيدة أ. أيمادجي** (تشاد) إنه على الرغم من كوفيد-19، فإن السيدة غابرييلا كويفاس بارون قد بذلت كل ما في وسعها لضمان أن يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة عمله. وإن وجود رئيسة للاتحاد البرلماني

[2] وقبل وقت قصير من انتهاء الجلسة في اليوم الأول، أدت حادثة تقنية إلى انقطاع مؤقت لخط الرئيس، وهكذا تدخل السيد ج. موديندا (زمبابوي) في الوقت الذي كان يتم فيه إصلاح المشكلة .

الدولي هو رمز عظيم لجميع النساء، وخاصة للفتيات الصغيرات. وينبغي للسيدة غابرييلا كويفاس بارون أن تواصل العمل حتى يتسنى للنساء أن يتبعن الطريق الذي كانت تتميز فيه .

قالت **السيدة ت. موديسي** (جنوب إفريقيا) إنها قد تأثرت كثيراً بالسيدة غابرييلا كويفاس بارون. وقد حان الوقت لكي يتولى شخص شاب زمام الأمور، ولا سيما امرأة شابة من منطقة كثيراً ما يتم تجاهلها. ولم يسبق أن قامت جنوب إفريقيا بهذا العدد الكبير من الزيارات من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقد شعرت العديد من النساء الإفريقيات بالاتحاد معها نظراً لأنها جاءت من منطقة ذات تحديات اقتصادية وسياسية مماثلة. وستُفتقد السيدة غابرييلا كويفاس بارون في العديد من محافل الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك مجموعة الـ 20 ومنتدى النساء البرلمانيات. كان من الضروري أن تستمر بالمواجهة.

شكرت **السيدة روث** (ألمانيا) السيدة غابرييلا كويفاس بارون على الرئاسة التي كرست للجميع. وقالت إنها امرأة قوية تواجه جميع التحديات العالمية، بما في ذلك تمكين المرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أظهرت السيدة غابرييلا كويفاس بارون صداقة حقيقية وقدرة شخصية على عبور الحدود في حين يقوم آخرون ببناء الجدران.

وتكلم **السيد أ. فولاتا** (نيجيريا): باسم المجموعة الإفريقية، وهنأ السيدة غابرييلا كويفاس بارون على ولايتها الرائعة كرئيسة. ويجب على الرئيس القادم أن يُدمج التحديات التي تواجه إقريقيا وغيرها من البلدان النامية في عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وتشمل تلك التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

شكرت **السيدة أوليفيرا فالنتي** (أنغولا) السيدة غابرييلا كويفاس بارون على كونها مثالاً للشباب والنساء .

وأعرب **ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية** عن امتنانه للاتحاد البرلماني الدولي لتنظيمه هذه الجلسة رغم الصعوبات. وشكر السيدة غابرييلا كويفاس بارون على جهودها القيِّمة كرئيسة. وينبغي للرئيس القادم أن يفتح آفاقاً جديدة للدبلوماسية البرلمانية بُغية التغلب على التحديات والبناء على الأنشطة السابقة.

وهنأت **ممثلة ساو تومي وبرينسيبي** السيدة غابرييلا كويفاس بارون على العمل الممتاز الذي قامت به على مدى السنوات الثلاث الماضية على الرغم من الصعوبات. ومن المثير للإعجاب أنها زارت بلدانا كثيرة جداً ولكن من

المؤسف أن ساو تومي وبرينسيبي لم تكن على قائمتها. وينبغي أن يبدأ الرئيس القادم بزيارة البلدان الصغيرة لفهم واقعها بشكل أفضل .

قال **السيد ك. لوساكا** (كينيا) إن السيدة غابرييلا كويفاس بارون قد جلبت قدراً كبيراً من الطاقة الشبابية إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وهناك شباب آخرون يرونها رمزاً يُحتذى به. كانت دائماً تبقي عينيها على الهدف وكانت دائماً مصممة على تحقيقه. وقال إنه يتطلع إلى العمل معها مرة أخرى في المستقبل .
وشكرت **السيدة م. بابا موسى** (بنين) السيدة غبرييلا كويفاس بارون على عملها، ولا سيما في مجال رفع مكانة المرأة. ويجب على الرئيس القادم أن يدرج التحديات الإفريقية في برنامج الاتحاد البرلماني الدولي.

هنأ **السيد.م. نادر** (غيانا) السيدة غابرييلا كويفاس بارون على أدائها الممتاز. وستظل غيانا عضواً نشِطاً في الاتحاد البرلماني الدولي في ظل الرئيس الجديد.

ودعا **الأمين العام** الأعضاء الذين لم يتمكنوا من أخذ الكلمة بسبب مسائل تقنية إلى إرسال شهادات خطية ليتم نقلها إلى السيدة غابرييلا كويفاس بارون .
وقد استرعى الأعضاء الانتباه في ملاحظاتهم إلى الصفات والإنجازات العديدة التي حققتها السيدة غابرييلا كويفاس بارون. وأشادوا، على وجه الخصوص، بتفانيها وحيويتها وديناميتها والتزامها بالقِيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وكانت تؤمن حقاً بالدبلوماسية البرلمانية وقد حققت الكثير في هذا الصدد. ولم تكن رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي عادة وظيفة بدوام كامل، ولكنها، من خلال نشاطها، أظهرت أنه يمكن أن تكون كذلك .
وشكر باسم الأمانة العامة، السيدة غابرييلا كويفاس بارون لمساهمتها في الاتحاد البرلماني الدولي. إذ عززت صورة المنظمة ودفعتها إلى تحقيق نتائج أكبر. وقد تشرفت الأمانة العامة بمساعدتها وتعهدت بالعمل مع الرئيس الجديد للبناء على إنجازاتها. وتمنى للسيدة غابرييلا كويفاس بارون النجاح في جميع المساعي المقبلة، وأكّد أن المجالس النيابية ستكون دائماً مفتوحة لها.

أعربت **السيدة غابرييلا كويفاس بارون** (المكسيك): عن امتنانها لجميع زملائها. وكانت رئاستها مكثفة وفي بعض الأحيان كانت ملحة. غير أن هدفها، بصفتها عضواً في البرلمان، هو الوفاء بولايتها والبقاء على مُساءلتها أمام من

انتخبوها. وكان توليها رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي شرفاً ومسؤولية كبيرين. وقد أتاح لها هذا المنبر الدخول في حوار على أعلى المستويات، وكذلك إعادة المنظمة إلى جذورها بوضع الناس في صلب القرارات .

ولم يكن كوفيد-19 يتعلق بالصحة فحسب، بل يتعلق أيضاً بعدم المساواة والنمو الاقتصادي وفرص العمل والعنف ضد المرأة وتغير المناخ والأطفال. ويواجه العالم تحديات كثيرة، ولكن البرلمانيين قادرون تماماً على إيجاد حلول لتلك التحديات .

وأعربت مرة أخرى عن شكرها للأعضاء على ثقتهم والتزامهم وجهودهم اليومية من أجل خلق عالم أفضل. وقد وصلت فترة رئاستها إلى نهايتها، ولكنها ستواصل المشاركة في مناصب أخرى .

رُفعت الجلسة عند الساعة 16:30 بتوقيت وسط أوروبا.

الجلسة الثانية

الإثنين، 02 تشرين الثاني/ نوفمبر

تمت الدعوة للجلسة عند الساعة 14:40 بتوقيت وسط أوروبا على منصة *Interprefy* للمؤتمرات عبر الفيديو، برئاسة السيد شين غومين (الصين)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالإنابة.

وقال **الرئيس** إن العديد من الأعضاء قد عانوا من مشاكل تقنية في الجلسة السابقة، بما في ذلك ضعف جودة الصوت والفيديو وحتى الانقطاع. وقد أجرى هو والأمين العام مكالمة عبر الفيديو بعد الجلسة لمناقشة المسألة. وقد فهموا في *Interprefy* المشكلة ويعملون جاهداً للتأكد من أن الموقف لن يتكرر، بما في ذلك عن طريق إرسال تقني إلى جنيف. وبعد أن انقطع الاتصال معه أيضاً، شكر السيد ج. مودينداً (زيمبابوي) على ترؤسه الاجتماع في غيابه. وقال إنه قد ضاعت عليه الفرصة للإعراب عن تقديره للرئيس الفخري، ولذلك فإنه سيقدم ملاحظاته الآن. وكانت السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك) تسأل نفسها دائماً كيف سيتذكر التاريخ الجيل الحالي. وقالت إنها، بصفتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، قد أظهرت أن الجيل الحالي يمكن أن يحقق المساواة بين الجنسين، ويفتح أبواب السياسة أمام الشباب، وأن يعيد تعريف التضامن الإنساني، ويعزز التعددية، وينهي الفقر، ويقض على خطاب الكراهية، وأن يحدث عموماً تغييراً. ومن الأسلم أن نقول إن الاتحاد البرلماني الدولي، تحت قيادتها، قد أحدث تغييراً.

البند 6 من جدول الأعمال

النتائج المالية لعام 2019

(CL/206/6-R.1, R.2, R.3 و 6-P.1)

أعربت السيدة وايدغرين (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية، عن سرورها لتقديم تقريراً عن تدقيق البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 .

وفي نيسان/ أبريل 2020، قدم مدقق الحسابات الخارجي، السيد د. مونوت (مكتب التدقيق الاتحادي السويسري) النتائج التي توصل إليها خلال السنة المالية 2019. وأكد أن البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أعطى رأياً قاطعاً لتدقيق الحسابات، حيث أبلغ عن أن نوعية البيانات المالية عالية. وأكّد أن الاتحاد البرلماني الدولي في وضع مالي سليم وليس لديه توصيات جديدة لتدقيق الحسابات. ولم تنشأ أي مشاكل أثناء عمله. وبشكل عام، كانت عملية إيجابية لتدقيق الحسابات وجرت في ظروف جيدة جداً .

وقد وافق المكتب الاتحادي السويسري لتدقيق الحسابات على إجراء تدقيق آخر منفصل كمنحة للاتحاد البرلماني الدولي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وقد أُنجزت عملية تدقيق الحسابات بنجاح دون تقديم أي توصيات بشأن مدقق الحسابات. وكانت الوكالة قد وافقت على مراجعة الحسابات اعتقاداً منها أنها واضحة وتنفذ مع المساءلة .
وكانت المرة الأخيرة، بعد سبع سنوات، التي يقوم فيها مكتب تدقيق الحسابات الاتحادي السويسري بتدقيق حسابات الاتحاد البرلماني الدولي. ولذلك، شكرتهم على جودة عملهم وعلى الدعم الممتاز الذي قدّموه إلى الاتحاد البرلماني الدولي .
وقد أيدت كل من اللجنة الفرعية للشؤون المالية واللجنة التنفيذية نتائج تدقيق الحسابات والبيانات المالية. وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للاتحاد وفريقه لضمان تحقيق نتائج جيدة مع توخي الحذر في الإنفاق. كما كان مدقق الحسابات الداخلي، السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، سعيداً بقبول النتائج بعد أن تلقى توضيحاً بشأن بعض النقاط التفصيلية.

ولذلك، أوصت اللجنة الفرعية للشؤون المالية واللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية والنتائج المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 .

وقال **السيد ر. ديل بيتشيا** (فرنسا)، مدقق الحسابات الداخلي، متحدثاً عبر رسالة فيديو، إنه حضر اجتماعاً افتراضياً في 2 نيسان/ أبريل 2020 أكّد خلاله مدقق الحسابات الخارجي أن الحسابات المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 هي ذات جودة عالية. ومن الواضح أن الاتحاد البرلماني الدولي قد أدار حساباته إدارة جيدة وأنه في وضع مالي سليم. وبالمثل، تم تنفيذ ميزانية عام 2019 وفقاً للتوجيهات التي وضعتها اللجنة الفرعية للشؤون المالية. وظلت مساهمات الأعضاء على حالها في عام 2018، على الرغم من تسجيل زيادة قدرها 11,450 فرنكاً سويسرياً نظراً لأن بعض البلدان الإضافية قد انضمت إلى المنظمة. وقد تم تلقي وإنفاق ما مجموعه 3 ملايين فرنكاً سويسرياً من التبرعات، وهو رقم مماثل لعام 2018. وقال إن التبرعات تعني أن الاتحاد البرلماني الدولي يستطيع تمويل البرامج دون اللجوء إلى المساهمات النظامية.

ومع ذلك، يجب ألا يتكل الاتحاد البرلماني الدولي على المساهمات الطوعية إذ بإمكانها أن تهدد استقلالية المنظمة. وأخيراً، سمحت اللجنة الفرعية للشؤون المالية استخدام 100,000 فرنك سويسري من صندوق رأس المال المتداول لموازنة الحسابات عند الحاجة، ولكن تبين لم يكن من الضروري استعمال هذه الأموال.

وهنأ الأمين العام على سياسة ادخار فعّالة، وأوصى بأن يوافق المجلس الحاكم على الحسابات المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 .

وقال **الرئيس** إن مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين قد أعطوا الاتحاد البرلماني الدولي شهادة سلامة مالية نظيفة لعام 2019. وشجع الأمانة العامة على مواصلة جعل حسابات الاتحاد البرلماني الدولي شفافة ويمكن الوصول إليها، فضلاً عن ضمان إدارة فعالة للموارد. وستنشر البيانات المالية المدققة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي وستكون متاحة للجميع. وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في الموافقة على البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي من قبل الأمين العام لعام 2019 .

ولقد تقرر ذلك.

شكر **الأمين العام** الأعضاء على ثقتهم ورأيهم. وقال إنه سيواصل بذل قصارى جهده لضمان إدارة الحسابات على النحو الصحيح. وقال إن من مسؤوليته التأكد من أن الحسابات شفافة ومتاحة وأن النفقات تتماشى مع الموازنة التي يقررها الأعضاء .

وعرض الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى 30 حزيران/ يونيو 2020. وعموما، لم تكن هناك مشاكل للإبلاغ عنها على الرغم من الظروف الاستثنائية التي سببها الوباء. وقال إن الأمانة العامة تمكنت من إبقاء الشؤون المالية للمنظمة على المسار الصحيح. وبالمثل، يواصل الأعضاء الوفاء بالتزاماتهم المالية بمساهمات مقررة تدفع بمبالغ مماثلة للسنوات السابقة. وأعرب عن امتنانه للأعضاء على بذلهم جهداً لدفع الثمن حتى في هذه الأوقات الصعبة.

وقد قسمت الإيرادات إلى مساهمات مقررة، وتمويل طوعي، وغير ذلك من الحسابات الواردة. وقد تم في بداية العام تقديم فواتير كاملة عن المساهمات المقررة التي تبلغ 10.9 مليون فرنك سويسري إلى الأعضاء. ولم يتم تعليق حقوق العضوية. وكانت الاقتطاعات الإلزامية الداخلية لمرتبات الموظفين على أساس الهدف المحدد بنسبة 95 % من الموازنة. كما وضع الأمين العام موازنة قدرها 5 ملايين فرنك سويسري بشكل تمويل طوعي، كان رصيده الافتتاحي 3.1 مليون فرنك سويسري متاحاً في بداية العام. وتم استلام 0.2 مليون فرنك سويسري أخرى مع استمرار السنة مع توقع المزيد من التبرعات بحلول نهاية العام. وستسجل الفائدة السنوية التي ترد على حسابات الاستثمار في نهاية السنة. وتوقعت الأمانة العامة أن تكون الإيرادات الاستثمارية والإيرادات الأخرى أقل قليلاً من المستويات المدرجة في الموازنة نتيجة لتقلبات الأسواق التي نجمت عن الأزمة.

وقد حدثت بعض التغيرات في الإنفاق نتيجة للأزمة. فعلى سبيل المثال، أدى إلغاء الجمعية العامة في نيسان/ أبريل 2020 إلى انخفاض كبير في تكاليف السفر والموظفين والاجتماع. وفي الوقت نفسه، تم تكبد نفقات غير متوقعة لمرافق العمل عن بعد والاجتماعات الافتراضية. وفي هذا السياق، فإن بند الموازنة الرامي إلى تحقيق عضوية عالمية وتعزيز العلاقات بين الأعضاء بلغ 63 % في النصف الأول من العام 2020. وكان الإنفاق على تعزيز حضور الاتحاد البرلماني الدولي في حدود الموازنة بنسبة 11 %، مع التخطيط لنفقات إضافية في الربع المقبل. وبلغت النفقات المتعلقة بتحسين الإدارة والحوكمة والرقابة الداخلية 80 % من موازنة منتصف السنة بسبب انخفاض تكاليف السفر وعدم عقد اجتماعات إضافية للجنة التنفيذية. وشكلت الموازنة المخصصة للعمل البرنامجي 26 % من مجموع الموازنة الأساسية، وبلغت النفقات 88 % للنصف الأول من السنة. ومن المتوقع أن يزداد الرقم الأخير بحلول نهاية العام، ولكنه سيظل

دون الهدف المحدد بسبب الوفورات المحققة في تكاليف السفر والاجتماع. وقد بلغت النفقات البرنامجية في إطار التمويل الطوعي 1.3 مليون فرنك سويسري بحلول 30 حزيران/ يونيو 2020. ومن المتوقع أن يكون الرقم أقل مما كان مقرراً بحلول نهاية العام، مرة أخرى، بسبب انخفاض تكاليف السفر والاجتماعات مع تأجيل بعض النفقات أيضاً. وكانت النفقات على خدمات الدعم ضمن حدود الموازنة، إذ تمثل 90 % من المستوى المحدد في الموازنة، ومن المتوقع أن تقترب من الهدف بحلول نهاية العام.

وفي 31 تشرين الأول/ أكتوبر، يتلقى الاتحاد البرلماني الدولي 9.6 مليون فرنك سويسري من المساهمات المقررة للسنة الحالية والتي بلغت 87% من مجموع المبلغ المستحق. وبلغ الرصيد غير المسدد 1.4 مليون فرنك سويسري. وقد وردت مدفوعات أخرى قدرها 0.2 مليون فرنك سويسري مقابل المساهمات المقررة في السنوات السابقة. وبلغ الرصيد غير المسدد من اشتراكات السنوات السابقة 0.9 مليون فرنك سويسري، بما في ذلك الديون الخاصة المستحقة على جزر القمر وموريتانيا .

وفي 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، بلغ مجموع الاشتراكات المتأخرة 2.3 مليون فرنك سويسري. وكان هناك ثلاثة أعضاء (جزر القمر وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا) متأخرة عن السداد لمدة ثلاث سنوات كاملة، ولذلك فهم مسؤولون عن تعليق حقوق العضوية بموجب المادة 5.3 من النظام الأساسي للاتحاد.

وكان عشرة أعضاء (جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، وساحل العاج، وغينيا – بيساو، وليبيا، وسانت لوسيا، ومالي، وجنوب السودان، وفانواتو) وثلاثة أعضاء منتسبين (برلمان الأنديز، واللجنة البرلمانية المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) في سنتين كاملتين من المتأخرات، ولذلك فقد كان من المحتمل أن يكون حضورهم من أعضاء الجمعية العامة مقيداً. ويمكن أيضاً حرمان الأعضاء من حقوق التصويت بموجب المادة 5.2 من النظام الأساسي. وكان هناك 56 عضواً آخرين وأعضاء منتسبين يمثلون رصيد المتأخرات البالغ مجموعه 1.1 مليون فرنك سويسري. وبلغ صافي بدلات الحسابات غير القابلة للتحصيل 321,000 فرنك سويسري. وينبغي أن يكون البدل الوارد في الموازنة كافياً لتغطية أي حالات شطب خلال السنة.

وكان للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً حسابات مستحقة القبض أخرى بمبلغ 53,000 فرنك سويسري تشمل ضرائب مقتطعة قابلة للسداد، ومشاريع للمساعدة التقنية، وسفر بعثات، وسلف مقدمة.

وكان رصيد صندوق رأس المال المتداول، الذي يمثل شبكة الأمان التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، 9.3 مليون فرنك سويسري في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 .

وكان لدى الاتحاد البرلماني الدولي أرصدة نقدية وودائع بلغت 13.8 مليون فرنك سويسري في 30 حزيران/ يونيو 2020. وكان ما مجموعه 96 % من النقد والودائع بالفرنك السويسري، و2 % بالدولار الأمريكي و2 % باليورو. ويبلغ سعر الفائدة على الفرنك السويسري حالياً 0.91 لكل دولار أمريكي و1.078 لكل يورو .

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، استثمر الاتحاد البرلماني الدولي 57,000 فرنك سويسري في معدات حاسوبية جديدة للتصدي للوباء. وقد أتاحت هذه المعدات للأمانة العامة العمل عن بعد وإدارة الاجتماعات الافتراضية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنفق ما مجموعه 39,300 فرنك سويسري على تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد ومنصة البيانات المفتوحة.

وأخيرا، فإن الاتحاد البرلماني الدولي عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي يلتزم بموجبه بدفع اشتراكات سنوية مع حصته في أي مدفوعات من مدفوعات العجز الاكتواري. كما أن للاتحاد البرلماني الدولي صندوقاً للمعاشات التقاعدية يغطي الموظفين السابقين في المنظمة. وكان الصندوق الأخير في حالة جيدة في 30 حزيران/يونيو 2020 بأصول بلغت 3.8 مليون فرنك سويسري للوفاء بالتزامات المعاشات التقاعدية لـ 10 موظفين سابقين ودفع الاستحقاقات المتبقية لأربعة موظفين حاليين. وكان أداء الصندوق في سوق الاستثمار دون الهدف المحدد حيث بلغ عائد الاستثمار 1 %. غير أن الأسواق تتحسن، وكان هناك أمل في أن يكون الوضع قد تحسن أكثر بحلول نهاية العام. وستُجرى دراسة اكتوارية كاملة للصندوق في نهاية عام 2020 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ثم أعرب الأمين العام عن رغبته في توجيه الانتباه إلى وضع التمويل الطوعي. وتسعى الأمانة العامة جاهدة إلى حشد تمويل إضافي من التبرعات مع ضمان عدم الاعتماد على المصادر الخارجية دون مبرر. وقد حافظ الاتحاد البرلماني الدولي على نفس المستوى من التمويل الطوعي في موازنة العام 2021، أي ربع الموازنة الإجمالية .

وهناك فئات مختلفة من التمويل الطوعي. وكانت الفئة الأولى هي التمويل المؤسسي الذي تبرعت الوكالة السويدية للتنمية الدولية بموجبه بمبلغ 1.5 مليون فرنك سويسري لدعم الاتحاد البرلماني الدولي في جميع أهدافه الاستراتيجية. كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يُجري مفاوضات مع مجلس الشورى في دولة قطر بهدف الحصول على الدعم للغرض نفسه.

إن الفئة ثانية من التمويل الطوعي هي تمويل البرامج التي يعمل الاتحاد البرلماني الدولي في إطارها مع مجموعة من الوكالات الإنمائية. وعلى سبيل المثال، تدعم منظمة المعونة الأيرلندية برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للمساواة بين الجنسين. وبالمثل، تجري مفاوضات مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الكندية بهدف تحديد التمويل للعمل المتعلق بنوع الجنس. وأعربت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً عن اهتمامها بدعم برنامج الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالشؤون الجندرية. وشملت الجهات المانحة الأخرى الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل التي من المتوقع أن تحدد ترتيباتها التمويلية للأنشطة المتفق عليها بصورة مشتركة. وفي عام 2016، قدمت أنغولا أيضاً تمويلاً (200,000 فرنك سويسري) للأنشطة في مجال صحة الأم والوليد والطفل. وقال إن الصين تعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره 1.5 مليون دولار أميركي لبناء قدرات البرلمانات في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقد تعهدت غينيا الاستوائية بتقديم 400,000 فرنك سويسري، رغم أن المبلغ لم يدفع بعد. وقد قدمت ميكرونيزيا بالفعل 100,000 دولار أميركي للعمل في مجال الهجرة واللاجئين، وقدمت تعهداً جديداً بمبلغ 130,000 دولار أميركي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي 260,000 يورو لدعم العمل الجاري في جمهورية جيبوتي بهدف تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، ويجري حالياً مناقشة اتفاق تمديد. وتنظر دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً في إمكانية تقديم الدعم لبرنامج الاتحاد البرلماني الدولي للسلم والأمن.

والفئة الثالثة من التمويل الطوعي هي التمويل من داخل منظومة الأمم المتحدة. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك طويل الأمد يدعم أنشطة بناء القدرات للبرلمانات ويعمل حالياً مع الاتحاد البرلماني الدولي في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن منع حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. كما أنها تبرم اتفاقاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم برامج المساواة بين الجنسين في تركيا. وفي العام الماضي، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب برنامجاً مدته خمس سنوات بهدف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وقد أتاح مكتب الأمم المتحدة في جمهورية أوكرانيا الانتقالية في إطاره 2.2 مليون فرنك سويسري. كما قدم العديد من الأعضاء الدعم للبرنامج، بما في ذلك الصين (مليون دولار أمريكي)، وبنغلاديش (200,000 دولار أمريكي)، وبنين (15,000يورو).

وهناك فئة رابعة من التمويل الطوعي وهي الدعم المقدم من شراكات أخرى، بما في ذلك الدعم العيني. وتواصل الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا إعارة الموظفين إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغية تعزيز القدرة على إجراء البحوث. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف على منح الاتحاد البرلماني الدولي إمكانية الوصول إلى البحوث الموجهة نحو السياسات وإرسال أفضل طلابه للعمل في الاتحاد البرلماني الدولي. وأخيراً، هناك عدد من المؤسسات التي تدعم الاتحاد البرلماني الدولي في عمله. فعلى سبيل المثال، تقدم مؤسسة الكوكب الأزرق الدعم بشأن تغير المناخ وتعمل مؤسسة جولي آن ريغلي مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المساواة بين الجنسين.

وأشاد **الرئيس** بالأمين العام على تقريره المشجع والغني بالمعلومات. وينبغي أن يواصل توسيع نطاق التمويل الطوعي لأن الاتحاد البرلماني الدولي مطلوب بشدة على جبهات عديدة .
وسأل الرئيس، متحدثاً باسم ممثل تايلند الذي قدم سؤالاً في الدردشة الخاصة بالفعالية، عما إذا كان من الضروري أن نقلق بشأن المساهمات غير المدفوعة .
وقال **الأمين العام** إنه لا يوجد ما يدعو إلى القلق في تلك المرحلة لأن مستوى المساهمات غير المدفوعة لعام 2020 مماثل للسنوات السابقة. وهناك أسباب كثيرة لتأخر الأعضاء في الدفع. وكان البعض يعتزم الدفع في نهاية العام بدلاً من بدايته. ومع ذلك، حث رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تشجيع أعضائها على الدفع. وقال إنه سيدق جرس الإنذار إذا استمرت الحالة بلا هوادة.

وقالت **السيدة ل. كاي** (الصين) إن الانتشار المفاجئ لـ "كوفيد -19" قد وجه ضربة غير مسبوقة للاقتصاد العالمي وكذلك للتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن معظم الأعضاء ما زالوا يدفعون مساهماتهم في الوقت المحدد. وقد أظهر ذلك مدى تقدير الاتحاد ودعمهم له. ولم تدفع الصين تبرعاتها في الوقت المحدد فحسب، بل قدمت أيضاً منحة إضافية قدرها 2.5 مليون دولار أميركي من أجل بناء القدرات وبرامج مكافحة الإرهاب، مع تعهدها بمبلغ إضافي قدره 1.5 مليون دولار أميركي في المستقبل. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يستخدم تلك الأموال بعناية وحكمة لتحقيق أقصى فائدة لجميع البلدان. كما يجب أن يؤدي دوراً أكثر نشاطاً في حماية تعددية الأطراف، وتعميق التعاون بشأن "كوفيد-19"، واستعادة الاقتصاد العالمي، ودفع عجلة الحوكمة العالمية.

وتكلم **الرئيس** باسم سعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين) الذي طرح سؤالاً في الدردشة، فسأل عما إذا كان الاتحاد البرلماني الدولي يتوقع توفير التكاليف الإدارية من خلال استخدام التكنولوجيا.

وقال الأمين العام إن الاتحاد البرلماني الدولي حقق بالفعل قدراً كبيراً من الوفورات من خلال العمل الافتراضي والعمل عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يدخر في استهلاك الورق ويخفض من انبعاثات الكربون. وكانت الأمانة العامة حريصة على أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة خلال الجائحة وأن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة في المستقبل. وسوف تواصل إعطاء مكانة مرموقة للتكنولوجيات الجديدة حيثما أمكن ذلك .

وقال الرئيس إنه من الضروري تعيين مدقق حسابات داخلي جديد للسنوات القادمة. وقد تلقى ترشيحاً من غابون .

وتمت الموافقة على الترشيح .

وقال **الرئيس** إن اللجنة التنفيذية قد انتخبت المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات في الهند لتدقق الحسابات الخارجية للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2020-2022.

وتكلم **الرئيس** باسم ممثل نيكاراغوا الذي طرح سؤالاً في الدردشة، فطلب من الأمانة العامة توضيح استراتيجيتها لاسترداد المبالغ المستحقة على الأعضاء.

وقال **الأمين العام** إنه يتواصل مع هؤلاء الأعضاء بانتظام وذكرهم بالتزاماتهم. وأشار في ذلك إلى المبالغ المستحقة والعقوبات التي يُفرض عليها. وفي بعض الأحيان نجح الأمين العام في الحصول على الأموال بينما لم يستطع ذلك في أحيان أخرى. فعلى سبيل المثال، بدأت موريتانيا مؤخراً في تسديد متأخراتها، وبالتالي فإنها تسترد حقوقها في العضوية. وقد جاءت هذه الخطوة بعد أن التقى الأمين العام شخصياً بالسفير. بيد أن هندوراس لم تسدد بعد رغم إرسال بعثة للاتحاد إلى البلد، ولذلك فقد عُلقت حقوق عضويتها. وهناك ظروف كثيرة لم يتمكن الأعضاء بسببها من الدفع، والبعض منها كان مفهوماً. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن ليبيا من تحويل الأموال إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ولذلك وافقت على دفع الأموال شخصياً. ومع ذلك، حث رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تشجيع أعضائها على الدفع.

وتكلم **الرئيس** نيابة عن ممثل جمهورية مصر العربية الذي أدلى بتعليق في دردشة الفعالية، وشكر الأمانة العامة على قيامها بكل ما هو ممكن لخفض التكاليف وزيادة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البند 7 من جدول الأعمال

مشروع الموازنة الموحدة للعام 2021

(CL/206/7-P.1)

أفادت **السيدة س. ويدغرين** (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، أنه تم انتخاب الأعضاء الجدد للجنة الفرعية للتمويل في شهر حزيران/ يونيو في ذلك العام. كانت المرة الأولى التي تخاطب فيها المجلس الحاكم بصفتها رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل.

وشاركت اللجنة الفرعية للتمويل في العملية كاملة لوضع مشروع الموازنة الموحدة للعام 2021، ولقد عقدت العديد من الاجتماعات عن بُعد على مدار الأشهر القليلة الماضية. وكان عمل اللجنة الفرعية إسداء المشورة إلى الأمين العام، ومراجعة الوثائق ذات الصلة بالموازنة، وصياغتها، وكذلك، توفير التدقيق، ومراقبة الجودة. تضم اللجنة الفرعية للتمويل أعضاء من كل من المجموعات الجيوسياسية وبالتالي اتخذت جميع وجهات النظر المالية بالاعتبار. وافقت كل من اللجنة الفرعية للتمويل واللجنة التنفيذية بالإجماع على مشروع الموازنة الموحدة للعام 2021.

وكان من المهم أن تعزز الموازنة استجابة برلمانية قوية للجائحة مع مواصلة تحقيق طموحات الاتحاد البرلماني الدولي. قدمت الموازنة رسالة واضحة بأنه يتعين المزيد من تعددية الأطراف، والدبلوماسية البرلمانية في السنوات المقبلة. يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تشكل جزءاً من الحل للأزمة الراهنة، وكذلك، للأزمات المقبلة.

واستمعت اللجنة الفرعية للتمويل إلى الأعضاء عندما كانت تهيئ الموازنة. وكان من المدرك أن الأعضاء يواجهون فترة تحديات صعبة. وبالتالي، يبقى مجموع الأنصبة المقررة للعام 2021 كما هو من دون زيادات متوقعة. ضمن هذا الإطار، من المستحسن استعراض تاريخ مساهمات الأعضاء. حتى العام 2011، ارتفعت المساهمات بمعدل 3% كل عام. من العام 2012، نفذ الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من التخفيضات مع مساهمات مخفضة بأكثر من مليوني فرنك سويسري سنوياً. في هذه المرحلة، تراجعت مستويات المساهمات إلى المستويات التي سجلتها في التسعينات، قبل أن تستقر مجدداً في العام 2017. في العام 2021، سجل إجمال المساهمات مستوى أدنى بكثير من المستويات المسجلة في العام 2007. في الوقت عينه، ازداد عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من 150 إلى 179 برلماناً بين العام 2006 والعام 2020، الأمر الذي ساعد في تخفيف العبء تدريجياً عن الأعضاء الحاليين.

وكان من المتوقع أن يسجل التمويل الطوعي للعام 2021 مستويات مماثلة للعام 2020 مع بعض المنح الجديدة المتوقعة كما أوضح الأمين العام. شجعت الأعضاء على مواصلة حشد التمويل من برلماناتهم وحكوماتهم. تم إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تحدد الممارسات الجيدة لجمع التبرعات.

وشدّدت الموازنة على أهمية توخي المرونة وطرائق العمل الجديدة للاستجابة إلى أزمة كوفيد-19. لم يكن من الواضح كيف ستنعقد الفعاليات في العام المقبل. ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون مستعداً، ومستجيباً لمختلف السيناريوهات. وركّزت الموازنة بشكل خاص على المراسلات، والتقنيات الجديدة، والعمل عن بعد.

واحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى المزيد من الشفافية، والمزيد من الدبلوماسية البرلمانية. لذلك، خصصت الموازنة اعتمادات للاجتماعات الافتراضية، والندوات الإقليمية الافتراضية، وكذلك، الاجتماعات المختلطة والشاملة. يتعين على أعضاء البرلمانات الالتزام، والتكيف مع العالم الحالي عبر توجيه الديمقراطية الرقمية. تتمثل الديمقراطية بالشمولية، والكفاءة.

وتم تأجيل العديد من المبادرات في العام 2020 مع انعقاد اجتماعات بالحضور الشخصي بشكل أقل، وانخفاض في عدد رحلات السفر. تحولت جميع الوفورات المحققة إلى صندوق رأس المال المتداول. شكل الصندوق أهمية لضمان سلامة الوضع المالي، وقدرة الاتحاد البرلماني الدولي، وسمح للمنظمة بالعمل خلال الأوقات العصيبة. تم تحديد الهدف لاحتياطي الصندوق في العام 2006، وتوقف عند نصف مستوى الموازنة التشغيلية. بالرغم من ذلك، لم يتم التوصل إلى الهدف، ولا حتى سيتوصل إليه في العام 2021.

ويشكل العام المقبل العام الأخير لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي. وسيستخدم صندوق رأس المال المتداول وكذلك مساهمات الأعضاء في هذا الصدد. في الوقت عينه، سيمثل العام 2021 الانطلاقة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي مع رئيس منتخب جديد، ولجنة تنفيذية جديدة. كما سيكون العام الذي سيصاغ فيه استراتيجية جديدة للاتحاد البرلماني الدولي، وستعتمد للعام 2022 وما بعده. خصصت اللجنة الفرعية اعتمادات مالية لهذا العمل البالغ الأهمية. أعربت عن أملها في أنه سيتم التركيز بدرجة أكبر على القيم الجوهرية للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، على التزاماته طويلة الأمد للقضايا مثل البيئة، والجندر، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحرية.

وأدرج في الموازنة إجمالي الإيرادات والنفقات للعام 2021 بحوالى 18 مليون فرنك سويسري. تشكل الموارد الطوعية إجمالي نسبة 28% من الدخل.

وكان الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً في ممارسة أعلى معايير الشفافية، والمساءلة. فضلاً عن إجراء المنظمة لعمليات المراجعة، كانت تحسن أدوات الإدارة القائمة على النتائج لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية.

وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الموازنة.

وأفاد **الأمين العام** أن الأعضاء يملكون الموازنة، وبالتالي، تعكس أولوياتهم، على نحو ما أوصت به اللجنة الفرعية للتمويل. رأى أن الموازنة ستمكن المنظمة من الاقتراب أكثر إلى أهدافها. ستستوعب الموازنة أثر الأزمة الحالية، وتساعد البرلمانات في الاستجابة لها بفعالية. سيُجرى الجزء الأكبر من عمل الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021 عبر المنصات التكنولوجية. وبالتالي، اعتبرت موازنة تعزز الديمقراطية الرقمية، والدبلوماسية البرلمانية الرقمية. سيكون استخدام التكنولوجيا فعالاً من حيث التكلفة مما يسمح للاتحاد البرلماني الدولي بتوسيع نطاق الأنشطة كنتيجة للوفورات المحققة. ستواصل المنظمة بمنح الأولوية للمساواة الجندرية، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، وتعميم هذه المسائل الثلاث من خلال الموازنة في كل من المجال البرنامجي والاستراتيجي. كما رصدت مخصصات أيضاً للمنظمة من أجل تحديد استراتيجيتها، التي ستنفذ بتعاون وثيق مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المقبل. ستشكل الشفافية أولوية أخرى تتضمن خططاً لتنفيذ دراسة حديثة أجريت على تعزيز الشفافية ضمن الاتحاد البرلماني الدولي، وفي البرلمانات. كما سيتم التركيز أيضاً على إعادة تعزيز المراسلات، مع تركيز خاص على وضع استراتيجية محددة في مجال الاتصال ضمن إطار العلاقات مع الأمم المتحدة. حث الأعضاء على الموافقة على الموازنة. وبالتالي، تنفذ الأمانة العامة الموازنة بطريقة مسؤولة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة.

وتمت الموافقة على مشروع الموازنة الموحدة للعام 2021.

وقالت **الرئيسة** إن موازنة العام 2021 قوية وستساعد في إيجاد الحلول في وقت عصيب. ينبغي أن يتمحور نهج الاتحاد البرلماني الدولي حول الناس، ويكون فعالاً من حيث التكلفة، وموجهاً نحو تحقيق النتائج.

البند 8 من جدول الأعمال

انتخابات اللجنة التنفيذية

(P.2 وCL/206/8-P.1)

أفاد **الرئيس** أنه تمت دعوة المجلس الحاكم إلى انتخاب عضوين جديدين للجنة التنفيذية. سيحلان محل السيدة م. كينير نيلين (سويسرا) من مجموعة 12+ التي لم تعد عضواً برلمانياً، والسيدة ي. فيرير غوميز (كوبا) من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي التي انتهت ولايتها. لقد تلقى ترشيح السيدة ل. فيهلمان رييل (سويسرا) لإكمال مدة عضوية سلفها التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وكذلك، ترشيح من السيدة ب. أرغيمون (الأرجنتين) لتضطلع بولاية كاملة لفترة 2020-2024.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وذكرت **السيدة ب. أرغيمون** (الأوروغواي) أنها تتشرف بأن تكون جزءاً من اللجنة التنفيذية، وكانت ملتزمة في أن تقوم بهذا العمل.

وصرحت **السيدة ل. فيهلمان رييل** (سويسرا) أنه من دواعي اعتزازها أن تتولى منصبها في اللجنة التنفيذية، وهي مستعدة للمشاركة بحماس. لقد شاركت في العديد من الجلسات التي عقدتها اللجنة التنفيذية عبر الإنترنت على مدار الأشهر الماضية مما قدم لها الفرصة للإطلاع على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. كان من الواضح أن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة تستند إلى القيم مثل حقوق الإنسان، والمساواة الجندرية، والتنمية المستدامة.

البند 10 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن نتائج الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات والقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات

(CL/206/10-P.1)

أفاد **الرئيس** أن الاتحاد البرلماني الدولي عقد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وبرلمان النمسا، الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات والقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات في آب/ أغسطس 2020. عملت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بجد في ظل ظروف صعبة ناتجة عن جائحة كوفيد-19 لإعطاء المعنى للفعاليات وإضفاء التأثير بقدر الإمكان. شارك في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات أكثر من 115 رئيس برلمان، واختتم بإعلان قوي عن القيادة البرلمانية، والتعددية التي تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض.

وصرحت **السيدة أ. إدير-جيتشتالر** (النمسا) أن القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات، التي نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمان النمسا، انعقدت افتراضياً في 17 و18 آب/ أغسطس 2020. ضمت القمة 28 رئيسة برلمان من 26 بلداً وتمحورت حول *القيادة البرلمانية للنساء في زمن كوفيد-19 والانتعاش*. انعقدت القمة في وقت خاص ليس بسبب الجائحة فحسب، بل أيضاً لأنها صادفت الذكرى السنوية الـ 25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي شكل الخطة الأساسية العالمية الأكثر طموحة للمساواة الجندرية. شكلت القمة فرصة لتجديد الالتزام تجاه إعلان ومنهاج عمل بيجين. كما سمحت للنساء القياديات مناقشة التحديات المتعلقة بالمساواة الجندرية، والاستراتيجيات لمعالجتها.

وشدّدت رئيسات البرلمانات أن الأزمات لم تكن محايدة جندرياً، ولم يختلف الأمر بجائحة كوفيد-19. كانت النساء في الصفوف الأمامية للاستجابة الصحية لكوفيد-19، وعانيْن الأكثر من العواقب الاجتماعية-الاقتصادية للفيروس. استجابة لذلك، شددت رئيسات البرلمانات على الحاجة إلى وضع تمكين النساء، والمساواة الجندرية في جوهر الاستجابة للأزمة، وخطط الانتعاش. وثمة العديد من الأساليب لتحقيق ذلك. أولاً، ينبغي أن تحقق البلدان التكافؤ الجندري في مناصب صنع القرار. كان من غير المقبول أن تشكل النساء نسبة 25% فحسب من البرلمانيين، ونسبة 20% من رؤساء البرلمانات عالمياً. ثانياً، ينبغي على البرلمانيين سن قوانين لا تميّز النساء والفتيات، بل تؤمّن المساواة الجندرية بدلاً من ذلك. ويجب عليهم بعدها الإشراف على التنفيذ الكامل لهذه القوانين، وتعزيز وضع الموازنة المراعية للمنظور الجندري. اتفقت رئيسات البرلمانات، على وجه خاص، على معالجة الحصة غير المتساوية في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،

والقضاء على الفجوات الجندرية في الحماية الاجتماعية، وضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. ولم يعتبر ذلك الأمر صحيحاً للقيام به فحسب، بل أيضاً ذكياً. ازدهرت المجتمعات، والبلدان عندما تمكنت النساء اقتصادياً.

وأخيراً، أعربت رئيسات البرلمانات عن جزعهن إزاء ارتفاع معدل انتشار العنف ضد النساء، بما في ذلك ضمن المؤسسات البرلمانية. ينبغي أن يدين القادة ويعاقبون أي أفعال تحيز، أو تحرش، أو مضايقة، أو عنف ضد النساء في البرلمانات، بما في ذلك عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن تبدأ البرلمانات بإجراء الدراسات الاستقصائية لتبرز انتشار هذه الأفعال، وتضع خارطة طريق لتجنبها، ومعالجتها. ينبغي أن تكون مرجعاً *المبادئ التوجيهية للقضاء على التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمان* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وعند اختتام الجلسة، ناقش المشاركون التحضيرات للجزء الثاني من القمة التي ستعقد في العام 2021 بالحضور الشخصي. تم الاتفاق على أنه ينبغي وضع هيكلية ضمن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات مسؤولة عن تنظيم الجزء الذي سينعقد بالحضور الشخصي للقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات. يجب أن تضم الهيكلية رئيسات برلمانات فحسب.

وشجعت المندوبين على اصطحاب استنتاجات القمة، وإدراج المساواة الجندرية في المنزل.

وأفاد **الرئيس** أن جزء المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي سيجري بالحضور الشخصي سينعقد في العام 2021 في فيينا. كان من الضروري ملء الشواغر في اللجنة التحضيرية. استندت تشكيلة اللجنة التحضيرية على المجموعات الجيوسياسية التي تتحلى بالمراعاة الصارمة للتكافؤ الجندري.

وقال **الأمين العام** إن المجموعة الإفريقية قد رشحت السيدة س. غوتاني هارا (ملاوي). وقد رشحت المجموعة العربية معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين) لملء شاغر لرئيسة برلمان. وقد رشحت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ السيدة ب. مهراني (اندونيسيا) لكن لديها شاغر إضافي لملئه من قبل رئيسة برلمان. كان لدى مجموعة أوراسيا شاغر واحد لرئيس برلمان لكن لم يتم تقديم ترشيح بعد. وقد رشحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، والسيد م. نادير (غويانا). وأخيراً، قد رشحت مجموعة 12+ السيد و. شوبل (ألمانيا)، والسيد س. سيغفوسون (أيسلندا)، والسيدة ت. ويلهلمسن (النرويج) لكن ينبغي تقديم ترشيح واحد بعد.

كما ستكون رئيسات البرلمانات في اللجنة التحضيرية مسؤولات عن تنظيم الجزء بالحضور الشخصي للقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات التي ستنعقد في الوقت عينه الذي سيجري فيه الجزء بالحضور الشخصي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

ودعا **الرئيس** مجموعات آسيا والمحيط الهادئ، وأوراسيا، و12+ لملء الشواغر المتبقية بأسرع وقت ممكن.

وقال **الأمين العام** إنه بانتظار عودة السيد ج. مودندا الذي شارك في الاجتماع ما بعد الانتخابات بصفته محصياً للأصوات مع مراجع الحسابات المستقل، قدم تقريراً موجزاً عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي خلال فترة الجائحة. لقد كانت المنظمة نشطة للغاية مع أعضائها، واستجابت بطريقة مرنة.

وفي وقت مبكر، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملة أطلق عليها اسم *البرلمانات في وقت الجائحة* لتوفير البيانات، وتبادل الخبرات في هذا الصدد. أحرزت الحملة نجاحاً واسعاً، لا سيما مع البرلمانات، وفي وسائل الإعلام، وفيما بين الجهات المانحة. استحدثت الأمانة العامة عدداً من الأدوات كجزء من الحملة. تضمنت مجموعة من الاستجابات البرلمانية، مثل التدابير الصحية، والتشريع، وأساليب مراقبة الحكومة، وكذلك، أداة للأسئلة والأجوبة حول كيفية استخدام البرلمانات لتقنيات العمل عن بعد.

وتضمنت أدوات أخرى مذكرات توجيهية حول الأبعاد المتعلقة بالجندر، وحقوق الإنسان للاستجابة لكوفيد-19، وكذلك شريط فيديو قصير يبرز الاستجابات البرلمانية الجيدة. كانت الأمانة العامة أيضاً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة حول النهج المراعية للبيئة لمواجهة الجائحة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتحقيقاً لأغراض استمرارية تصريف الأعمال، اعتبر ضرورياً الاستثمار في معدات جديدة كي يستطيع الموظفون العمل عن بعد، وبطريقة فعالة عبر الإنترنت. لقد أراد الأمين العام إثبات أن الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء جاهزة للعمل. لقد اعتبر عصر الديمقراطية الافتراضية، والإلكترونية، وعصر التكيف.

كما واصل الاتحاد البرلماني الدولي خطة عمله المعتادة. تواصل العمل في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017 – 2021 مع عقد العديد من الاجتماعات في هذا الصدد. لقد انعقد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في آب/ أغسطس 2020. عقدت اللجنة التنفيذية خمس جلسات افتراضية، بما فيها ثلاثة اجتماعات لمجموعة العمل المكلفة بتنظيم الجلسة الافتراضية للمجلس الحاكم. اجتمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب

والتطرف العنيف في حزيران/ يونيو للنظر في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال. كما تم تنظيم ندوة عبر الإنترنت حول مساعدة ضحايا الإرهاب، وذلك، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولقد اجتمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في أيار/ مايو للنظر في قضايا حقوق الإنسان المعروضة عليها. ولقد اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي للنظر في أثر كوفيد-19 على اللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية. وأخيراً، لقد اجتمعت لجنة شؤون شرق الأوسط في تموز/ يوليو للنظر في التطورات في المنطقة، ورفع التوصيات لا سيما فيما يتعلق بدولة فلسطين، ودولة ليبيا.

ولقد واصل الاتحاد البرلماني الدولي أنشطته المتعلقة ببناء القدرات. فنظم في بوتسوانا برنامج توجيه للأعضاء البرلمانيين المنتخبين حديثاً. وواصل في جمهورية جيبوتي تعزيز المساهمات البرلمانية لعمل حقوق الإنسان. أما في ألمانيا، فقد قدم عرضاً عن التحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي في البرلمانات. كما تم تنظيم مجموعة من الأنشطة في ميانمار، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية التونسية، وأوكرانيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوزبكستان، وفانواتو، وزامبيا.

إضافة إلى ذلك، نشطت المنظمة فيما يتعلق بمشاريع البحث. أعدت النسخ المقبلة للمنشورات الرئيسية على وجه خاص، لا سيما التقرير البرلماني العالمي، وتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي. أجريت دراسة إقليمية عن التحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي في البرلمانات الإفريقية بمساعدة الاتحاد البرلماني الإفريقي. كما أصدرت الأمانة العامة مذكرة عن الإدارة والدعم البرلمانيين، وكانت تتبع العمل التحضيري للتقرير المقبل حول تمثيل الشباب في البرلمانات.

وصرح **الرئيس** أن اللجنة التنفيذية كانت تعمل بجهد. اعتبر العمل مجدياً لأنه من أجل مصلحة الشعب.

وتقدمت **السيدة ر. كافاكسي كان** (تركيا) بالشكر إلى الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم الندوات عبر الإنترنت خلال الجائحة. كان من القيّم للغاية التواصل، ومعرفة ما تقوم به البرلمانات في هذا الصدد.

وأكّد **السيد ج. مودندا** (زيمبابوي) أنه سيقدم تقريراً موجزاً عن الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي انعقد في 19، و20 آب/ أغسطس 2020. انعقد المؤتمر حول الموضوع العام الذي يحمل عنوان *القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض*. أرغمت الجائحة المجتمع الدولي أن يستكشف سبلاً مبتكرة للتفاعل، خاصة عبر استخدام التقنيات الافتراضية. وكان لشرف له أن يشارك في اللجنة التحضيرية التي اجتمعت العديد من المرات في الفترة التي سبقت المؤتمر بروح من الانفتاح، والشمولية، وعمل الفريق. وأعرب عن تطلعه إلى عقد الجزء الثاني من المؤتمر بالحضور الشخصي في فيينا في العام 2021.

وشكل المؤتمر فرصة لتوجيه رسالة قوية عن القيادة البرلمانية، والتضامن إذ إن البلدان استخلصت دروساً من الجائحة، وتصدت للتحديات العالمية.

وشارك أكثر من 115 مشرعاً وهم من الأبرز في العالم، وناقشوا المواضيع مثل التعددية الفعالة، والدبلوماسية البرلمانية المتينة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والصحة، والشباب، والجندر، والديمقراطية، والتنقل البشري، ومكافحة الإرهاب، والعلم، والتكنولوجيا. أتاح المؤتمر حيزاً لمناقشة تفاعلية تتألف من خمس حلقات نقاش، وخمسة تقارير. قدمت العديد من الشخصيات البارزة مساهماتها مثل الرئيسة السابقة للاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس المجلس الوطني في النمسا، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. توج الجزء الافتراضي باعتماد إعلان قوي قدم خارطة طريق للمستقبل. حث رؤساء البرلمانات البرلمانيين على البناء على ما كان محققاً مع إيلاء اهتمام خاص لمسؤولياتهم المتعلق بصنع السياسات، وسن القوانين، والموازنة، والرقابة. كما أنه تمت دعوتهم إلى تعزيز دور البرلمانات في الحوكمة العالمية عبر التعددية المعززة، والتضامن الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، شكل المؤتمر المنبر الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعميق العلاقة مع الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين. قدم الإعلان بشكل رسمي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعمّم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. دعا البرلمانيين من حول العالم إلى دراسة منشورات المؤتمر، والنظر في رسائل النتائج الرئيسية سعياً إلى توفير عالم أفضل.

وأفاد **السيد س. دونغ** (الصين) أنه نتيجة لتضافر الجهود بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانيين، لقد انعقدت بنجاح الجلسة الافتراضية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في آب/ أغسطس 2020. وبرز الإعلان المعتمد توافق الآراء بين البرلمانيين حول الحاجة إلى المزيد من الوحدة والتعاون. أظهر تفشي كوفيد-19 أن جميع البلدان ترتبط ارتباطاً وثيقاً. ينبغي أن تنفذ البرلمانات من حول العالم الإعلان، وكذلك، نتائج المؤتمر الأخرى. كان من المهم دعم التعددية، ومساندة منظمة الصحة العالمية، والوقوف معاً من أجل التغلب على الفيروس، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. يجب أن تنفذ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الإعلان من خلال عملها، وبالتالي، تساعد في تعزيز التضامن، والتعاون بين جميع البرلمانات.

البند 5 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

قال **الرئيس** إن الأمانة العامة كانت على وشك الإعلان عن نتائج الدورة الأولى من التصويت لانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. افتتح حيز الـ 24 ساعة الأول للتصويت عن بعد في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عند الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا، وأقفل في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عند الساعة 15:00 بتوقيت وسط أوروبا. حدد النصاب بـ 162 عضواً. تحقق مراجع الحسابات المستقل، والمسؤولون عن إحصاء الأصوات عملية التصويت، والنتائج، بوجود ممثلين عن المرشحين.

وصرح **السيد ف. ماغيوريه** (المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة)، مراجع حسابات مستقل، أنه تمّ تعيينه للتحقق من الركائز الأربع التي حددتها اللجنة التنفيذية لعملية الانتخاب: سرية الاقتراع، وأمن منصة التصويت، وتحديد هوية الناخبين والتحقق منها، والمراقبة الشاملة للعملية. بناءً على تحليله، لقد تحققت الركائز الأربع. لقد حصلت بعض المشاكل في تسجيل رقم الهاتف إذ إن بعضها لم تطابق مع تلك المزودة أساساً. في بعض الحالات، وجدت أخطاء مطبعية، بينما كانت الأرقام في بعضها الآخر مختلفة تماماً. بالرغم من ذلك، لم تؤثر هذه المشاكل على النتيجة النهائية للعملية.

وأفاد **الأمين العام** أن نتائج الدورة الأولى من التصويت كانت على الشكل التالي:

- عدد الأصوات المدلى بها 394
- الأغلبية المطلوبة 198
- السيد م. سنجراني (باكستان) 52
- السيد د. باتشيكو (البرتغال) 222
- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان) 67
- السيدة س. عطاالله جان (كندا) 53

وبما أن السيد د. باتشيكو حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها، انتخب لتولي مهام رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2020 – 2023.

وقدم **الرئيس** تهانيه للسيد باتشيكو على انتخابه.

وذكر **السيد د. باتشيكو** (البرتغال) أنه كان شرفاً له أن ينتخب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي. لقد انتخب بفضل دعم زملاء من مختلف البلدان العديدة، والقارات. سيكون رئيساً للمنظمة بأكملها، وسيعمل بشكل وثيق مع الجميع. من خلال العمل معاً، سيصبح الاتحاد البرلماني الدولي أقوى. شكلت الدبلوماسية البرلمانية الأساس لحل المشاكل العالمية مثل الفقر، وتغير المناخ، والإرهاب، والتعصب. تقدم بالشكر إلى الأعضاء لمنحه ثقتهم، لا سيما البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. كما توجه بالشكر إلى رئيس البرلمان البرتغالي الذي قدم ترشيحه، وموظفيه.

وتقدم **السيد م. سنجراني** (باكستان) بالتهاني إلى السيد باتشيكو. وأعرب عن التزامه واستعداده للعمل مع الرئيس المنتخب حديثاً، وجميع البرلمانات الأعضاء. كما هنّأ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على إجراء الانتخابات في أوقات لم يسبق لها مثيل.

ينبغي على البرلمانات أن تتّحد خلال الأزمة الراهنة لخدمة الشعوب التي تمثلها.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:25 بتوقيت وسط أوروبا.

الجلسة الثالثة

الثلاثاء، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:05 بتوقيت وسط أوروبا على منصة Interprefy المخصصة لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، وترأسها السيد شين غومين (الصين)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالإنابة.

البند 5 من جدول الأعمال (تابع)

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

دعا **رئيس الجلسة** الرئيس المنتخب حديثاً، السيد د. باتشيكو (البرتغال) ليدلي بخطاب قبوله الرسمي. سيأتي بثروة من خبرته إلى الاتحاد البرلماني الدولي. يؤمن إيماناً قوياً بالمنظمة، معتبراً أنها المنبر المثالي الذي يخدم من خلاله البشرية، ويتصدى للتحديات العالمية.

وتوجه **السيد د. باتشيكو** (البرتغال) بالشكر إلى عدد من الأشخاص، والمؤسسات الذين دعموا ترشحه، بمن فيهم رئيس البرلمان البرتغالي، والبرلمان البرتغالي بذاته، والوفد البرتغالي إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وفريقه البرلماني، والحكومة البرتغالية، والبرلمانيين من حول العالم، لا سيما أولئك الذين هم من البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وعائلته.

وجرى انتخابه في وقت استثنائي تمر به البشرية. أبرزت الجائحة كيف كان العالم مترابطاً، وكيف ينبغي أن تتحد البلدان للتغلب على المشاكل.

شكّل الاتحاد البرلماني الدولي التعبير الأسمى للدبلوماسية البرلمانية. مع 130 عاماً من تاريخه الحافل بالدفاع عن الديمقراطية، والحرية، وسيادة القانون، وشكّل منتدى يجتمع من خلاله برلمانيين للتصدي للتحديات العالمية. في الوقت عينه، ينبغي على المنظمة أن تواصل التحديث والتكيّف. اعتبر العام 2020 المثال الجيد لكيفية تكيّف الاتحاد البرلماني الدولي ضمن إطار جديد، وغير مسبوق.

وبالرغم من الظروف غير المسبوقة، يجب أن يبدأ الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل من أجل حياة ما بعد كوفيد-19. يجب ألا يفقد التركيز عن حماية قيمه. ينبغي العودة إلى الأساسيات، واتخاذ إجراءات ملموسة، وتعزيز التغير الفعلي، وتحقيق النتائج الحقيقية. عندها فحسب سيكون من الممكن توفير ديمقراطية تتحلى بشمولية أكثر، ومعالجة المشاكل مثل العنصرية، والهجرة، وتغير المناخ، وحقوق النساء، وتمكين الشباب. عندها فحسب يمكن للاتحاد البرلماني الدولي تحقيق

المكانة الذي يطمح إلى التوصل إليها على الصعيد الدولي. عندها فحسب يمكن للبلدان أن تشعر بأنها مهمة. وبالفعل، لم يكن كافياً مجرد الموافقة على الحلول.

وبصفته رئيساً، سيظل الشخص عينه. سيظل يحب الاتحاد البرلماني الدولي، وجاهزاً لمساعدة الجميع. دعا زملائه البرلمانيين إلى دعمه. كما تمنى الاستفادة من خبرة الرؤساء السابقين، والتزام الأمانة العامة، ودعمها.

وحثّ الأعضاء على منح الطاقة اللازمة للاتحاد البرلماني الدولي، والعمل نحو تعزيز المنظمة. سيبدأ الاتحاد البرلماني الدولي، وأعضائه، معاً، بمرحلة جديدة تتسم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. معاً، يصبح الاتحاد البرلماني الدولي أقوى.

وهنأت **السيدة س. كيهيكا** (كينيا) السيد باتشيكو على انتخابه رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، متحدثة باسم مكتب النساء البرلمانيات. اعتبرت الانتخاب عبر الإنترنت إنجازاً تاريخياً للاتحاد البرلماني الدولي. وتمثل الإنجاز الآخر بنسبة النساء الأعضاء المشاركات في الجلسة الافتراضية للمجلس الحاكم (40%). حثت السيد باتشيكو على المحافظة على هذه النسبة أو حتى زيادتها في جميع اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وتمكين المشاركة السياسية للنساء، وقيادتهن عموماً.

وشكلت الذكرى السنوية الـ 25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة لتقييم التقدم، والنكسات بشأن كيفية تحقيق المساواة الجندرية. يجب على السيد باتشيكو أن يركز اهتمامه، وعمله على خمسة أهداف رئيسية: (1) تعزيز التكافؤ الجندري في البرلمانات، وفي الاتحاد البرلماني الدولي؛ و(2) وضع حقوق النساء والفتيات وتمكينهن في محور الجهود لمواجهة أزمة كوفيد-19، وإعادة بناء الاقتصادات؛ و(3) دعم القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في القانون؛ و(4) إدانة جميع أشكال العنف ضد النساء، بما فيها في البرلمانات ومكافحتها؛ و(5) مشاركة الرجال في الجهود المذكورة أعلاه، واستثمار الطاقة، والمال في المساواة الجندرية.

وهنأ **السيد م. بوفا** (سورينام) السيد باتشيكو على انتخابه، متحدثاً باسم منتدى البرلمانيين الشباب. وأعرب عن أمله في مواصلة تحديث العمل في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى استخدام التقنيات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، حثّ السيد باتشيكو على أن يكون مناصراً لمشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، وفي برلماناته الأعضاء. تميز الاتحاد البرلماني الدولي بِسجل 10 سنوات من دعم مشاركة الشباب في البرلمان. لقد تحقق من الحواجز التي تمنع الرجال والنساء من التواجد في المنصب، وجمع الأدلة حول تمثيل الشباب في البرلمان، ووفر توجيه السياسة لتعزيز مشاركة الشباب. بالرغم من ذلك، لقد بطء التقدم المحرز، وحان الوقت لتكثيف تلك الجهود.

وأعرب **السيد ب. كتجافيفي** (ناميبيا) عن تقديره للجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم الدورة الافتراضية للمجلس الحاكم، متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية. هنّأ السيد باتشيكو على انتخابه. تمتعت المنطقة الإفريقية بعرض كبير لتقدمه للرئيس المنتخب حديثاً فيما يتعلق بالدعم، والتعاون، وتطلعت إلى العمل معه.

وهنأ **معالي الدكتور علي راشد النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة) السيد باتشيكو على انتخابه في هذا الوقت العصيب، متحدثاً باسم المجموعة العربية. علقت المجموعة العربية آمالها على الرئيس الجديد، وأعادت التأكيد على دعمها له. يتمتع السيد باتشيكو بالكثير من الخبرة في البرلمان البرتغالي مما سيفيد الاتحاد البرلماني الدولي إلى حدٍّ كبير.
وخلال السنوات القليلة القادمة، ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي التركيز على المسائل مثل تغير المناخ، والفقر، والبطالة، والسلام الدولي. كان من المهم إعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية. ينبغي التوصل إلى حلّ الدولتين سعياً إلى ضمان تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. دعت الحاجة أيضاً إلى تحديث الاتحاد البرلماني الدولي لبرامجه، والارتقاء بها.
وأعرب **السيد شين فولي** (الصين) عن أحر تهانيه للرئيس المنتخب حديثاً، السيد باتشيكو، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

شهد العالم تغيرات غير مسبوقة نتيجة لكوفيد-19. أظهرت الجائحة أن مصالح مختلف البلدان، وعقودها الآجلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. ينبغي أن تتّحد البلدان بروح الاتحاد، وتتعاون للوقوف بوجه التهديدات، والتحديات العالمية.

وسيدفع السيد باتشيكو الاتحاد البرلماني الدولي نحو المزيد من النجاح، مساهماً بذلك بطريقة كبيرة في السلام العالمي، والتنمية. كان من المهم مواصلة دعم تعددية الأطراف، وتعزيز فلسفة متمحورة حول الإنسان. ينبغي أن تضاعف المنظمة جهودها في مجالات مثل التنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب. دعت الحاجة أيضاً إلى بناء حكمة المشرعين، وسلطتهم سعياً إلى تحقيق المزيد من المنافع الملموسة للشعوب حول العالم. سيدعم برلمان الصين السيد باتشيكو في عمله عبر تعزيز تعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الأعضاء فيه.
وأعرب **السيد ك. كوساتشيف** (روسيا الاتحادية) عن أحر تهانيه للسيد باتشيكو على نصره الحاسم، متحدثاً باسم مجموعة أوراسيا. كان أمامه فصل جديد للرئيس الجديد، وللاتحاد البرلماني الدولي. وأَمِل أن يتحلى التعاون بالإيجابية، والإنتاجية كما كان على الدوام. وتطلع إلى العمل مع السيد باتشيكو لتنظيم المؤتمر المنظم من الأمم المتحدة – الاتحاد البرلماني الدولي حول الحوار بين الأديان، وبين الأعراق الذي سيعقد في روسيا الاتحادية في العام 2022. كما أنه سيبقي في اعتباره أن السيد باتشيكو وعد بدعم مبدأ التناوب في قيادة الاتحاد البرلماني الدولي، مما سيعيد التوازن بين المجموعات الجيوسياسية.

وهنأت **السيدة ر. كافاكسي كان** (تركيا) السيد باتشيكو على انتخابه، وأعربت عن أملها في أن تتكلل رئاسته بالنجاح. يُعتبر الاتحاد البرلماني الدولي منظمة بالغة الأهمية، وفريدة حيث تمثل تقريباً العالم بأكمله من خلال الأعضاء البرلمانيين المنتمين إليها. بالتالي، احتاج إلى المزيد من المكانة، والاعتراف، والأهمية على الصعيد الدولي. تتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب حديثاً، وإنها مستعدة لتقدم له الدعم.

وأفاد **السيد د. ماكغوينتي** (كندا) أنه حظي بشرف وامتياز للعمل مع السيد باتشيكو على مدى السنوات العديدة الماضية، لا سيما ضمن مجموعة 12+. توجه بالشكر إلى السيد باتشيكو لخدمته، وتفانيه المتواصلين. يحتاج العالم إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وينبغي أن يحافظ على أهميته. يجب أن يركز على مسائل مهمة مثل حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. يجب تناول نتائجه، وقراراته، وتوصياته على الصعيدين الوطني، والإقليمي. وتمنى للسيد باتشيكو النجاح خلال المضي قدماً، وسيقدم له دعمه عند الحاجة.

وقدم **السيد م. نادير** (غويانا) تهانيه للسيد باتشيكو الذي يمتلك مسيرة سياسية مذهلة، والأهم التزام كبير لحقوق الإنسان، والديمقراطية. يتعهد برلمان غويانا بتقديم دعمه إلى الرئيس المنتخب حديثاً، ويتطلع إلى العمل معه، لا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل حقوق النساء، وتمكين الشباب. لن يخدم السيد باتشيكو بعد الآن شعب البرتغال فحسب، بل شعوب العالم كله.

وتمنت **السيدة م. إيسبيناليس** (نيكارغوا) النجاح للسيد باتشيكو. كان من المهم أنه كان رئيساً حَكَمَ للجميع. تحت قيادته، يجب أن يبقى الاتحاد البرلماني الدولي حيادياً، ويقيم العدل على نحو متوازن، والاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره. سيعمل برلمان نيكارغوا مع السيد باتشيكو لتحقيق السلام، والازدهار، واقتصاد مزدهر.

وهنأت **السيدة أ. جيركنز** (هولندا) السيد باتشيكو على انتخابه، متحدثة باسم مجموعة 12+. كان السيد باتشيكو دبلوماسياً، وعادلاً، وشفافاً بصفته رئيساً لمجموعة 12+. وقد استرشد بالمبادئ الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي، ولطالما أولى اهتمامه لها. أُملت أن يقود الاتحاد البرلماني الدولي بالطريقة عينها. يواجه العالم العديد من التحديات، بما فيها الإرهاب، وكوفيد-19، والاحتباس الحراري، وانتهاكات حقوق الإنسان. يجب أن يكرس السيد باتشيكو قيادته نحو التصدي لهذه التحديات. تتعهد مجموعة 12+ بدعم السيد باتشيكو.

وهنأ **السيد ن. باكو-أريفاري** (بنين) السيد باتشيكو على انتخابه، متحدثاً باسم لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. تحلى السيد باتشيكو بالتزام قوي لمثُل الاتحاد البرلماني الدولي العليا، مثل الديمقراطية، والسلام، وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الإنسان للبرلمانيين، وكان مستعداً للمشاركة في تعاون فعال. كما رغب في الاعتراف بالرئيسة السابقة، السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك) لتوافرها، والتزامها الثابت في الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وهنأ **السيد ب. للانو** (الباراغوي) السيد باتشيكو على انتخابه، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أحضر السيد باتشيكو ثروة من الخبرات، والمعرفة للاتحاد البرلماني الدولي. تحت قيادته، سيواصل البرلمانيون العمل على أهداف مختلفة من الاتحاد البرلماني الدولي. تكرست مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للعمل بشكل وثيق وفعال مع الرئيس المنتخب حديثاً، وتمنى له النجاح.

وهنأت **السيدة م. بابا موسى** (بنين) السيد باتشيكو على انتخابه، وطلبت منه التصدي للتحديات مثل انعدام المساواة، والعدالة، والتنمية المستدامة، لا سيما في البلدان الأصغر. كما هنأت الرئيسة السابقة، السيد غ. كويفاس بارون (المكسيك).

وهنأت **ممثلة عن أنغولا** السيد باتشيكو على انتخابه، وتعهدت بتقديم الدعم له. كانت متأكدة أنه سيملأ مكان الرئيسة السابقة بفضل خبرته، وتاريخه في الاتحاد البرلماني الدولي. سيأخذ السيد باتشيكو الاتحاد البرلماني الدولي إلى آفاق جديدة، لا سيما في مسائل مثل الدبلوماسية البرلمانية، والتنمية المستدامة، وتمكين الشباب، ومشاركة النساء. تعتمد البرتغال، والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية عليه.

وقدم **الأمين العام** أحر تهانيه للسيد باتشيكو على نصره المكتسب بجهد. تحمل السيد باتشيكو مسؤولية ضخمة. يثق الأعضاء في السيد باتشيكو وقدموا توقعاتهم. إن الأمين العام متأكدٌ أن السيد باتشيكو سيحقق هذه التوقعات، ويستحق هذه الثقة.

وأرادت الأمانة العامة إعادة التأكيد على التزامها لدعم السيد باتشيكو إذ أعطى تعبيراً ملموساً لرؤيته، وتناول الاتحاد البرلماني الدولي التحديات العالمية. وأعرب الأمين العام عن أمله في تحقيق وحدة الهدف، وتلاقي الأفكار مع الرئيس. كان من المهم العمل من أجل المثُل العليا للاتحاد البرلماني الدولي وفق الآباء المؤسسين، لا سيما السلام، والأمن، والديمقراطية، والبرلمانات القوية. وبصورة جماعية، يمكن للرئيس، والأمانة العامة، والبرلمانات الأعضاء أخذ الاتحاد البرلماني الدولي إلى آفاق جديدة.

وهنأ **ممثل عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية** السيد باتشيكو على انتخابه. واعتبر الاتحاد البرلماني الدولي الرائد في الدبلوماسية البرلمانية. ساهم بشكل كبير فيما يتعلق بدعم الديمقراطية، والسلام، والأمن، والعدالة، والمساواة، والتنمية المستدامة حول العالم. يرجع الأمر إلى الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية كعملية تكميلية للدبلوماسية الحكومية الدولية.

وينبغي على السيد باتشيكو اتخاذ قرارات حاسمة لحل العديد من مشاكل العالم بطريقة شفافة، وشاملة. يجب عليه أن يتصدى للفقر؛ وتفكيك الأنظمة الاقتصادية والمالية الدولية غير العادلة التي أدت إلى تراجع في التنمية؛ وتحدي سياسات الهيمنة لبعض القوى الأساسية ومنع فرض العقوبات الأحادية؛ وإدانة الاحتلال، لا سيما في دولة فلسطين؛ ومواجهة

التدمير البيئي، ومعارضة جميع أشكال الإرهاب، والتصدي لعدم الامتثال للاتفاقات العالمية؛ والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير.

وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة للعمل مع السيد باتشيكو في سبيل التوصل إلى هذه الأهداف.

وأفاد **السيد د. باتشيكو** (البرتغال) أن بلده شهد ثورة دامت 40 عاماً أدت إلى الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. ضمن هذا الإطار، تعلم أهمية القيم مثل الديمقراطية، والحرية، وسيادة القانون. هذه القيم هي في صميم الاتحاد البرلماني الدولي.

ويتعذر التكلم عن الديمقراطية من دون الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين. ولهذا السبب، تتحلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالأهمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الديمقراطية شاملة، لا سيما للنساء، والشباب. كان العضو البرلماني الأصغر سناً عندما انتُخب للمرة الأولى ويعرف جيداً قيمة البرلمانيين الشباب. بالطبع، غالباً ما يجلب الشباب مختلف وجهات النظر، والحلول للمشاكل. كان لدى النساء أيضاً وجهات نظر مختلفة جعلت مساهماتهن أساسية. كان مسروراً بالقول إن نسبة تمثيل النساء في البرلمان البرتغالي ارتفعت من 10% إلى 35% خلال مسيرته المهنية.

ولقد أظهرت الجائحة أن جميع البلدان متداخلة. بالتالي، شكلت تعددية الأطراف، والدبلوماسية البرلمانية أهمية بالغة. وتتمثل الطريقة الأفضل لإيجاد الحلول بالمشاركة في النقاش، والأخذ في الاعتبار مختلف وجهات النظر. كان مسؤولاً عن تعزيز هذا النوع من النقاش. بالفعل، تحمل مسؤولية كبيرة. كان العالم يواجه العديد من المشاكل. بذل قصارى جهده لحل هذه المشاكل، وترك الاتحاد البرلماني الدولي أقوى مما تسلمه.

وتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة لتنظيم الانتخابات في وقت عصيب مماثل. شعر بالفخر لتمثيل الاتحاد البرلماني الدولي. بقي الشخص عينه، ووعد أن يعمل بجهد للاتحاد البرلماني الدولي، وللعالم أجمع. كما حث جميع الأعضاء على العمل معاً. وبالتالي، أصبح الاتحاد البرلماني الدولي أقوى.

البند 9 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

أفاد **الرئيس** أن المجلس الحاكم سيستمع إلى تقرير موجز عن أنشطة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وسيتم دعوته إلى اعتماد عدد من القرارات ذات الصلة. عقدت اللجنة دورتها الـ 162 عبر الإنترنت من 22 إلى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

وذكر **السيد ن. باكو–أريفاري** (بنين)، رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أن اللجنة عقدت اجتماعات افتراضية خلال أزمة كوفيد–19. اجتمعت في أيار/ مايو 2020 للنظر في القضايا الملحة وكذلك، على مدار الأسبوعيين

الماضيين للنظر في القضايا الجديدة، والقضايا الخاضعة لتطورات جديدة. وتماماً، تناولت اللجنة ملف 511 برلمانياً. تعذّر إدراجها جميعها في تقريره. لكن يجب أن يبقى المجلس الحاكم مطمئناً أن اللجنة كانت تعمل على جميع الملفات. في اجتماعها الأخير، نظرت اللجنة في وضع 279 برلمانياً من 19 بلداً بما في ذلك 12 شكوى جديدة فيما يتعلق بـ 70 برلمانياً. اعتمدت قرارات القبول لبعض من القضايا الجديدة، لا سيما كولومبيا، ومنغوليا، وباكستان، والجمهورية اليمنية. سيقدم في تقريره وضع 185 برلمانياً من 16 بلداً، والقرارات المتخذة في هذا الخصوص.

القضايا في إفريقيا

ساحل العاج

نظرت اللجنة في قضية السيد ج. سورو، الرئيس السابق للجمعية الوطنية لساحل العاج. لقد انحرم السيد سورو من حقوقه المدنية، والسياسية، لا سيما حقه في الترشح بالانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

بالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة قلقة إزاء احتجاز برلمانيّ آخر من ساحل العاج، السيد أ. لوبونيون، لا سيما ضمن إطار جائحة كوفيد-19. افتقرت الإجراءات التعسفية الموجهة ضده إلى أي دليل مادي. أحاطت اللجنة علماً بواقع أن أعضاء البرلمان الأربعة الآخرين أفرج عنهم، ودعت السلطات إلى الإفراج عن السيد لوبونيون فوراً.

جمهورية كونغو الديمقراطية

نظرت اللجنة للمرة الأولى في قضية السيد ج. مامبا، برلماني كونغولي، وعضو من المعارضة. كان السيد مامبا في المنفى خوفاً من اعتقاله، ومحاكمته، والحكم التعسفي عليه لممارسة حقوقه بصفته برلمانياً. أحاطت اللجنة علماً بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية كونغو الديمقراطية، لكن أشارت إلى أن هذه الخطوات ما زالت غير كافية. دعت السلطات إلى حماية حقوق السيد مامبا.

الغابون

إن السيد ج. ندوندانغوي، عضو برلمان من الغابون، محتجز في حبس انفرادي منذ 9 كانون الثاني/ يناير 2020. أعلنت اللجنة قبول قضيته، وأعربت عن قلقها إزاء ظروف احتجازه. دعت سلطات الغابون إلى حماية حقوق السيد ندوندانغوي، لا سيما ضمن إطار الجائحة. كما تود اللجنة أن تحصل على معلومات لتبرير كل من الادعاءات الموجهة ضد السيد ندوندانغوي، محددة الإجراء البرلماني المستخدم لرفع حصانته البرلمانية، والإجراءات المستخدمة للتحقيق في ادعاءات التعذيب، والتهديدات.

أوغندا

نظرت اللجنة في حالة أخرى: البرلمانيون الأوغنديون الخمسة الذين تم توقيفهم خلال انتخابات فرعية في بلدية أروا في آب/ أغسطس 2018. واجه البرلمانيون التعذيب لدى احتجازهم، واتُهموا بالخيانة، جريمة تعاقب بالموت في أوغندا. بمساعدة رئيس البرلمان، تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من إرسال وفد إلى أوغندا في كانون الثاني/ يناير 2020، سعياً إلى جمع معلومات أولية. بالرغم من ذلك، قرر وفد أوغندا عدم الاجتماع مع اللجنة افتراضياً في دورتها الأخيرة. ينبغي أن يستخدم برلمان أوغندا سلطته لإيجاد حل مرضي للقضايا المذكورة أعلاه، الذي بدوره يساعد في تعزيز البرلمان. ظلت اللجنة تحت تصرف البرلمان.

جمهورية تنزانيا الاتحادية

قدمت للمرة الأولى قضية السيد ت. ليسو، عضو قديم في المعارضة. تعرض السيد ليسو باستمرار للتخويف من حكومة تنزانيا التي لطالما ناقدها. في 7 أيلول/ سبتمبر 2017، نجا السيد ليسو من محاولة اغتيال تمت على يد مهاجمين مسلحين ببنادق من طراز AK- 47. بالرغم من إصابته بـ 16 طلقة، لقد نجا. بعد أن أمضى السيد ليسو ثلاث سنوات في المنفى، حيث تلقى العلاج الطبي، عاد إلى تنزانيا في تموز/ يوليو 2020 للترشح إلى الانتخابات الرئاسية. منذ عودته، تعرض للمزيد من التهديدات، والتخويف. حثت اللجنة سلطات تنزانيا على إجراء تحقيق شامل، وفعال لمحاولة الاغتيال، والتهديدات وأعمال التخويف الأخيرة التي ما زالت من دون عقاب.

زيمبابوي

نظرت اللجنة في قضية السيدة ج. ماموميي، واحدة من أصغر أعضاء برلمان زيمبابوي. في 13 أيار/ مايو 2020، خُطفت السيدة ج. ماموميي، واثنتان من زميلاتها، وتعرضن للتعذيب، والتحرش الجنسي خلال فترة 24 ساعة من الاحتجاز التعسفي. بعد أن تقدمت السيدة ماموميي بهذه الادعاءات القوية، واتهمت بأنها اخترعت قصة خطفها. أعلنت اللجنة عن قبول القضية وأعربت عن بالغ قلقها. دعت سلطات زيمبابوي إلى بذل كل جهد ممكن لحماية حقوق السيدة ماموميي، وإجراء تحقيق فعال، ومستقل، وتقديم الجناة إلى العدالة.

القضايا في الأمريكيتين

البرازيل

تعرض السيد د. ميرندا، برلماني برازيلي، إلى المضايقات، والتهديد بالقتل نتيجة لميوله الجنسي، ودعمه لحقوق الأقليات، بما في ذلك حقوق المثليات والمثليين، مزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسياً، وثنائيي الجنس. قد ادعي أن حياة السيد ميرندا كانت في خطر نظراً إلى قتل زميله، ورفيقه، السيد م. فرانكو. أعلنت اللجنة قبول القضية. كما دعت السلطات البرازيلية إلى تحديد المسؤولين، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتوفير المعلومات حول التدابير المتخذة لحماية السيد ميرندا.

جمهورية فنزويلا البوليفارية

نظرت اللجنة في القضايا الفردية لـ 134 برلمانياً من المعارضة من جمهورية فنزويلا البوليفارية. كان الوضع مقلقاً للغاية. تعرض العديد من البرلمانيين باستمرار لانتهاكات جسيمة، مثل التعذيب، والمضايقة، والتهديدات، والوصم على أساس آرائهم السياسية. قام بهذه الأفعال عناصر تابعة للدولة، وجماعات شبه عسكرية، وجماعات عنيفة مؤلفة من داعمين للحكومة. أدانت اللجنة بشدة القمع الخطير للبرلمانيين. كما أدانت التدابير العديدة التي اتخذتها السلطتان التنفيذية، والقضائية لتقويض سلامة الجمعية الوطنية واستقلاليتها. كان الوضع محاولة واضحة للوقوف ضد إرادة الشعب كما ظهر في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005.

وكانت الانتخابات الجديدة ستجرى في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2020. دعت اللجنة السلطات الفنزويلية إلى الامتناع عن أي أعمال قد تنتهك حقوق الأعضاء الحاليين في الجمعية الوطنية. أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء القيود النافذة حالياً، والإطار المؤسسي السائد في الانتخابات المقبلة التي لم تتوفر الشروط العادلة فيها. يجب أن يمارس أعضاء المعارضة حقهم في المشاركة في الشؤون العامة في الطريقة عينها التي يشارك فيها أعضاء الحزب في السلطة. ينبغي أن تتخذ السلطات جميع التدابير اللازمة لحل القضايا المذكورة أعلاه من دون تأخير.

ودعت اللجنة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين فيه، والجمعيات البرلمانية، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية إلى ضمان أن الإجراءات الملموسة متخذة لحل القضايا الفردية المعروضة على اللجنة، والتوصل إلى حل مستدام للأزمات السياسية التي تحصل في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

القضايا في آسيا

منغوليا

تعتبر قضية السيد س. زوريغ من منغوليا من أكثر القضايا الرمزية المعروضة على اللجنة. قتل السيد زوريغ منذ أكثر من 20 عاماً لكن لم يتم حلّ القضية بعد. والأسوأ أنه تم سجن أشخاص بريئين عمداً، وتم تعذيبهم لتبرير الجريمة. يجب أن تتناول السلطات القضية على أنها أولوية، وإحضار الأشخاص المسؤولين إلى العدالة. لن تتخلى اللجنة عن القضية إلا عندما تتوصل إلى حلول.

الفلبين

بقيت السيدة ل. دي ليما، سيناتور وناشطة في مجال حقوق الإنسان من الفلبين، ثلاث سنوات ونصف رهن الاحتجاز من دون أي دليل حقيقي مقدم ضدها. كانت اللجنة مقتنعة أن الإجراءات الجنائية متخذة ضدها بسبب معارضتها الشرسة للطريقة التي اعتمدها الرئيس دوتيرتيه في حربه ضد المخدرات. يجب على السلطات الفلبينية إطلاق سراح السيدة دي ليما فوراً، وإسقاط التهم الموجهة ضدها. في الوقت عينه، دعت اللجنة مجلس الشيوخ في الفلبين إلى اعتماد موقف أقوى إزاء عودة السيد دي ليما إلى العمل.

القضايا في أوروبا

بيلاروسيا

تعتبر قضية السيد ف. غونشار الذي فقد في 16 أيلول/ سبتمبر 1999 في بيلاروسيا القضية الرمزية الأخرى المعروضة على اللجنة. فُقِد عشية الجلسة البرلمانية التي كان سيقدم خلالها معلومات تدين الرئيس لوكاسشنكو. حصلت اللجنة على معلومات موثوقة تظهر أن الدولة مسؤولة مباشرة عن اختفائه. كان من المؤسف ألا يوافق برلمان بيلاروسيا على مشاركته في جلسة الاستماع. دعت اللجنة السلطات إلى تقديم شرح موثوق عن الوقائع، وإجراء تحقيق مستقل فعّال لكشف الحقيقة، ووضع حد للإفلات من العقاب. يجب أن تسمح السلطات للاتحاد البرلماني الدولي بإجراء بعثة للكشف عن معلومات جديدة. ينبغي على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمات ذات الصلة أن يتخذوا إجراءات ملموسة لضمان أن العدالة أخذت مجراها.

القضايا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دولة فلسطين

نظرت اللجنة في قضية السيد مروان البرغوثي، والسيد أحمد سعدات، برلمانيين سابقين اثنين من دولة فلسطين، احتجزتهما إسرائيل بعد محاكمات غير عادلة. أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الرجلين في ضوء جائحة كوفيد-19. دعت السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراحهما، وتقديم المعلومات فيما يتعلق بظروف احتجازهما الحالية.

جمهورية مصر العربية

أخيراً، أودت اللجنة أن تعرض قضية السيد مصطفى النجار المفقود، وهو برلماني سابق من جمهورية مصر العربية. أعربت اللجنة عن قلقها خاصة لأن السلطات المصرية لم تكن تجري أي تحقيق عن اختفائه. حكم على السيد مصطفى النجار ثلاث سنوات في السجن لأنه عبّر عن رأيه، لكنه لم يقضِ عقوبته خوفاً مما قد يحصل له وهو رهن الاحتجاز. يجب أن تجري السلطات المصرية تحقيقاً عن اختفائه، وتتخذ التدابير الأساسية لإيجاده.

وعلى مدار الخمسة أشهر الماضية، أرسلت اللجنة أربعة رسائل إلى السلطات المصرية وكذلك دعوة للمشاركة في جلسة استماع عبر الإنترنت. بالرغم من ذلك، لم تتلقَ اللجنة رداً حتى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. احتوى الرد على بعض التحفظات فيما يتعلق بالقرار المتخذ بشأن السيد مصطفى النجار. ستذكر التحفظات في الصيغة النهائية.

وفي الختام، ينبغي أن تظل حقوق الإنسان أولوية خلال الأزمة الصحية. ينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لاحتواء الفيروس عذراً لانتهاك الحقوق الأساسية للبرلمانيين، والمواطنين عموماً. احتاج البرلمانيون إلى دعم الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من أي وقت مضى خلال فترة الأزمة. تم حث أعضاء المجلس الحاكم على اعتماد قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وذكر **الرئيس** أن الوقت كان غير كافي لأي نقاش متعمق عن التقرير. بالتالي، طلب من الأعضاء تقديم أي تحفظات، أو ملاحظات، أو اعتراضات خطية في وقت مسبق. حتى الآن، تلقى تحفظين خطيين من جمهورية مصر العربية، وزيمبابوي، ومراسلة تحتوي على معلومات إضافية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كانت التحفظات تقارير تبين اعتراضاً واضحاً بالنسبة إلى قرار معين، وسيشار إليها كتحفظٍ في الصفحة الأولى من هذا القرار، وسيُخصص لها صفحة إلكترونية. اعتبر أن المجلس الحاكم يرغب في اعتماد سلسلة من القرارات التي قدمها رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وقد تقرر ذلك.

ذكر **السيد أ. ديشتر** (إسرائيل) أن السيد مروان البرغوثي لم يعد برلمانياً لكنه إرهابي، وسجين. هو مسؤول عن مقتل خمسة أشخاص، وتم سجنه لأنه حصل على خمسة أحكام سجن مدى الحياة. لذلك، يجب إجراء أي إشراف دولي تحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وليس الاتحاد البرلماني الدولي. ينبغي أن يدافع الاتحاد البرلماني الدولي عن البرلمانيين، وليس الإرهابيين. كان من المهم حماية المدنيين.

وأفادت **السيدة رانيا علواني** (جمهورية مصر العربية) فيما يتعلق بقضية السيد مصطفى النجار أن القضية المطروحة مهمة. لكن لم تمنح السلطات المصرية بعد الوقت الكافي للرد على الاستفسارات. راحت تعمل السلطات بإيجابية، وبتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بالرغم من أنها تحت الضغط بسبب الانتخابات البرلمانية. طلبت المزيد من الوقت كي يتم التحقيق بالمسألة على النحو الواجب.

وقال **السيد ج. موندندا** (زيمبابوي) أن الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكم جارية فيما يتعلق بوضع السيدة ج. ماموميي. إنها حالياً خارج السجن بكفالة لكن يتعذر محاكمتها لأنها تعاني من مرض عقلي. إنه متفائل لأنها ستستجيب إلى العلاج لتمثل للمحاكمة في وقت لاحق.

ولقد كان خطأً أن يشجع برلمان زيمبابوي على عدم احترام فصل السلطات كما هو منصوص عليه في الدستور. بموجب فصل السلطات، يجب ألا يتدخل البرلمان في الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكم إلا في حال كانت إساءة تطبيق أحكام العدالة واضحة أو معلنة. على النحو المماثل، كان خطأ تشجيع برلمان زيمبابوي على عدم احترام مبدأ القضية قيد نظر القضاء. كذلك، منع هذا المبدأ البرلمان من التدخل في الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكم. وإلا، سيكون برلمان زيمبابوي على اطلاع لأي انتهاك من دون مبرر لحقوق السيدة ماموميي وحرياتها، وسيعلم اللجنة في حال تبين أمر ما.

وأشار **السيد س. بروسبيري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) إلى أن الجمعية الوطنية لفنزويلا هي الهيئة المستقلة الوحيدة الموجودة في البلد. ومع ذلك، تعرض أكثر من 150 من أعضائها للملاحقة، واحتُجزوا لمجرد أن لديهم آراء مختلفة. أعرب عن شكره للاتحاد البرلماني الدولي على دعمه. خلال الشهر الماضي، حصل أيضاً تزوير في الانتخابات في بلاده. بموجب الدستور، يجب على الجمعية الوطنية تعيين ممثلين عن المجلس الانتخابي الوطني، لكن بدلاً من ذلك، فرضت هذه التعيينات. ستتابع الجمعية الوطنية تمثيل الفنزواليين، والكفاح من أجل حقوق البرلمانيين.

وقال **السيد بلال قاسم** (دولة فلسطين) إن البيان الصادر عن السيد أ. ديشتر (إسرائيل) غير صحيح. لم يكن السيد مروان البرغوثي إرهابياً، لكنه مناضل من أجل الحرية، وناشط في مجال حقوق الإنسان، ورجل سلام. بالإضافة إلى ذلك، انتخبه الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية. كان من المهم للاتحاد البرلماني الدولي أن يزور السجناء الفلسطينيين. لكن رفضت السلطات الإسرائيلية القيام بهذه الزيارة. يكافح الفلسطينيون من أجل الحرية، والاستقلال، والسيادة. الإسرائيليون هم المتورطون في الأعمال الإرهابية.

ودعم **معالي الدكتور علي راشد النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة) موقف جمهورية مصر العربية. ينبغي أن تتفاعل جميع البلدان مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على غرار جمهورية مصر العربية. ينبغي أن تخدم اللجنة شعوب العالم.

وردّ **السيد ن. باكو–أريفاري** (بنين)، رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، على السيد أ. ديشتر (إسرائيل) أن أي حالة يكون فيها برلماني اعتُقل، أو حوكم، أو سُجن من دون رفع حصانته أو حصانتها أو من دون الضمانات اللازمة لمحاكمة عادلة اعتبرت قضية صالحة لتنظر اللجنة فيها. اعتُبرت قضية ذات أولوية إذ إن اللجنة لم تتلقَ رداً ملائماً من السلطات فيما يتعلق بالبرلماني المحتجز. يجب استعراض قضايا كهذه بشكل منتظم. لقد أرسلت اللجنة العديد من

الرسائل إلى السلطات الإسرائيلية تطالبها بالسماح للاتحاد البرلماني الدولي بزيارة. يتمثل هدف الزيارة بمقابلة البرلمانيين المسجونين، واستعراض ظروف احتجازهم. كانت إسرائيل دولة ديمقراطية، مدافعة عن حقوق الإنسان، وعضواً فعالاً في الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك، تتوقع اللجنة تماماً من السلطات الإسرائيلية أن تساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تحقيق هذه الأهداف.

وأحاط علماً بالملاحظات التي أبدتها السيدة رانيا علواني (جمهورية مصر العربية) وتقدمت بالشكر إلى برلمانها لتعاونه الفعال. ستؤخذ في الاعتبار التعليقات التي أبداها السيد ج. مودندا (زيمبابوي) في مواصلة النظر في قضية السيدة ج. ماموميي.

رسائل خطية

أبدى **مجلس النواب في جمهورية مصر العربية** تحفظاً عن القرار الصادر فيما يتعلق بقضية السيد مصطفى النجار، مؤكداً أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لم تمنحِ الوقت المعقول، والكافي للرد على الادعاءات. بحسب السلطات البرلمانية المصرية، يجري العمل لتوفير الوثائق المطلوبة، وترجمتها. كما وردت التعليقات، والتحفظات الشفوية التي أبداها السيد ج. مودندا (زيمبابوي) في رسالة خطية. ولم تعتبر المراسلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية رداً مباشراً على القرار المتعلق بقضية هذا البلد بل جزء من الحوار المتواصل مع السلطات بخصوص هذه القضية.

البند 11 من جدول الأعمال

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

(CL/206/11-P.1)

أفاد **الأمين العام** أنه ستعقد فئتان من الاجتماعات: الجمعيات التشريعية، والاجتماعات المتخصصة.

وبإشراف الجمعيات التشريعية، عرض برلمان المملكة المغربية استضافة الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش في آذار/مارس 2021 لكنه طلب مؤخراً تأجيلها بسبب الغموض الذي يكتنف جائحة كوفيد-19. نتيجة لذلك، ستعقد الجمعية العامة في جنيف في أيار/ مايو أو حزيران/ يونيو 2021 بشرط أن تكون الجائحة تحت السيطرة.

ستُعلم الأمانة العامة اللجنة التنفيذية عن أي تطورات بهذا الخصوص. كما تم تغيير موعد انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي لـ 6-10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وعرض برلمان إندونيسيا أن يستضيف الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/ أبريل 2022، وجرت النقاشات لمعرفة إمكانيات هذا العرض.

وستُنظم الاجتماعات المتخصصة افتراضياً بسبب الجائحة، ولتوفير التكاليف. ووضعت القائمة بالاجتماعات المتخصصة حتى العام 2022، وهدفت إلى مساعدة الأعضاء على التخطيط مسبقاً. في الجلسة السابقة للمجلس الحاكم، وافق على الموازنة للجزء الثاني للمؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات، والقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات. كما ملأ بعض الشواغر في اللجنة التحضيرية. ورشح برلمان بلجيكا رئيسة برلمان امرأة واحدة لملء شاغر مجموعة 12+. بقيت شواغر لمجموعة أوراسيا، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

وستخصص موارد جميع الاجتماعات من الموازنة الرئيسية أو من التمويل الطوعي.

واعتبر **الرئيس** أن المجلس الحاكم رغب في الإحاطة علماً بالعرض من برلمان إندونيسيا، والموافقة على الترشيح من برلمان بلجيكا، والموافقة على الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة المقررة.

وقد تقرر ذلك.

البند 12 من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي: الوضع الخاص في مالي

(CL/206/12-P.1)

أفاد **الرئيس** أنه تمت دعوة المجلس الحاكم لاستعراض الوضع في مالي، واتخاذ قرار فيما يتعلق بعضوية البلد للاتحاد البرلماني الدولي. حدث انقلاب عسكري في 18 آب/ أغسطس 2020 مما أدى إلى حلّ الجمعية الوطنية.

وقال **الأمين العام** إن القوى العسكرية في مالي نظمت انقلاباً عسكرياً في 18 آب/ أغسطس 2020 بعد فترة من أزمات طويلة الأمد مع انتفاضات شعبية، وتمرد، وهجومات إرهابية، وكل أنواع الاضطرابات الاجتماعية. لقد حلّ

الجيش المؤسسات، بما فيها الجمعية الوطنية، واعتقل الرئيس، ورئيس الوزراء، وأقام حكومة انتقالية. أدان الوضع المجتمع الدولي، بما فيه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الإفريقي، وسرعان ما تعرضت سلطات مالي الجديدة إلى الضغوطات، عبر العقوبات على سبيل المثال وغيرها من القيود. تحت هذه الضغوطات، عقدت السلطات الجديدة نقاشات مع مختلف القوى في البلد، وتوصلت إلى خطة انتقالية للعودة السريعة إلى الديمقراطية، والنظام الدستوري. تحسّن الوضع تدريجياً منذ آب/ أغسطس 2020 مع سلسلة من التدابير المتخذة، بما في ذلك إقامة مجلس انتقالي سيخدم كهيئة تشريعية خلال الفترة الانتقالية. يتوقع أن يكون المجلس الوطني الانتقالي لـ 18 شهراً بدلاً من الـ 3 سنوات المذكورة في البداية. بالإضافة إلى ذلك، كانت السلطات تقدم إلى تجمعات إقليمية، ولقد أفرجت عن الرئيس، ورئيس الوزراء. رحبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الإفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتحسينات، مشيرة إلى أن السلطات تقوم بكل ما في وسعها لإعادة النظام.

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي بيان إدانة صارماً، يُعرب فيه عن مخاوفه إزاء وصول الجيش إلى السلطة بطريقة غير دستورية الذي تعارض مع القيم الديمقراطية. حث البيان السلطات على ضمان السلامة البدنية للقيادة السياسية، بما فيها أعضاء البرلمان. كما عرض الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة سلطات مالي في العودة السريعة إلى الحكم الدستوري.

وتداولت اللجنة التنفيذية بشكل مستفيض بشأن الوضع في مالي خلال الجلستين اللتين انعقدتا في 31 آب/أغسطس، و30 تشرين الأول/أكتوبر 2020. استناداً إلى هذه المداولات، أوصى الأمين العام بأنه يجب ألا يعلق الاتحاد البرلماني الدولي حقوق عضوية مالي، بل يجب أن يرصد التطورات، ويعمل مع السلطات في سبيل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري. تماشت التوصية مع النهج الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي سابقاً في تايلاند، وبوركينا فاسو، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، والجمهورية التونسية، على سبيل المثال. كان الأمين العام على اتصال مع السلطات الجديدة التي أرسلت طلبين رسميين تطلب فيهما دعم الاتحاد البرلماني الدولي في انتقال مالي إلى الحكم الدستوري.

وصرح **الرئيس** أن اللجنة التنفيذية ناقشت الوضع في مالي في اجتماعيها اللذين انعقدا في 31 آب/ أغسطس 2020، و30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. في العادة يرافق الاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء خلال الفترة الانتقالية، بحيث يساعدهم في إعادة الحكم الدستوري. سيطر أيضاً اتجاه إقليمي لصالح الإحاطة علماً بالتطورات، وتشجيع سلطات

مالي الجديدة على العودة بسرعة إلى الحكم الدستوري الكامل. ضمن هذا الإطار، تمثلت توصية اللجنة التنفيذية بالمحافظة على عضوية مالي، وتشجيع الاتحاد البرلماني الدولي على العمل مع السلطات في سبيل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري، بما في ذلك المساعدة في تصميم خارطة طريق. عهدت اللجنة التنفيذية بمهمة للأمين العام تتمثل بتنفيذ التوصية، وتقديم تقرير إلى مجالس الإدارة بشكل دوري.

وأفاد **معالي السيد سليمان شنين** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تشارك حدودها مع مالي، وكذلك علاقات اجتماعية عميقة. نتيجة لذلك، كانت تدرك مدى خطورة الوضع. يمكن للوضع في مالي أن يكون فرصة للمجموعات الإرهابية لتحقيق المكاسب في المنطقة. حث الاتحاد البرلماني الدولي على أخذ الحذر عند التعامل مع مالي.

ولقد اتخذت مالي قراراً يتمثل بإنشاء مؤسسات سيادية. دعمت المنظمة، مثل الاتحاد الإفريقي، هذا القرار، وسلطت الضوء على الحاجة إلى مساعدة مالي طوال الوقت. ينبغي أن تتوصل مالي بذاتها إلى الحل بدعم من المجتمع الدولي لكن من دون تدخل. يجب أن تكون مالي متمكنة من الحفاظ على سيادتها. وإلا، هناك خطر تقويض دمقرطة العملية. قد تزيد أي أخطاء تحصل في مكافحة الإرهاب في تعقيد الوضع.

وفي العام 2015، وقعت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اتفاقاً للسلام مع مالي يمكنه تشكيل أساساً للحل. كان العديد من الجهات المعنية الأخرى تشارك في الحوار مع الاعتقاد أن الحلول السياسية كانت موجودة.

وتهدد استقرار الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بسبب عدم إنشاء الدولة المركزية في مالي. نتيجة لذلك، دعم السيد سليمان شنين نهج الأمين العام. كانت مالي تتخذ خطوات إيجابية. ينبغي أن يدعم الاتحاد البرلماني الدولي الحكومة الجديدة، ويقدم المساعدة، ويظهر التضامن لا سيما ضمن إطار الجائحة. كذلك، ساعدت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مالي في حل الأزمة. تمثل الهدف بمساعدة البلد في العودة إلى الحكم الدستوري عبر الحوار الداخلي مع احترام جميع مكونات سكان مالي.

وقال **معالي السيد محمد علي حُمد** (جمهورية جيبوتي)، رئيس اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الإفريقي، إن السلطات في مالي أحرزت تقدماً ملحوظاً نحو الحياة الدستورية. لقد استوفت كل الشروط التي وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول

غرب إفريقيا. لقد عينت رئيساً، ورئيس وزراء مدنيين لتوجيه الانتقال، واعتمدت ميثاقاً للانتقال مع جدول زمني واضح للعودة إلى حكم دستوري طبيعي. أنشأ مجلس وطني انتقالي، وأفرج عن الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان السابقين على غرار جميع السياسيين الآخرين الذين اعتقلوا. بوجه عام، أظهرت حسن النية، وتسير نحو اتجاه إيجابي. نتيجة لذلك، ألغت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جميع العقوبات ضدها.

وضمن هذا الإطار، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي ألا يعلّق حقوق عضوية مالي. ينبغي أن يظهر التضامن مع بلد أثبت الكثير من المرونة في وجه العديد من التحديات.

وأفاد **الرئيس** أنه اعتبر أن المجلس الحاكم رغب في الموافقة على توصية اللجنة التنفيذية.
وقد تقرر ذلك.

البند 13 من جدول الأعمال

ما يستجد من أعمال

توجه **السيد د. باتشيكو** (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بالشكر إلى الأمين العام، والرئيس بالإنابة على تنظيمهما دورة افتراضية ناجحة بالرغم من جميع المصاعب. بصفته رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، سيعمل بجهد لكنه يحتاج إلى تعاون جميع الأعضاء. كان من المهم العمل معاً من أجل أن يتحلى الاتحاد البرلماني الدولي بالمزيد من القوة، والمكانة، وقدرة على إيجاد حلول للمشاكل. ينبغي أن يستمر عمل الاتحاد البرلماني الدولي حتى في خلال الجائحة، حيث تشكل الدبلوماسية البرلمانية أهمية. وأمِل أن يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من استئناف الاجتماعات بالحضور الشخصي بأقرب وقت ممكن. فالربط الشبكي في الأماكن غير الرسمية، على سبيل المثال على الغداء، يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للعلاقات الشخصية.

وأفاد **الأمين العام** أنه كان لمن دواعي سرور الأمانة العامة أن تساعد الأعضاء في القيام بواجباتهم القانونية. وبذلت قصارى جهدها لعقد الدورة بسهولة بالرغم من الصعوبات. تمثل دور الأمانة العامة بدعم الرؤية السياسية للأعضاء،

ودعم قيم المنظمة. خلال الدورة، اتخذ المجلس الحاكم قرارات تاريخية، وأبدى بوضوح رؤيته للمنظمة. شكر زملائه على دعمهم. ستكون الأمانة العامة في خدمة الرئيس القادم الذي ينبغي أن يبدأ مباشرة بعمله.

وقال **الرئيس** إن الدورة الـ 206 للمجلس الحاكم شارفت على الانتهاء. كانت فعالية تاريخية، ولا تُنسى. بالرغم من التحديات العديدة، تمكن المشاركون من الاجتماع، واتخاذ قرارات مهمة فيما يتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وإدارته. لقد اندهش بالمستوى العالي من المشاركة في الدورة (145 برلماناً عضواً، وأكثر من 450 عضواً من مجلس الحاكم). كما أنّ مستوى المشاركة في الانتخابات عن بعد لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد ملحوظاً أيضاً حيث بلغت نسبة 97 % من أعضاء المجلس الحاكم المسجلين الذين يتمتعون بحق التصويت. مما يشهد على اهتمام الأعضاء، والتزامهم.

ولقد انتخب المجلس الحاكم السيد د. باتشيكو (البرتغال) الرئيس الـ 30 للاتحاد البرلماني الدولي. سيحضّر السيد باتشيكو طاقة جديدة، وأفكاراً مبتكرة إلى المنظمة إذ إنها واجهت التحديات العديدة للعالم المتغير باستمرار. سيكون الأعضاء دائماً على استعداد لمساعدته في جهوده.

وتم اعتماد موازنة موحدة قوية للعام 2021. ما هو مطلوب بعد ذلك هو المزيد من الدبلوماسية البرلمانية، والمزيد من تعددية الأطراف، والمزيد من مشاركة الأعضاء. الاتحاد البرلماني الدولي منظمة محورها الإنسان، وفعّالة من حيث التكلفة، وموجهة نحو تحقيق النتائج، بحيث يسعى دائماً إلى تحقيق نتائج ملموسة وفوائد للناس.

وشكر الأمانة العامة لتنظيم جلسة ناجحة. وكانت الأمانة العامة، تحت القيادة الرائعة للأمين العام، فريقاً ملتزماً ومخلصاً ومجتهداً، حقّق دائماً أعلى مستوى من المهنية. وقد بذلت جهوداً كبيرة لعقد جلسة المجلس الحاكم.

وشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار جائحة كوفيد-19. طالب الناس بالقيادة البرلمانية في هذا الصدد. حث البلدان على حشد جميع الموارد، وإيجاد حلول علمية، وابتكار استجابة مستهدفة لكوفيد-19. إنّ وضعَ الناس في المقام الأول أمرٌ أساسي. يجب عدم التغيب عن أي حالة، ويجب ألا يبقى أي مريض من دون علاج. ينبغي على العالم أن يتّحد، ويتعاون من أجل مكافحة الفيروس. إنها معركة ينبغي هزيمتها.

وشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار تعزيز السلام والتنمية. طالب الناس بالمزيد من القيادة البرلمانية في هذا الصدد. وإنّ تاريخَ تطور المجتمع البشري هو تاريخُ الكفاح الإنساني ضد التحديات والانتصارات التي حققتها. وقد ظل السلام والتنمية إحدى هذه الصراعات حتى في فترة كوفيد-19.

وشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار التعاون بين البلدان. طالب الناس بالمزيد من القيادة البرلمانية في هذا الصدد. إننا جميعنا أعضاء متساوين ضمن قرية عالمية مترابطة ذات مستقبل مشترك. لا يستفيد أي بلد من مصاعب الآخرين أو يحافظ على الاستقرار من خلال الاستفادة من متاعب الآخرين. إنّ العالم متباين في طبيعته. من المهم للغاية تحويل هذا التنوع إلى مصدر دائم للإلهام الذي يقود تقدم البشرية، ويضمن حياة أفضل للناس.

وشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار العولمة الاقتصادية. طالب الناس بالقيادة البرلمانية في هذا الصدد. استدعت الحاجة إلى تناول المسائل مثل فجوة الثروة، وفجوة التنمية. كان من المهم تحقيق توازن بين الحكومات، والأسواق، وعدالة وفعالية، ونمو وتوزيع الدخل وكذلك التكنولوجيا والتوظيف. كان من الضروري ضمان التنمية الكاملة، والمتوازنة لتحقيق فوائد ملموسة للناس.

وشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار الثروة الخضراء. طالب الناس بالقيادة البرلمانية في هذا الصدد. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان الخطوات الحاسمة لتكريم اتفاق باريس للمناخ، وتمهيد الطريق للانتقال إلى التنمية الخضراء، والمنخفضة الكربون.

فمعاً، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي جعل العالم مكاناً أفضل للناس.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:20 بتوقيت وسط أوروبا.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/206/SR
15 January 2021

Summary records of the Governing Council

206th session
(Extraordinary virtual session)

1-3[1] November 2020

[1] While the Governing Council session was initially scheduled to take place from 1 to 4 November, it concluded its business earlier than foreseen on 3 November.

AGENDA

		Page(s)
1.	Adoption of the agenda (CL/206/A.1)	3
2.	Adoption of the Special Rules of Procedure for the virtual session of the Governing Council (CL/206/2-P.1)	4
3.	Approval of the summary records of the 205th session of the Governing Council (Belgrade, October 2019) (CL/205/SR.1)	4
4.	IPU Honorary President's report	9
5.	Election of the President of the Inter-Parliamentary Union (CL/206/5-P.1, P.2, P.3 and P.4)	
	(a) The candidates to the IPU Presidency will each be given 10 minutes to address the Governing Council, to present themselves and their vision for the Organization	4
	(b) The Governing Council will elect a new President to replace Ms. Gabriela Cuevas Barron (Mexico), who will conclude her term of office on 19 October 2020	21
6.	Financial results for 2019 (CL/206/6-R.1, R.2, R.3 and 6-P.1)	13
7.	2021 draft consolidated budget (CL/206/7-P.1)	17
8.	Elections to the Executive Committee (CL/206/8-P.1 and P.2)	18
9.	Brief report by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians	26
10.	Brief report on the outcome of the virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and 13th Summit of Women Speakers of Parliament (CL/206/10-P.1)	18
11.	Future Inter-Parliamentary meetings (CL/206/11-P.1)	30
12.	Questions relating to the IPU membership: the specific situation in Mali (CL/206/12-P.1)	31
13.	Other business	32

First sitting

Sunday, 1 November 2020

The sitting was called to order at 13:05 CET on the Interprefy videoconferencing platform, with Mr. Chen Guomin (China), Vice-President of the Executive Committee and Acting President of the IPU, in the Chair.

The Secretary General said that 191 people, including 171 Governing Council members were logged in. The sitting therefore had quorum.

The Chair said that Ms. G. Cuevas Barron (Mexico) had completed her three-year term as President of the IPU. As Vice-President of the Executive Committee, he would act as President until a successor was elected.

The world was living through extraordinary times with COVID-19. Countries had confronted the disaster head on and would ultimately defeat the virus. Despite the pandemic, business continuity was of critical importance. Therefore, the Governing Council was meeting to take important decisions regarding the functioning and governance of the IPU. It was the first time that the IPU was holding a virtual session of the Governing Council.

All countries must join together in solidarity to defend universal values such as peace, development, justice, equality, good governance and cooperation. The world must keep moving forward. The worst problems were not without solutions. Parliamentarians should continue delivering tangible benefits to the people they represented.

The virtual session endeavoured to ensure that a global parliamentary voice was being heard in the current climate. The Secretary General had made great efforts to organize the session digitally. It was important to translate the proceedings into successful outcomes.

The Secretary General welcomed delegates to a historic session of the Governing Council which was taking place in exceptional circumstances.

The Executive Committee had held a number of meetings in preparation for the virtual session of the Governing Council. A convocation for the session had been dispatched to all Members of the IPU on 7 September 2020 together with the draft agenda, Special Rules of Procedure and other proposals. A total of 118 Member Parliaments and 321 Governing Council members had registered by the established deadline of 18 October 2020. As per the Special Rules of Procedure, the quorum for the virtual session was set at 162 members of the Governing Council. The Secretariat had continued to receive late registrations after the established deadline. Some late registrations had arisen due to force majeure while others were down to the fact that certain delegations had initiated but not completed the registration process as they awaited formal authorization from the Speaker of Parliament. Those scenarios were accommodated in line with the guiding principles of inclusivity and accessibility to all. By 28 October 2020, which, for technical reasons, was the absolute deadline to ensure access to the voting platform, the Secretariat had registered 144 Member Parliaments and 409 Governing Council members, of whom 406 were eligible to vote. The quorum, nevertheless, remained as specified in the Special Rules of Procedure, namely, 162 members of the Governing Council.

The virtual session of the Governing Council would be held using the Interprefy platform. It was a platform with which the IPU had some experience and which many United Nations agencies had been using. Interprefy had provided the necessary guarantees of security and accessibility to all. All members registered had received a personalized link to access the platform while other delegates could follow deliberations through a general streaming link.

Both the Executive Committee and the general membership had been regularly consulted regarding the above developments. All information was available on the IPU website.

Item 1 of the agenda

ADOPTION OF THE AGENDA
(CL/206/A.1)

The agenda was adopted.

Item 2 of the agenda

ADOPTION OF THE SPECIAL RULES OF PROCEDURE FOR THE VIRTUAL SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/206/2-P.1)

The Chair said that the Statutes and Rules of the IPU did not contain provisions to guide a virtual session of the Governing Council. Therefore, the Executive Committee had set up a working group to help formulate a set of Special Rules of Procedure. The rules would govern the present virtual session as well as possible future ones. The Working Group had examined all criteria and modalities at its sittings on 3 and 16 July 2020 and had subsequently offered guidance to the Secretariat. Based on that guidance, the Secretariat, in cooperation with a legal counsel, had prepared a first proposal of the Special Rules of Procedure. The proposal had been amended and endorsed by the Working Group on 13 August 2020 and then by the Executive Committee on 31 August 2020.

The Special Rules of Procedure, the proposed agenda as well as the deadlines for registration and submission of presidential candidatures had been submitted to Member Parliaments on 7 September 2020. The Executive Committee had specified that, unless one third or more of Members submitted an objection by 14 October 2020, the proposals would be considered adopted. By the said deadline, the IPU Secretariat had received formal objections from one Member Parliament only. At its sitting on 30 October 2020, the Executive Committee had concluded that there was overwhelming support for the Special Rules of Procedure. They could therefore be considered adopted.

The Special Rules of Procedure were adopted.

Item 3 of the agenda

APPROVAL OF THE SUMMARY RECORDS OF THE 205TH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL (BELGRADE, 2019)
(CL/205/SR.1)

The summary records were approved.

Item 5 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION
(CL/206/5-P.1, P.2, P.3 and P.4)

The Chair said that the election of the next President of the IPU would be held in accordance with Article 19 of the Statutes of the IPU, the Rules of the Governing Council and the Special Rules of Procedure. By the stipulated deadline of 18 October 2020, four candidates had submitted a formal notification to the Secretary General stating their interest in running for the position of the IPU President. The notifications had been circulated to the entire membership as soon as they had been received. The four candidates were as follows: Mr. M. Sanjrani (Pakistan), Mr. D. Pacheco (Portugal), Mr. A. Saidov (Uzbekistan), and Ms. S. Attaullahjan (Canada).

At its sitting on 30 October 2020, the Executive Committee had decided to recommend two of its members from regions that did not have candidates to serve as tellers for the election. The main role of the tellers would be to ascertain the results of the election with the technical support of the independent auditor. The nominated Tellers were: Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) and Mr. J.P. Letelier (Chile).

The teller nominations were approved.

The Secretary General said that the Executive Committee had decided that the election of the IPU President would be held remotely through an online electronic voting platform. The Executive Committee had also emphasized a number of non-negotiable criteria with which such an election should comply. Those included: the security of the ballot, the secrecy of the ballot, the reliability of the platform, auditability, trust in the system and accessibility. The Secretary General had then launched a call for the services of a company, entity or corporation that could organize the election while providing all the necessary guarantees. After examining all proposals extensively, Civica Election Services was selected. The company had been in business for more than 100 years with experience providing online voting services. Most recently, it had organized elections for some select committees within the UK Parliament.

The Special Rules of Procedure made provision for the electoral process to be audited independently. The Secretariat had carried out consultations and had ultimately decided to appoint the United Nations International Computing Centre (UNICC) as the independent auditor. The UNICC would be assessing four pillars in particular: secrecy of the ballot, security, voter identification and authentication and oversight of the voting process.

Civica Election Services had provided the said electronic voting platform and had been carrying out technical exercises to test its feasibility. Notably, it had set up a test election which had taken place on 20 October 2020. The purpose of the test election was to give Governing Council members the chance to familiarize themselves with the voting process and check if they could access the platform. It also allowed the independent auditor to make his first assessment of the platform and identify any improvements. There had been a high turnout with voting by over 340 Governing Council members. Feedback from Governing Council members indicated that the system was clear, simple and user-friendly. There was also a positive appraisal from the independent auditor. The Secretariat had consistently reached out to members to encourage them to participate in the test election. It was not however possible for some due to conflicting commitments.

The Special Rules of Procedure also made provision for the presidential candidates to nominate representatives who would observe the electoral process. The purpose of doing so was to ensure trust and confidence in the integrity of the process. He confirmed that each candidate had indeed nominated a representative, each of whom had been familiarized with all the necessary information. The Tellers had also received the necessary documentation. The Secretary General was of the view that the conditions were in place for the election to take place smoothly in a transparent and trust-inspiring manner.

The election would unfold in a spirit of inclusiveness. The quorum had been set at 162 members of the Governing Council. A 24-hour voting window would open on 1 November 2020 at 15:00 Central European Time (CET) during which delegates would be able to cast their vote. An extended window had been provided to accommodate different time zones. A reminder would be sent at regular intervals to those who had not voted. As mentioned above, the primary method of voting was online using a secure voting platform provided by Civica Election Services. Voting could take place on any device that had internet access, such as a PC, tablet or smartphone. Each member of the Governing Council was entitled to one vote and would not be able to modify that vote once it was cast. There was also a secondary voting method, namely voting by SMS, to accommodate those without functioning internet facilities. Both methods were fully automated. The secrecy of the ballot would be protected as no human was involved. At 15:00 CET, all registered members would receive an email to their personal email address containing a link to the online voting platform. Once logged in, they would see a ballot paper with a list of candidates. Members would then be able to select and confirm their vote after which they would be logged out. They would then receive a confirmation by email or SMS stating that the vote had been recorded.

The first round of voting would end at 15:00 CET on 2 November 2020. The Tellers would then meet with the independent auditor, Civica Election Services and the Secretariat to ascertain the results of the first round. The representatives of the presidential candidates would also be present. The results of the first round would be announced on the same day at 17:00 CET. The IPU President was elected by an absolute majority of the votes cast. If the first round did not yield a winner by absolute majority, the top two candidates would go forward to a second round of voting. If a second round was required, it would begin at 18:00 CET on 2 November 2020. The second voting window would also last for 24 hours and would close on Tuesday, 3 November 2020 at 18:00 CET.

The Chair invited the independent auditor to present his technical report based on his analysis of the voting platform and the test election that had taken place on 20 October 2020.

Mr. F. Maggiore (United Nations International Computing Centre (UNICC)), Independent Auditor, said that UNICC was a specialized agency of the United Nations providing ICT services and digital business solutions to UN organizations. It had been functioning for the past 50 years and supported around 50 partner organizations, including the IPU. The purpose of the independent audit was to provide assurances to the Governing Council that the four main pillars for the election were satisfied. Those were: secrecy of ballot, security of the voting platform, identification and authentication of voters, and overall oversight of the voting process.

First, UNICC had analyzed the documents and processes that had been followed to select the election service provider. The IPU had selected Civica Election Services which was also the choice of other organizations. Second, UNICC had interviewed key staff in the IPU Secretariat who had

organized the election. A session with Civica Election Services had also been held in which they had been asked questions around the security controls and mechanisms. Third, UNICC had monitored the execution of the test election on 20 October 2020.

The areas of investigation were as follows: (1) assurance of the service provider; (2) segregation of duties, confidentiality and integrity; (3) security of the Civica Election Services platform; (4) use of the authentication methods and factors; (5) regularity and outcome of technical security scans to assess potential weaknesses; (6) security awareness of Civica Election Services staff and operators; (7) integrity of the vote once the ballot had closed; (8) processes for voter registration and communication channels.

UNICC had found that the overall e-voting process had been very well received by the members of the Governing Council given the voting turnout for the test election of more than 80 per cent. It had also concluded that the IPU had a very well-documented process for onboarding and communication with Governing Council members. Based on the above analysis, there were reasonable assurances that the four pillars for the election had been met.

Mr. M. Khan Saif (Pakistan) wished to draw attention to a potential conflict of interest. The decisions of the Executive Committee could impact the outcome of the election. Therefore, any member wishing to stand for election should not be allowed to do so while also sitting on the Executive Committee. Only then could the election be transparent and impartial.

The Secretary General said that there were no rules on conflicts of interest in relation to the election of the IPU President. However, it made good sense that candidates for the presidency were not involved in decisions relating to the election. One of the candidates, namely Mr. A. Saidov (Uzbekistan), was also a member of the Executive Committee. However, he had recused himself from the deliberations of the Executive Committee that had taken place on 30 October 2020 in order to prevent a conflict of interest.

The Chair confirmed that Mr. A. Saidov (Uzbekistan) had recused himself from the last sitting of the Executive Committee.

The candidates for the presidency had participated in a hearing held virtually on 21 October 2020 in which they had each given a presentation and answered questions. The curricula vitae of the candidates, their vision, and responses to written questions had also been made available on the IPU website. In alphabetical order, he invited the candidates to present themselves before the Governing Council.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) said that the incoming IPU President must focus on issues that were important for all regions. She was passionate about the IPU because it worked with parliaments around the world to find collective solutions that worked for everyone.

She had a strong history of involvement in the IPU as part of the Canadian IPU group and in her work with multiple other regions within the Organization. As rapporteur for the Standing Committee on Democracy and Human Rights, she had taken the lead in drafting a resolution on the role of parliaments in assisting women and children's access to health services, working closely with colleagues in Uganda and India. At the 126th IPU Assembly, a landmark resolution had been unanimously adopted on *Access to health as a basic right: The role of parliaments in addressing key challenges to securing the health of women and children*. She had been the only parliamentarian to speak at the World Health Assembly in Geneva on the same topic in May 2011. She had also been the IPU goodwill ambassador for maternal and newborn child health, a member of the Bureau of the Forum of Women Parliamentarians and a member of the Executive Committee where she had headed the first ever Sub-Committee on Finance.

Her ability to lead at the IPU was well-recognized. She had always found it easy to get along with her IPU colleagues and unite behind an idea. That was what she wished to see for the IPU. As President, she would be able to draw on her multicultural background having spent the first 30 years of her life in Asia before moving to North America. Her background gave her a good understanding of complex issues affecting different regions and an ability to bridge the gaps between them. She currently served as the President of the IPU Committee on Middle East Questions where she had successfully turned the platform into a place for constructive dialogue, including by establishing roundtables on water scarcity. Her experience mediating with Israel and Palestine, as well as with Yemen and Libya would help her to continue working for peace in the Middle East.

Her vision for the IPU presidency centred on four priorities: human rights and gender equity, climate action, access to education, and parliamentary diplomacy. Her first priority was to protect human rights, especially among vulnerable groups. All global citizens had a responsibility to stop hate, which often arose as a result of unchecked biases, prejudice and discrimination. She herself had defended human rights in her role as chair of the human rights committee in the Canadian Senate where she had led studies and tabled bills on issues such as cyber bullying and organ trafficking. Parliamentarians must also look to improve gender equity, first in parliament, and then in society as a whole. It was unacceptable that only 24 per cent of parliamentarians worldwide were women. Her second priority was to address increased climate shocks, such as droughts, flooding and cyclones. Mitigation strategies must be implemented in a timely manner. Her third priority was ensuring access to education for children and adolescents, especially for those who were disenfranchised. Not only would that require providing physical access to affordable schools but also addressing the factors that caused children to drop out of school, such as poverty. Her fourth priority was encouraging parliaments to engage in dialogue. The IPU should create a space for countries to work together, share experiences and ideas, and resolve crises collectively. Indeed, the COVID-19 pandemic had demonstrated the degree to which the world was interconnected. The fight must also go on for the rights of parliamentarians, many of whom faced harassment and threats. Overall, her vision was for a world where every voice counted and where parliaments were at the service of the people for peace and development.

The issues that were priorities for the IPU Members would be priorities for her. Those issues included gender equality, inclusion of young parliamentarians, technology, migration, sanctions and terrorism. As IPU President, she would represent the members and would look to them for advice and guidance. Many members had witnessed her commitment to the IPU first-hand. She had got to know them personally and had a deep respect for their friendship. She urged members to forget about political affiliations and vote for the betterment of the IPU and the global community as a whole. She believed that her experience and expertise set her apart from the other candidates.

Mr. D. Pacheco (Portugal) thanked the outgoing IPU President, Ms. G. Cuevas Barron for her energy and dedication to the IPU during a difficult mandate.

According to the principle of rotation between the geopolitical groups, it was the turn of the Twelve Plus Group to stand for the election of the IPU President. The principle was essential to safeguard the rights of smaller groups in the IPU. His candidacy had emerged against that background.

He had embraced politics in the Parliament of Portugal 30 years ago and had been part of the Portuguese delegation to the IPU for 18 years. He knew very well how the Organization worked and shared common values with it, such as democracy, human rights and freedom. Throughout history, Portugal had brought cultures together and built bridges between peoples and nations in the same way that would be required of the IPU President. With leadership, dialogue and consensus-building, it would be possible to fight poverty, terrorism, migration, intolerance and climate change. He also hoped to increase women's participation in politics and decision-making positions, build the legislative and oversight capacities of parliaments, and give impetus to the Sustainable Development Goals (SDGs).

Five years had passed since the United Nations had adopted the SDGs, but the world was currently facing new challenges in light of the pandemic. It was vital to change attitudes. The IPU must deepen its collaboration with the United Nations, gain more prominence and visibility in the international sphere, and be a voice for those who did not have one. However, the IPU must also look at its own internal processes. In particular, it must reinforce transparency, including in the implementation of its programmes and within the organization as a whole. The IPU must take action and not just approve resolutions.

There was a real desire among IPU Members to have a President who represented them. As President, he would do exactly that. He would remain the same person as he had always been, listening, working with and remaining close to all. He was certain that the Members trusted in his vision since he had received almost unanimous support over the past few weeks. He wished to involve the entire IPU in the implementation of that vision, including the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians, the Standing Committees, the working groups and the geopolitical groups. Together, the IPU was stronger.

Mr. A. Saidov (Uzbekistan) believed that his experience, expertise and passion would take the IPU to new heights. He had been serving in the Uzbek Parliament for the past 25 years and had initiated the adoption of a declaration on parliamentary diplomacy in Uzbekistan. He also had

experience working as a diplomat during missions to France, UNESCO and other organizations, giving him the necessary skills to facilitate inter-parliamentary dialogue and cooperation as the IPU President. As a lawyer and human rights activist, he had actively participated in the preparation of the UNESCO Declaration of the Principles on Tolerance, the UN Declaration on Human Rights Education and Training, and the UN General Assembly resolution on enlightenment and religious tolerance. He had particular expertise in parliamentary law, international comparative law and human rights law.

His candidature was a historic one since there had never been an IPU President from the Eurasia Group. In contrast, the Twelve Plus Group had held the presidency 16 times while the Asia-Pacific, Arab, and African Groups, as well as the Group of Latin America and the Caribbean had each held it three times. He therefore counted on the support of members to make his bid successful.

He reiterated his commitment to the global ideals of democracy, human rights, equality, liberty, justice and the pursuit of happiness. Under the new slogan “United and renewed: IPU’s new strategy for all”, he wished to drive forward five visions for the IPU. First, it was necessary to strengthen the parliamentary dimension of the United Nations, notably by signing a global covenant to solidify a strategic partnership between the United Nations, national parliaments, and the IPU. Indeed, the covenant would help get the SDGs back on track by activating the very bloodline of the IPU: national parliaments. Second, the IPU and national parliaments should make preparations for the post-pandemic era guided by the motto “thinking globally – acting locally”. It would be particularly helpful to draw up recommendations and guidelines dealing with the fallout of the pandemic as well as to give special support to least developed countries and small island developing States. Third, the IPU should adopt a gender strategy aiming to empower women and girls. The priority would be to present women parliamentarians as role models to young girls. A global forum of women parliamentarians would be organized in Samarkand to adopt the gender strategy and encourage parliaments to adopt their own. Fourth, creating a youth strategy to engage young people in politics was also important. Indeed, people under 30 were severely underrepresented in parliament holding less than 2 per cent of the seats. Fifth, several other pressing issues would be addressed as follows: (a) strengthening inter-parliamentary coherence; (b) expanding cooperation with regional parliamentary organizations; (c) holding joint regional meetings, seminars and conferences; (d) increasing the number of seats in the IPU governing bodies. The IPU would thus increase its visibility on the global stage.

Mr. M. Sanjrani (Pakistan) said that he had started his career at the age of 21 as an advisor to the Prime Minister of Pakistan and at the age of 39 elected as the youngest Speaker of the Senate of Pakistan. His journey had allowed him to forge alliances and develop out-of-the-box solutions that allowed marginalized segments of society to realize their true potential.

The present sitting of the Governing Council had been convened during unprecedented times when humanity was facing multidimensional challenges. Those challenges had also provided the world with a once-in-a-generation opportunity to change course. Countries should advance towards democratic values, the rule of law, gender equality and youth empowerment.

As the largest and most esteemed forum of world parliaments, the IPU could play a major role in steering the world out of crises and creating a more peaceful, prosperous and progressive planet. The Organization was the voice of the citizens of the world, especially the marginalized and vulnerable. It should develop a global perspective on existing challenges.

Under his presidency, he would make the IPU more inclusive, more multilateral, more vibrant, more dynamic, more progressive and more action-oriented. He would develop a charter of wellbeing for the masses to ensure universal education, health and safer livelihoods for youth, women and communities all over the world regardless of faith, caste or creed. He would formulate guidelines to deal with hazards and threats such as epidemics, including guidelines on how to provide emergency assistance, ensure necessities and offer compensation where necessary. He would develop a model for meaningful women’s empowerment so that women and girls could live their lives free from violence, enjoy freedom of choice and participate in decisions. He would enhance engagement between the IPU, the United Nations and international human rights organizations. He would engage youth in the democratic and political processes more than ever before. Lastly, he would arrange seminars and inter-faith dialogues between the IPU geopolitical groups to strengthen unity in diversity. Inclusivity would be a top priority for him.

Parliamentarians must be the drivers of change within the IPU. The IPU must become an effective voice for developed, emerging and developing nations. It must adopt an issues-based agenda that took into account the realities on the ground. It must not merely be a status quo organization representing a traditional “business as usual” outlook, but one that had a broad outlook on issues facing the people.

He represented youth and had experience in grassroots public service. His approach would be a fresh one since he was not part of the traditional political elite. He did not perpetuate a status quo approach but a mindset for change, with sensitivity to the concerns of youth, women, marginalized communities and less developed regions. He strongly believed that one who was new to the system could bring change and reform to the system.

It was time to provide a voice to the voiceless and empathize with all the people of the world. The IPU should not become a competitive forum, especially at such a difficult time, but encourage all stakeholders to work together in the interest of the organization and humanity as a whole.

The Secretary General said that the candidates on the ballot paper would be listed in the order in which they had presented their candidatures. The list would start with Mr. M. Sanjrani (Pakistan) followed by Mr. D. Pacheco (Portugal), Mr. A. Saidov (Uzbekistan) and, lastly, Ms. S. Attaullahjan (Canada). A technical hotline would be available around the clock to make sure any technical difficulties encountered by members of the Governing Council would be resolved quickly.

Item 4 of the agenda

IPU HONORARY PRESIDENT'S REPORT

The Chair invited the Honorary President, Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), to present her overall activities report for her three-year mandate. The report was testimony to her active, productive and fruitful presidency. Ms. Cuevas Barron was the youngest President in the history of the IPU. She had tirelessly defended strong, effective and representative parliaments that delivered to the people. She was a President of action that had delivered on her commitments and promises.

Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), Honorary President of the IPU, expressed her gratitude to all the Members of the IPU without whom the results she had achieved as President would not have been possible. Parliamentarians could change the world if they just made the decision to do so.

Her time as President of the IPU had been an honour as well as a huge responsibility. Her report was an exercise in both transparency and accountability as well as a reminder of the importance of parliamentarism today. She had vowed to be a President that was actively and closely engaged with the Member Parliaments of the IPU. That commitment had taken her across many countries where she attended hundreds of events and listened to the voices of all stakeholders. In that way, the IPU had been a vibrant organization with inclusion, deliberation and democracy at its core.

The IPU, together with parliamentarians, must be at the forefront of global change. Her duties as President had only strengthened her faith in parliaments as institutions and in their ability to transform lives for the better. Global governance must have a parliamentary dimension at all times. Throughout her presidency, she had strived to create a more equal and sustainable planet. While current events posed an unprecedented challenge, it was also a once-in-a-generation opportunity to build back better, for instance, by fighting for gender quality, hearing young voices and promoting peace over conflict.

During her presidency, she had always aspired to translate international commitments into national and local realities. She believed that the IPU had great potential in that regard. In particular, the IPU could be a key player in the implementation of the SDGs given the important role that parliamentarians played in budget-related decisions. Therefore, significant efforts had been made to bring the IPU closer to the 2030 Agenda for Sustainable Development.

It had also been her wish to make the IPU a more inclusive organization with more voices being heard in decision making processes. As the youngest person and the second female to take up the IPU presidency, she had felt responsible for promoting the inclusion of women and young people in parliaments. Only equal parliaments could build an equal world.

The IPU had agreed on several important international documents during her term, including the UN General Assembly resolution on interaction between the United Nations, national parliaments and the IPU, and the Declaration of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament. The IPU was political and parliamentary in nature, therefore all of its documents, even its working documents, must reflect that accordingly.

It was also a priority to ensure efficiency in the use of the budget. To that effect, she had requested a modification of the rules related to the budget of the presidency which had, in turn, led to savings.

Above all, she had wanted to innovate during her presidency so that the IPU could confront the challenges of the twenty-first century. Against that background, she had set up the Speakers' Dialogue and the Executive Education Parliamentary Leadership seminar. She had launched the IPU 130th anniversary book, included more workshops at IPU Assemblies, and advanced new subjects in IPU-UN resolutions, such as gender and youth. Other innovations included ensuring that the IPU was present at the UN Conference on Trade and Development, democratizing certain aspects of the Organization such as the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, and introducing an agenda to increase transparency and accountability. Lastly, she had brought in gender parity criteria when forming new working groups and made the Advisory Group on Health truly representative in geopolitical and gender terms.

During her presidency, she had also taken part in other initiatives relevant to the IPU agenda. They included the following: the Champions Network for the UN Food Systems Summit 2021, the UHC Movement Political Advisory Panel 2030, the High-Level Steering Group for Every Woman Every Child and an action group for the 9th World Water Forum.

Overall, she had attended 29 working meetings with Heads of State, over 30 UN high-level events, about 20 parliamentary conferences, more than 90 bilateral meetings with Speakers of parliament and thousands of meetings with parliamentarians. She had also presided over 20 meetings of the Executive Committee and visited 48 countries. The IPU was a beautiful platform for parliamentary diplomacy. The real value of the Organization was its ability to harness plurality for a more peaceful, sustainable, inclusive and gender-sensitive planet. The parliamentary community must come together as one single heart to effect change.

She paid tribute to all the parliamentarians who had contributed to the IPU throughout its 131-year history and thanked all those who had helped make her own vision a reality. She thanked her two Vice-Presidents, Mr. K. Kosachev (Russian Federation) and Mr. Chen Guomin (China), all the members of the Executive Committee, the Chairs of the geopolitical groups, parliamentarians of all nationalities as well as the IPU Secretariat. The IPU must have the ambition, dream and passion to effect change on the planet. Today's generation must be the one to end violence against women and girls, eradicate climate change, find a solution to the pandemic, and eliminate hunger and poverty.

Ms. S. Kihika (Kenya), speaking on behalf of the Bureau of Women Parliamentarians, thanked Ms. Cuevas Barron for everything she had done for the IPU. She had passionately defended the IPU in the world, championed gender equality and fought for parliamentarians within the IPU itself. Ms. Cuevas Barron was also a big believer in creating a peaceful world and promoting parliamentary diplomacy.

Mr. V. Sotto III (Philippines), speaking via video message on behalf of the Asia-Pacific Group, expressed his gratitude to Ms. Cuevas Barron for her exemplary leadership. She had taken great efforts to make the IPU more inclusive and democratic, promoting greater participation among women, youth and parliamentarians from different geopolitical groups. In addition, Ms. Cuevas Barron had put the IPU at the forefront of global cooperation, forging a closer partnership with the United Nations and fostering greater multilateralism. Thanks to her efforts, the IPU had remained relevant despite the pandemic.

Mr. O. Alnuaimi (United Arab Emirates), speaking on behalf of the Arab Group, thanked Ms. Cuevas Barron for the fantastic work she had done as President of the IPU, particularly her efforts to promote democracy and sustainable development.

It was important to reinforce the work of the IPU and work together to tackle global challenges, such as terrorism, unemployment, hunger and violence. It was only through solidarity that the world could defeat the pandemic and achieve peace and stability.

Mr. B. Llano (Paraguay), speaking by video message on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, thanked Ms. Cuevas Barron for her commitment, dedication and service to the IPU. He was proud of all that she had achieved internationally as President of the IPU. She had accomplished all her goals and strengthened the IPU greatly.

Ms. R. Kavakci Kan (Turkey) thanked Ms. Cuevas Barron for her service to the IPU. She had been very welcoming, transparent and open-minded, showing good leadership in difficult times.

Mr. M. Bouva (Suriname), speaking on behalf of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, said that Ms. Cuevas Barron had led the IPU as a young, vibrant, dynamic and enthusiastic woman. He was particularly grateful for the support she had provided to youth empowerment during her presidency and looked forward to building on what they had achieved together.

Mr. K. Kosachev (Russian Federation), speaking on behalf of the Eurasia Group, said that Ms. Cuevas Barron had done a great deal in a short space of time. Although COVID-19 had disrupted her presidency, it had also made it unique, forcing her to look for new approaches and solutions. As the youngest President of the IPU and the second female President, she had taken on a huge responsibility and lived up to it. Examples of her achievements included fostering closer cooperation with the United Nations, helping establish the international day of parliamentarism, ensuring more inclusive and democratic leadership and organizing celebrations for the 130th anniversary of the IPU. In addition, she had always acted on the requests of the Eurasia Group. It had been an honour to serve next to her as Vice-President of the Executive Committee.

Mr. J. Mudenda (Zimbabwe), Vice-President of the Executive Committee, took the Chair.[2]

Mr. D. Pacheco (Portugal) said that Ms. Cuevas Barron had demonstrated her full dedication to the IPU, for instance, through her many trips from one country to another. It would not be easy to fill her shoes. The next President could learn a great deal from her.

Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela) said that Venezuela would be eternally grateful to Ms. Cuevas Barron for her historic commitment to democracy, freedom and human rights. She had understood clearly that democracy was not possible without parliaments and had always spoken up at the right moment in defence of those who needed it.

Mr. M. Ali Houmed (Djibouti) said that it had been an honour and a pleasure to work with Ms. Cuevas Barron. Under her leadership, the IPU had gained a great deal of clout in the world which had, in turn, given parliaments the strength to continue persevering. He thanked her on behalf of the African Parliamentary Union over which he presided.

Ms. A. Gerkens (Netherlands), speaking on behalf of the Twelve Plus Group, thanked Ms. Cuevas Barron for all of her work. She was a very goal-oriented and passionate person who had made an impact on the world during her presidency. She had been an example for women and young parliamentarians.

It was also important to thank the Secretariat for leading parliaments through the pandemic as well as Mr. Pacheco for his work as the Chair of the Twelve Plus Group.

Mr. P. Katjavivi (Namibia) thanked Ms. Cuevas Barron for the excellent service she provided to the IPU as an institution and to its Member Parliaments. He was delighted about the partnerships she had developed during her presidency and would continue interacting with her. He also thanked the Secretariat for an excellent job done during such a difficult period.

Ms. O. Aymadji (Chad) said that, despite COVID-19, Ms. Cuevas Barron had done everything in her power to ensure that the IPU could continue its work. Having a female President of the IPU was a great symbol for all women but especially for young girls. Ms. Cuevas Barron should continue working so that more and more women could follow the path that she had blazed.

Ms. T. Modise (South Africa) said that she had been highly impressed by Ms. Cuevas Barron. It had been high time for a young person to take the reins, particularly a young woman from a region that was often ignored. South Africa had never had so many visits from an IPU President. Many African women had felt at one with her given she came from a region with similar economic and political challenges. Ms. Cuevas Barron would be missed at many IPU fora, including the P20 and the Forum of Women Parliamentarians. It was vital that she carried on fighting.

Ms. C. Roth (Germany) thanked Ms. Cuevas Barron for a presidency that was dedicated to all. She was a strong woman taking on all global challenges, including women's empowerment, democracy, human rights and the rule of law. Ms. Cuevas Barron had demonstrated real friendship as well as a personal capacity to cross borders where others were building walls.

---

[2] Shortly before the end of the sitting on the first day, a technical incident led to the temporary disconnection of the Chair's line and so Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) as the senior Vice-President stepped in while the problem was being fixed.

Mr. A. Fulata (Nigeria), speaking on behalf of the African Group, congratulated Ms. Cuevas Barron on a wonderful term as President. The next President must mainstream the challenges of Africa and other developing countries in the work of the IPU. Those included security, socioeconomic and humanitarian challenges.

Ms. M. Oliveira Valente (Angola) thanked Ms. Cuevas Barron for being an example for young people and women.

The representative of the Islamic Republic of Iran expressed his gratitude to the IPU for organizing the sitting despite difficulties. He thanked Ms. Cuevas Barron for her valuable efforts as President. The next President should open up new avenues for parliamentary diplomacy with a view to overcoming challenges and building on previous activities.

The representative of Sao Tome and Principe congratulated Ms. Cuevas Barron for the excellent work she had done over the past three years despite difficulties. It was impressive that she had visited so many countries but unfortunate that Sao Tome and Principe had not been on her list. The next President should start by visiting small countries to better understand their realities.

Mr. K. Lusaka (Kenya) said that Ms. Cuevas Barron had brought a great deal of youthful energy to the IPU. Other young people would see her as a symbol to be emulated. She had always kept her eyes on the ball and was always determined to achieve. He looked forward to working with her again in the future.

Ms. M. Baba Moussa (Benin) thanked Ms. Cuevas Barron for her work, particularly in raising the profile of women. The next President must include African challenges in the programme of the IPU.

Mr. M. Nadir (Guyana) congratulated Ms. Cuevas Barron on her sterling performance. Guyana would continue to be an active member of the IPU under the new President.

The Secretary General invited members who had been unable to take the floor due to technical issues to send in written testimonies which would then be passed on to Ms. Cuevas Barron.

In their remarks, members had drawn attention to the many qualities and achievements of Ms. Cuevas Barron. In particular, they had praised her dedication, vibrancy, dynamism and commitment to the foundational values of the IPU, such as human rights and gender equality. She was a true believer in parliamentary diplomacy and had achieved a great deal in that regard. The IPU Presidency was not usually a full-time job but, through her activeness, she had shown that it could be.

On behalf of the Secretariat, he thanked Ms. Cuevas Barron for her contribution to the IPU. She had enhanced the image of the Organization and pushed it to attain greater results. The Secretariat had been honoured to assist her and pledged to work with the incoming President to build on her achievements. He wished Ms. Cuevas Barron success in all future endeavours and emphasized that the House of Parliaments would always be open to her.

Ms. G. Cuevas Barron (Mexico) expressed gratitude to all of her colleagues. Her presidency had been an intense one and at times she had been pushy. However, as a parliamentarian, her objective had always been to fulfil her mandate and remain accountable to those who had elected her. Being President of the IPU was a huge honour and responsibility. The platform had allowed her to engage in dialogue at the highest level as well as to bring the Organization back to its roots by putting people at the centre of decisions.

COVID-19 was not only about health but also about inequality, economic growth, jobs, violence against women, climate change and children. The world was facing many challenges, but parliamentarians were fully capable of finding solutions to those challenges.

Once again, she thanked members for their trust, commitment and daily efforts to create a better world. Her presidency had come to an end, but she would continue participating in other capacities.

The sitting rose at 16:30 CET.

Second sitting

Monday, 2 November

The sitting was called to order at 14:40 CET on the Interprefy videoconferencing platform, with Mr. Chen Guomin (China), Vice-President of the Executive Committee and Acting President of the IPU, in the Chair.

The Chair said that several members had experienced technical problems at the previous sitting, including poor sound and video quality and even disconnection. He and the Secretary General had held a video call after the sitting to discuss the matter. Interprefy had understood the problem and was working hard to make sure the situation did not repeat itself, including by sending a technician to Geneva. Having been disconnected himself, he thanked Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) for chairing the meeting in his absence. He had lost the opportunity to express his appreciation to the Honorary President and would therefore submit his remarks now. Ms. G. Cuevas Barron (Mexico) had always asked herself how history would remember the present generation. As IPU President, she had shown that the present generation could be the one to achieve gender equality, open the door to politics for young people, redefine human solidarity, strengthen multilateralism, end poverty, eradicate hate speech, and generally make a difference. It was safe to say that, under her leadership, the IPU had made a difference.

Item 6 of the agenda

FINANCIAL RESULTS FOR 2019
(CL/206/6-R.1, R.2, R.3 and 6-P.1)

Ms. C. Widegren (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance, was pleased to report on the audit of the IPU financial statements for the year 2019.

In April 2020, the external auditor, Mr. D. Monnot (Swiss Federal Audit Office) had presented his findings for the financial year 2019. He had confirmed that the financial statements of the IPU were compliant with International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). He had given an unqualified audit opinion, reporting that the quality of the financial statements was high. He had confirmed that the IPU was in sound financial health and had no new audit recommendations to make. No problems had arisen during his work. Overall, it was a positive audit exercise which had taken place under very good conditions.

The Swiss Federal Audit Office had agreed to carry out another, separate audit of the IPU grant from the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA). The audit had been successfully completed with no audit recommendations made. SIDA had approved the audit believing it to be clear and executed with accountability.

It was the final time, after seven years, that the Swiss Federal Audit Office would be auditing the accounts of the IPU. She therefore thanked them for the quality of their work and the excellent support they had provided to the IPU.

Both the Sub-Committee on Finance and the Executive Committee had endorsed the audit results and financial statements. They supported the efforts of the IPU Secretary General and his team to ensure good results with careful spending. The internal auditor, Mr. R. del Picchia (France), had also been happy to accept the findings after receiving clarification on a few points of detail.

Therefore, the Sub-Committee on Finance and the Executive Committee recommended that the Governing Council approve the financial administration and the financial results of the IPU for the year 2019.

Mr. R. del Picchia (France), Internal Auditor, speaking via video message, said that he had attended a virtual meeting on 2 April 2020 during which the external auditor had confirmed that the IPU financial accounts for 2019 were of a high quality. It was clear that the IPU had managed its accounts well and was in a healthy financial situation. Similarly, the 2019 budget had been executed in conformity with the guidance set out by the Sub-Committee on Finance. Member contributions had remained the same as in 2018, although an increase of CHF 11,450 had been recorded given that some additional countries had joined the organization. A total of CHF 3 million in voluntary contributions had been received and spent, a figure that was similar to 2018. Voluntary contributions meant that the IPU could fund programmes without having to resort to statutory contributions.

Nevertheless, the IPU should not rely too much on voluntary contributions as it could threaten the independence of the Organization. Lastly, the Sub-Committee on Finance had authorized the use of CHF 100,000 from the Working Capital Fund to balance the accounts if needed, but it had not been necessary to use those funds in the end. He congratulated the Secretary General on an efficient savings policy and recommended that the Governing Council approve the IPU financial accounts for 2019.

The Chair said that both the internal and external auditors had given the IPU a clean bill of financial health for 2019. He encouraged the Secretariat to continue to make the IPU accounts transparent and accessible as well as to ensure efficient management of resources. The audited financial statements would be posted on the IPU website and would be accessible to all. He took it that the Governing Council wished to approve the IPU financial statements as well as the financial administration of the IPU by the Secretary General for the year 2019.

It was so decided.

The Secretary General thanked the members for their confidence and feedback. He would continue to do his level best to ensure the accounts were properly managed. It was his responsibility to make sure that the accounts were transparent and accessible and that expenditure was consonant with the budget as decided by the membership.

He presented the financial situation of the IPU as at 30 June 2020. Overall, there were no red flags to report despite the extraordinary circumstances brought about by the pandemic. The Secretariat was managing to keep the finances of the Organization on track. Similarly, Members were continuing to meet their financial obligations with assessed contributions paid at similar levels to previous years. He was grateful to the Members for making an effort to pay even in such difficult times.

Income was divided into assessed contributions, voluntary funding and other accounts received. Assessed contributions amounting to CHF 10.9 million had been fully invoiced to Members at the beginning of the year. There had been no suspensions of membership rights. Internal assessment on staff salaries was on target at 95 per cent of the budget. The Secretary General had also budgeted CHF 5 million in voluntary funding of which an opening balance of CHF 3.1 million had been available at the beginning of the year. A further CHF 0.2 million had been received as the year went on with more voluntary funds expected by the end of year. The annual interest received on investment accounts would be recorded at the close of the year. The Secretariat anticipated that investment and other revenues would be slightly below budgeted levels as a result of volatile markets brought about by the crisis.

There had been some variations in expenditure as a result of the crisis. For example, the cancellation of the Assembly in April 2020 had led to significant reductions in travel, personnel and meeting costs. At the same time, unexpected expenditure had been incurred for remote working facilities and virtual meetings. In that context, the budget line aimed at achieving universal membership and enhancing Member relations was running at 63 per cent for the first half of 2020. Expenditure to enhance IPU visibility was within budget by 11 per cent with additional expenditure planned for the coming quarter. Expenditure for improved management, governance and internal oversight was at 80 per cent of the mid-year budget due to reduced travel costs and no extra Executive Committee meetings. The budget for programmatic work accounted for 26 per cent of the total core budget with expenditure standing at 88 per cent for the first half of the year. The latter figure was expected to increase by the end of the year but would remain below target due to savings made on travel and meeting costs. Programme expenditure under voluntary funding had reached CHF 1.3 million by 30 June 2020. The figure was expected to be lower than planned by end of year, again, due to reduced travel and meeting costs with some expenditure also being deferred. Expenditure for support services was within budget, accounting for 90 per cent of the budgeted level, and was expected to be close to target by the end of the year.

As at 31 October 2020, the IPU had received CHF 9.6 million of assessed contributions for the current year which amounted to 87 per cent of the total amount due. The outstanding balance stood at CHF 1.4 million. Further payments of CHF 0.2 million had been received against prior years' assessed contributions. The outstanding balance for prior years' contributions stood at CHF 0.9 million, including the special debts owed by Comoros and Mauritania.

As at 31 October 2020, the total amount of contributions in arrears was CHF 2.3 million. Three Members (Comoros, the Dominican Republic and Venezuela) were in arrears for three full years and were therefore liable for suspension of membership rights under Article 5.3 of the IPU Statutes. Ten

Members (Central African Republic, Congo, Côte d'Ivoire, Guinea-Bissau, Libya, Mali, Saint Lucia, South Sudan, Sudan and Vanuatu) and three Associate Members (Andean Parliament, Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union, and Parliament of the Economic Community of West African States) were in two full years of arrears so were liable to have their Assembly delegate attendance restricted. Members could also be deprived of voting rights under Article 5.2 of the Statutes. There were 56 other Members and Associate Members accounting for the balance of arrears totalling CHF 1.1 million. The net position of the allowance for uncollectable accounts was CHF 321,000. The budgeted allowance should be sufficient to cover any write-offs during the year.

The IPU also had other accounts receivable in the amount of CHF 53,000 which included reimbursable withholding taxes, technical assistance projects, mission travel, and advances.

The Working Capital Fund, which was the IPU safety net, had a gross balance of CHF 9.3 million as at 31 October 2020.

The IPU had balances of cash and deposits of CHF 13.8 million as at 30 June 2020. A total of`96 per cent of cash and deposits were held in Swiss francs, 2 per cent in US dollars and 2 per cent in euros. UN rates for Swiss francs currently stood at 0.91 per US dollar and 1.078 per euro.

With regard to capital expenditure, the IPU had invested CHF 57,000 in new computer equipment in response to the pandemic. The equipment had allowed the Secretariat to work remotely and manage virtual meetings. In addition, a total of CHF 39,300 had been spent on the development of the IPU website and open data platform.

Lastly, the IPU was a member of the United Nations Joint Staff Pension Fund under which it had an obligation to pay annual contributions together with its share of any actuarial deficiency payment. The IPU also had a Legacy Pension Fund which covered former employees of the organization. The latter Fund was in good stead as at 30 June 2020 with assets of CHF 3.8 million to meet pension commitments for 10 former employees and pay the residual benefits of four current employees. The performance of the fund on the investment market was below target with a return on investment standing at one per cent. However, the markets were improving and there was hope that by the end of the year the situation would have improved further. A full actuarial study of the Fund would be carried out at the close of 2020 in conformity with IPSA standards.

Next, the Secretary General wished to draw attention to the situation of voluntary funding. The Secretariat was striving to mobilize additional voluntary funding while ensuring it did not become unduly dependent on external sources. The IPU had maintained the same level of voluntary funding in the 2021 budget, namely one quarter of the total budget.

There were various categories of voluntary funding. The first category was institutional funding under which SIDA had donated CHF 1.5 million to support the IPU across its Strategic Objectives. The IPU was also in negotiations with the Shura Council of Qatar with a view to obtaining support for the same purpose.

A second category of voluntary funding was programme funding under which the IPU was working with a series of development agencies. For example, Irish Aid was supporting the IPU's gender equality programme. Similarly, negotiations were ongoing with the Canadian Department of Foreign Affairs and Trade with a view to renewing funding for gender work. The United Arab Emirates had also expressed interest in supporting the IPU's gender programme. Other donors included the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) which was expected to renew its funding arrangements for jointly agreed activities. In 2016, Angola had also provided funds (CHF 200,000) for activities in the area of maternal, newborn and child health. China had pledged an additional US$ 1.5 million dollars to build the capacities of parliaments under the Sustainable Development Goals (SDGs). Equatorial Guinea had pledged CHF 400,000 although the sum had yet to be paid up. Micronesia had already made US$ 100,000 available for migration and refugee work and had come forth with a new pledge of US$ 130,000. The European Union had provided EUR 260,000 to support ongoing work in Djibouti aimed at strengthening capacities in the area of human rights and an extension agreement was under discussion. The United Arab Emirates was also considering the possibility of providing support to the IPU's peace and security programme.

A third category of voluntary funding was funding from within the UN system. The United Nations Development Programme was a long-standing partner that had supported capacity building activities for parliaments and was currently working with the IPU in Myanmar. Furthermore, the IPU had an agreement with the UN Office for Disarmament Affairs (UNODA) to implement UN Security Council resolution 1540 (2004) on preventing access to weapons of mass destruction by non-State actors. It was also concluding an agreement with UN Women in support of gender equality programmes in Turkey. The previous year, a five-year programme had been launched by the IPU, the United Nation Office on Drugs and Crime (UNODC), and the United Nation Office of

Counter-Terrorism (UNOCT) with a view to combatting terrorism and violent extremism, as part of which UNOCT had made available CHF 2.2 million. Several Members had also provided support for the programme, including China (US$ 1 million), Bangladesh (US$ 200,000), and Benin (EUR 15,000).

A fourth category of voluntary funding was support from other partnerships, including support in-kind. The National Assembly of the Republic of Korea was continuing to second staff to the IPU with a view to boosting research capacity. In addition, the Graduate Institute of International and Development Studies in Geneva had agreed to grant the IPU access to policy-oriented research and send its best students to work for the IPU. Lastly, there were a number of foundations that were supporting the IPU in its work. For example, the Blue Planet Foundation was providing support on climate change and the Julie Ann Wrigley Foundation was working with the IPU on gender equality.

The Chair commended the Secretary General for an encouraging and informative report. He should continue expanding voluntary funding as the IPU was much needed on many fronts.

Speaking on behalf of the representative of Thailand who had submitted a question in the event chat, the Chair asked whether it was necessary to be concerned about the unpaid contributions.

The Secretary General said that there was no cause for alarm at that stage as the level of unpaid contributions for 2020 was comparable to previous years. There were many reasons why Members were late in paying. Some were planning to pay at the end of the year rather than at the beginning. Nevertheless, he urged the Chairs of the geopolitical groups to encourage their members to pay. He would raise the alarm should the situation continue unabated.

Ms. L. Cai (China) said that the sudden outbreak of COVID-19 had dealt an unprecedented blow to the global economy as well as to social development. Yet, most Members had still paid their contributions on time. It showed how much they valued and supported the IPU. Not only had China paid its contributions on time, it had also provided an additional donation of US$ 2.5 million for capacity building and counter terrorism programmes with a further US$ 1.5 million pledged for the future. The IPU must use those funds carefully and wisely to bring maximum benefit for all countries. It should also play a more active role in safeguarding multilateralism, deepening cooperation over COVID-19, restoring the world economy and advancing global governance.

The Chair, speaking on behalf of Mr. J. Fakhro (Bahrain) who had posed a question in the event chat, asked whether the IPU expected to save on administration costs through the use of technology.

The Secretary General said that the IPU had indeed made a great deal of savings by going virtual and working remotely. In addition, the IPU was saving on paper consumption and cutting back on its carbon footprint. The Secretariat was keen to factor in the lessons learnt during the pandemic and be more cost-efficient in the future. It would continue giving pride of place to new technologies wherever feasible.

The Chair said that it was necessary to appoint a new internal auditor for the coming years. He had received a nomination from Gabon.

The nomination was approved.

The Chair said that the Executive Committee had elected the Supreme Audit Institution of India to be external auditor of the IPU accounts for the period 2020-2022.

Speaking on behalf of the representative of Nicaragua who had posed a question in the event chat, the Chair asked the Secretariat to clarify its strategy for recovering amounts owed by Members.

The Secretary General said that he reached out to those Members on a regular basis and reminded them of their obligations. In doing so, he pointed out the amounts owed and the penalties for which they were liable. Sometimes the Secretary General was successful in acquiring the funds while other times he was not. For instance, Mauritania had recently begun paying back its arrears and was therefore recovering its membership rights. The move had come after the Secretary General had met personally with the Ambassador. However, Honduras was yet to pay despite an IPU mission being sent to the country and had therefore had its membership rights suspended. There were many circumstances under which Members were unable to pay some of which were understandable. For example, Libya was unable to transfer funds to the IPU and had therefore agreed to pay the money physically. Nevertheless, he urged the Chairs of the geopolitical groups to encourage their Members to pay.

The Chair, speaking on behalf of the representative of Egypt who had made a comment in the event chat, thanked the Secretariat for doing all that was possible to reduce costs and maximize the benefits of ICT.

Item 7 of the agenda

2021 DRAFT CONSOLIDATED BUDGET

(CL/206/7-P.1)

Ms. C. Widegren (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance, said that new members had been elected to the Sub-Committee on Finance in June that year. It was the first time that she was addressing the Governing Council as Chair of the Sub-Committee.

The Sub-Committee had been engaged in the entire process of developing the draft consolidated budget for 2021 and had held many remote meetings over the past few months. It had been the job of the Sub-Committee to advise the Secretary General, review and edit all budget-related documentation as well as provide scrutiny and quality control. Members of the Sub-Committee came from every geopolitical group therefore all financial perspectives had been taken into account. Both the Sub-Committee on Finance and the Executive Committee had unanimously approved the 2021 draft consolidated budget.

It was vital that the budget promoted a robust parliamentary response to the pandemic while continuing to realize the ambitions of the IPU. The budget gave a clear message that more multilateralism and parliamentary diplomacy was needed in the coming years. Parliamentary diplomacy could be part of the solution to the current crisis as well as to future ones.

The Sub-Committee had listened to Members as it was preparing the budget. It was under no illusion that Members were facing very challenging times. As a result, total assessed contributions for 2021 would remain the same with no increases envisioned. In that context, it would be useful to review the history of Member contributions. Until 2011, Member contributions had grown at an average of three per cent every year. From 2012, the IPU had implemented a series of cuts with contributions reduced by over CHF 2 million per annum. At that stage, contribution levels had gone back to those of the 1990s before stabilizing again in 2017. In 2021, total contributions would remain well below 2007 levels. Meanwhile, the IPU membership had grown from 150 to 179 Parliaments between 2006 and 2020 which had gradually helped relieve the burden on existing Members.

Voluntary funding for 2021 was expected to be at similar levels to that of 2020 with some new grants anticipated as explained by the Secretary General. She encouraged Members to continue mobilizing funds from their parliaments and governments. A set of guidelines had been prepared outlining good fundraising practices.

The budget stressed the importance of flexibility and new working modalities in response to the COVID-19 crisis. It was unclear how events would unfold next year. The IPU must be ready and responsive to different scenarios. The budget placed a particular focus on communications, new technologies and remote working.

The IPU needed more visibility and more parliamentary diplomacy. Therefore, the budget made provisions for virtual meetings, virtual regional seminars as well as hybrid and inclusive meetings. Members of parliament must engage and adapt to the current world by driving digital democracy. Digital democracy was both inclusive and efficient.

Many initiatives had been postponed in 2020 with fewer physical meetings and less travel taking place. All savings made would go into the Working Capital Fund. The Fund was important for ensuring the financial health and resilience of the IPU and allowed the Organization to function in lean times. The target for the reserves of the Fund had been set in 2006 and stood at half the level of the operating budget. However, that target had never been reached, not even in 2021.

Next year was the final year for implementing the Strategic Objectives of the IPU. The Working Capital Fund as well as Member contributions would be used in that regard. At the same time, 2021 would be a new start for the IPU with a newly elected President and a new Executive Committee. It would also be the year in which a new IPU strategy would be designed and adopted for 2022 and beyond. The Sub-Committee had made financial provisions for that very important work. She hoped there would be even greater focus on the core values of the IPU as well as on its long-term commitments to issues such as the environment, gender, human rights, democracy and freedom.

The total income and expenditure for 2021 had been budgeted at nearly CHF 18 million. A total of 28 per cent of the income would come from voluntary sources.

The IPU was committed to exercising the highest standards of transparency and accountability. As well as undertaking audits, the Organization was improving its results-based management tools for tracking progress in the implementation of the Strategic Objectives.

She recommended that the Governing Council approve the budget.

The Secretary General said that the budget was owned by the Members and therefore reflected their priorities, as advised by the Sub-Committee on Finance. He believed that the budget would move the Organization closer to its objectives. The budget would accommodate the impact of the current crisis and help parliaments respond to it effectively. The bulk of the work of the IPU in 2021 would be conducted via technological platforms. It was therefore a budget that promoted digital democracy and digital parliamentary diplomacy. Making use of technology would be cost-effective allowing the IPU to scale up activities as a result of the savings made. The Organization would continue to give priority to gender equality, human rights and climate change, with all three of those issues mainstreamed throughout the budget in each programmatic and strategic area. Provisions had also been made for the Organization to renew its strategy, which would be done in close cooperation with the next IPU President. Transparency would be another priority with plans to implement a recent study conducted on enhancing transparency within the IPU and in parliaments. There would also be an emphasis on reinforcing communications, with a particular focus on devising a specific communication strategy in the context of relations with the United Nations. He urged members to approve the budget. The Secretariat would then implement it in a responsible, transparent and accountable manner.

The 2021 Draft Consolidated Budget was approved.

The Chair said that the 2021 budget was a strong one that would help bring solutions at a difficult time. The IPU's approach must be people-centred, cost-effective and results-oriented.

Item 8 of the agenda

ELECTIONS TO THE EXECUTIVE COMMITTEE
(CL/206/8-P.1 and P.2)

The Chair said that the Governing Council was invited to elect two new members to the Executive Committee. They would replace Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland) of the Twelve Plus Group who was no longer a member of parliament and Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba) of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) whose term had come to an end. He had received a nomination from Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland) to complete the term of her predecessor until October 2021 as well as a nomination from Ms. B. Argimón (Uruguay) to undertake a full mandate for the period 2020-2024.

The nominations were approved.

Ms. B. Argimón (Uruguay) said that she was honoured to be part of the Executive Committee and was committed to taking on the work.

Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland) said that she was greatly honoured to take up her post in the Executive Committee and was ready to engage enthusiastically. She had already attended various online sessions of the Executive Committee over the past few months which had given her the opportunity to familiarize herself with the agenda of the IPU. It was clear that the IPU was an organization grounded in values such as human rights, gender equality and sustainable development.

Item 10 of the agenda

BRIEF REPORT ON THE OUTCOME OF THE VIRTUAL SEGMENT OF THE FIFTH WORLD CONFERENCE OF SPEAKERS OF PARLIAMENT AND 13TH SUMMIT OF WOMEN SPEAKERS OF PARLIAMENT
(CL/206/10-P.1)

The Chair said that the IPU, in close cooperation with the United Nations and the Parliament of Austria, had held the virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and 13th Summit of Women Speakers of Parliament in August 2020. The Preparatory Committee for the Conference had worked very hard under difficult circumstances resulting from the COVID-19

pandemic to make the events as meaningful and impactful as possible. The Fifth World Conference of Speakers of Parliament had been attended by more than 115 Speakers of Parliament and had concluded with a strong declaration on parliamentary leadership and multilateralism that delivered peace and sustainable development for the people and planet.

Ms. A. Eder-Gitschthaler (Austria) said that the 13th Summit of Women Speakers of Parliament, organized jointly by the IPU and the Parliament of Austria, had been held virtually on 17 and 18 August 2020. The Summit had brought together 28 women Speakers of Parliament from 26 countries under the theme *Women's parliamentary leadership in a time of COVID-19 and recovery*. The Summit had come at a special time not only because of the pandemic but also because of the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action, which was the most ambitious global blueprint for gender equality. The Summit had served to renew commitment towards the Beijing Declaration and Platform for Action. It had also allowed women leaders to discuss challenges related to gender equality and strategies to address them.

Women Speakers had stressed that crises were never gender neutral and the COVID-19 pandemic was no different. Women had been on the front line of the COVID-19 health response and had suffered the most from the socioeconomic consequences of the virus. In response, women Speakers stressed the need to put women's empowerment and gender equality at the centre of crisis response and recovery plans. There were a number of ways in which that could be done. First, countries must achieve gender parity in decision making positions. It was unacceptable that women made up only 25 per cent of parliamentarians and 20 per cent of Speakers worldwide. Second, parliamentarians must pass laws that did not discriminate against women and girls but instead guaranteed gender equality. They must then oversee full implementation of those laws and promote gender responsive budgeting. In particular, the women Speakers had agreed to address the unequal share of unpaid care work, eliminate gender gaps in social protection and ensure equal pay for work of equal value. Doing so was not only the right thing to do but also the smart thing to do. Communities and countries thrived when women were economically empowered.

Lastly, the women Speakers had expressed alarm at the high prevalence of violence against women, including within parliamentary institutions. Leaders must condemn and sanction any acts of sexism, harassment, intimidation or violence against women in parliaments, including online and on social media. Parliaments should start by carrying out surveys to reveal the prevalence of such acts and set up a roadmap to prevent and address them. The IPU *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament* should be used as a baseline.

At the close of the session, participants had discussed the preparations for the second segment of the Summit that would take place in 2021 in physical format. It had been agreed that a structure should be set up within the Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament that would be responsible for organizing the physical segment of the 13th Summit of Women Speakers of Parliament. The structure should be made up of women Speakers alone.

She encouraged delegates to take home the conclusions of the Summit and integrate gender equality at home.

The Chair said that the in-person segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament would be held in 2021 in Vienna. It was necessary to fill vacancies on the Preparatory Committee. The composition of the Preparatory Committee was based on the geopolitical groups with strict observance of gender parity.

The Secretary General said that the African Group had nominated Ms. C. Gotani Hara (Malawi). The Arab Group had nominated Ms. F. Zainal (Bahrain) to fill its vacancy for a female Speaker. The Asia-Pacific Group had nominated Ms. P. Maharani (Indonesia) but had one additional slot to fill for a female Speaker. The Eurasia Group had one vacancy for a male Speaker but had yet to submit a nomination. GRULAC had nominated Ms. B. Argimón (Uruguay) and Mr. M. Nadir (Guyana). Lastly, the Twelve Plus Group had nominated Mr. W. Schäuble (Germany), Mr. S. Sigfússon (Iceland), and Ms. T. Wilhelmsen Trøen (Norway) but was lacking in one nomination.

The women Speakers on the Preparatory Committee would also be responsible for organizing the in-person segment of the 13th Summit of Women Speakers of Parliament taking place at the same time as the in-person segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament.

The nominations were approved.

The Chair invited the Asia-Pacific, Eurasia and Twelve Plus Groups to fill their remaining vacancies as soon as possible.

The Secretary General said that, awaiting the return of Mr. J. Mudenda who as Teller was attending a post-election meeting with the Independent Auditor, he would present a brief report on the work of the IPU during the pandemic. The Organization together with its Members had been very active and had responded in a flexible and resilient manner.

Early on, the IPU had launched a campaign called *Parliaments in a time of pandemic* to provide data and share experiences in that regard. The campaign had been very successful, especially with parliaments but also in the media and among donors. The Secretariat had devised a number of tools as part of the campaign. They included a compilation of parliamentary responses, such as health measures, legislation and methods of government scrutiny, as well as a question and answer tool on how parliaments were using remote working technologies.

Other tools included guidance notes on the gender and the human rights dimensions of the response to COVID-19, as well as a short video displaying good parliamentary responses. The Secretariat was also in the process of finalizing a note on green approaches to the pandemic in conjunction with the United Nations Environment Programme.

For the purposes of business continuity, it had been necessary to invest in new equipment so that staff could work remotely and efficiently online. The Secretary General had wanted to demonstrate that the IPU and its Member Parliaments were open for business. It had been an era of virtual, electronic democracy and an era of adaptation.

The IPU had also been pursuing its normal work plan. Work had continued on implementing the IPU Strategy 2017-2021 with many meetings taking place in that regard. The Fifth World Conference of Speakers of Parliament had taken place in August 2020. The Executive Committee had held five virtual sessions, including three meetings of the working group tasked with organizing the virtual session of the Governing Council. The High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism had met in June to review the IPU activities in that area. A webinar had also been organized, in conjunction with UNODC and UNOCT, on helping victims of terrorism. The Committee on the Human Rights of Parliamentarians had met in May to examine the human rights cases before it. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law had come together to look at the impact of COVID-19 on refugees and stateless persons. Lastly, the Committee on Middle East Questions had met in July to examine developments in the region and make recommendations, particularly on Palestine and Libya.

The IPU had also continued its capacity-building activities. In Botswana, it had organized an induction programme for newly elected members of parliament. In Djibouti, it was continuing to promote parliamentary contributions to human rights work. In Germany, it had made a presentation on sexism and sexual harassment in parliaments. A host of activities had also been undertaken in Myanmar, Mauritania, Tunisia, Ukraine, United Republic of Tanzania, Uzbekistan, Vanuatu, and Zambia.

Furthermore, the Organization had been active in terms of its research projects. In particular, it had been preparing the next editions of its flagship publications, namely the Global Parliamentary Report and the World e-Parliament Report. A regional study on sexism and sexual harassment in African parliaments had been carried with the help of the African Parliamentary Union. The Secretariat had also published a note on parliamentary administration and support and was pursing the preparatory work for the next report on youth representation in parliaments.

The Chair said that the Executive Committee had also been working very hard. The hard work was worthwhile because it was for the benefit of the people.

Ms. R. Kavakci Kan (Turkey) thanked the IPU for organizing webinars during the pandemic. It had been very valuable to connect and find out what other parliaments had been doing in that regard.

Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) said that he would present a brief report on the outcome of the virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament which had taken place on 19 and 20 August 2020. The Conference had been held under the overall theme *Parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet*. The pandemic had compelled the international community to explore innovative ways of interacting, notably through the use of virtual technologies. It was in that context that the virtual Conference had been actualized. It had been an honour for him to be part of the Preparatory Committee which had met multiple times in the lead up to the Conference in a spirit of openness, inclusiveness and collegiality. He looked forward to the second segment of the Conference to be held in-person in Vienna in 2021.

The Conference had been an opportunity to generate a strong message of parliamentary leadership and solidarity as countries learnt lessons from the pandemic and tackled global challenges.

Over 115 of the world's top legislators had taken part, discussing topics such as effective multilateralism, robust parliamentary diplomacy, climate change, sustainable development, health, youth, gender, democracy, human mobility, counter terrorism, and science and technology. The Conference had provided a space for an interactive debate consisting of five panel discussions and five reports. There had been contributions from many notable figures, such as the former IPU President, the Speaker of the National Council of Austria, the UN Secretary-General, and the President of the UN General Assembly. The virtual segment had culminated in the adoption of a robust declaration which provided a roadmap for the future. Speakers urged parliamentarians to build on what had been achieved paying particular attention to their policy-making, law-making, budgetary, and oversight responsibilities. They had also pledged to reinforce the role of parliaments in global governance through enhanced multilateralism and international solidarity.

Moreover, the Conference had been a seminal platform for the IPU to deepen its ties with the United Nations and other partners. The declaration had been formally presented to the UN General Assembly and circulated among all the UN Member States. He invited parliamentarians around the world to study the Conference publications and reflect on key outcome messages with a view to creating a better world.

Mr. C. Dong (China) said that, as a result of the joint efforts of the IPU Secretariat and parliamentarians, the virtual session of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament had taken place successfully in August 2020. The declaration adopted reflected the consensus among parliamentarians that more unity and cooperation was needed. The COVID-19 outbreak had demonstrated that all countries were closely connected. Parliaments worldwide should implement the declaration as well as the other outcomes of the Conference. It was important to uphold multilateralism, support the World Health Organization, and come together jointly to defeat the virus and promote economic recovery. The IPU Secretariat should implement the declaration throughout its work, thus helping to enhance solidarity and cooperation among all parliaments.

Item 5 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION

The Chair said the Secretariat was about to announce the results of the first round of voting in the election of the President of the IPU. The first 24-hour remote voting window had opened on 1 November 2020 at 15:00 CET and closed on 2 November 2020 at 15:00 CET. The quorum had been set at 162 members. The Independent Auditor and the Tellers had verified the voting process and the outcome in the presence of the representatives of the candidates.

Mr. F. Maggiore (United Nations International Computing Centre (UNICC)), Independent Auditor, said that he had been appointed to verify the four pillars identified by the Executive Committee for the election: secrecy of the ballot, security of the voting platform, voter identification and authentication, and overall oversight of the process. Based on his analysis, there was reasonable assurance that the four pillars had been met. A few deviations had been identified in telephone number registrations with some not corresponding to those initially provided. In some cases, they were typos while in others, they were completely different telephone numbers. However, those deviations had not altered the final outcome of the process.

The Secretary General said that the results of the first round of voting were as follows:

- Number of votes cast 394
- Required majority 198

Number of votes obtained:

- Mr. M. Sanjrani (Pakistan) 52
- Mr. D. Pacheco (Portugal) 222
- Mr. A. Saidov (Uzbekistan) 67
- Ms. S. Attaullahjan (Canada) 53

Having obtained the absolute majority of votes cast, Mr. D. Pacheco was elected to serve as President of the IPU for the term 2020-2023.

The Chair congratulated Mr. Pacheco on his election.

Mr. D. Pacheco (Portugal) said that it was an honour to be elected President of the IPU. He had been elected thanks to the support of colleagues from many different countries and continents. He would be a President for the whole Organization and would work closely with all. By working together, the IPU would become stronger. Parliamentary diplomacy was the key to resolving global problems such as poverty, climate change, terrorism and intolerance. He thanked the Members for their confidence in him, especially the Portuguese speaking countries. He also thanked the Speaker of the Portuguese Parliament, who had presented his candidature, and his staff.

Mr. M. Sanjrani (Pakistan) conveyed his congratulations to Mr. Pacheco. He was committed and available to work with the newly elected President and with all Member Parliaments. He also congratulated the IPU Secretariat for conducting the election in such unprecedented times. Parliaments must come together during the current crisis to serve the people they represented.

The sitting rose at 17:25 CET.

Third sitting

Tuesday, 3 November

The sitting was called to order at 14:05 CET on the Interprefy videoconferencing platform, with Mr. Chen Guomin (China), Vice-President of the Executive Committee and Acting President of the IPU, in the Chair.

Item 5 of the agenda (cont.)

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION

The Chair invited the newly elected President, Mr. D. Pacheco (Portugal) to give his formal acceptance speech. Mr. Pacheco brought a wealth of experience to the IPU. He strongly believed in the Organization, seeing it as the ideal forum from which to serve humanity and address global challenges.

Mr. D. Pacheco (Portugal) thanked a number of people and institutions that had supported his candidacy, including the Speaker of the Portuguese Parliament, the Portuguese Parliament itself, the Portuguese delegation to the IPU, his parliamentary team, the Portuguese Government, parliamentarians from across the world, particularly those from Portuguese speaking countries, and his family.

His election had taken place at a special moment for humanity. The pandemic had highlighted how interdependent the world was and how countries must come together to overcome problems.

The IPU was the highest expression of parliamentary diplomacy. With a 130-year history of defending democracy, freedom and the rule of law, it was a forum where parliamentarians from six continents came together to overcome global challenges. At the same time, the Organization must keep modernizing and adapting. The year 2020 had been a good example of how the IPU could adapt in a new and unexpected context.

Despite the unprecedented circumstances, the IPU must start working towards a life after COVID-19. It must not lose focus on protecting its values. It must get back to the essentials, take concrete action, promote real change and achieve real results. Only then would it be possible to create a more inclusive democracy and address problems such as intolerance, migration, climate change, women's rights, and youth empowerment. Only then would it be possible for the IPU to achieve the visibility it strived to achieve in the international sphere. Only then would it be possible for countries to feel that they mattered. Indeed, it was not enough to simply approve resolutions.

As President, he would be the same person he had always been. He would remain in love with the IPU and stay available to everyone. He called on his fellow parliamentarians to support him. He also wished to enlist the expertise of former Presidents and the commitment and support of the Secretariat.

He urged Members to give the IPU the energy it needed and work towards strengthening the Organization. Together, the IPU and its Members would start a new stage characterized by close cooperation with the United Nations. Together, the IPU was stronger.

Ms. S. Kihika (Kenya), speaking on behalf of the Bureau of Women Parliamentarians, congratulated Mr. Pacheco on his election as President of the IPU. The online election had been a historic achievement for the IPU. Another great achievement was the percentage of women members participating in the virtual session of the Governing Council (40%). She urged Mr. Pacheco to maintain or even increase that percentage in all IPU meetings and to promote women's political participation and leadership more generally.

The 25th anniversary of the Beijing Platform for Action had been an opportunity to take stock of progress and setbacks on the way to achieving gender equality. Mr. Pacheco should focus his attention and action on five key objectives: (1) promoting gender parity in parliaments and at the IPU; (2) putting the rights and the empowerment of women and girls at the centre of efforts to confront the COVID-19 crisis and build back economies; (3) supporting the elimination of discrimination against women and girls in law; (4) condemning and combatting all forms of violence against women, including in parliaments; and (5) engaging men in the above efforts, and investing energy and money in gender equality.

Mr. M. Bouva (Suriname), speaking on behalf of the Forum of Young Parliamentarians, congratulated Mr. Pacheco on his election. He hoped that Mr. Pacheco would continue modernizing business at the IPU, including by championing the use of new technologies. In addition, he urged Mr. Pacheco to be a champion for youth participation at the IPU and in its Member Parliaments. The IPU had a 10-year track record of supporting youth participation in parliament. It had investigated the barriers preventing young men and women from being in office, gathered evidence on youth representation in parliament and provided policy-orientation to enhance youth participation. However, progress had been slow and the time had come to step up those efforts.

Mr. P. Katjavivi (Namibia), speaking on behalf of the African Group, appreciated the efforts made by the IPU to organize the virtual session of the Governing Council. He congratulated Mr. Pacheco on his election. The African region had a great deal to offer the newly elected President in terms of support and cooperation and looked forward to working with him.

Mr. A. Alnuaimi (United Arab Emirates), speaking on behalf of the Arab Group, congratulated Mr. Pacheco on his election at such a difficult time. The Arab Group had high hopes for the new President and reiterated its support for him. Mr. Pacheco had a great deal of experience in the Portuguese Parliament which would benefit the IPU greatly.

Over the next few years, the IPU should focus on issues such as climate change, poverty, unemployment and international peace. It was important to prioritize the Palestinian question. A two-State solution must be found with a view to ensuring justice for the Palestinian people. There was also a need for the IPU to update and upscale its programmes.

Mr. Chen Fuli (China), speaking on behalf of the Asia-Pacific Group, extended his warmest congratulations to the newly elected President, Mr. Pacheco.

The world was going through unprecedented changes as a result of COVID-19. The pandemic had shown that the interests and futures of different countries were closely connected. Parliaments should come together in a spirit of unity and collaboration to fight against global threats and challenges.

Mr. Pacheco would move the IPU forward to greater success making significant contributions to world peace and development. It was important to continue upholding multilateralism and promoting a people-centred philosophy. The organization should redouble its efforts in areas such as sustainable development and counter-terrorism. There was also a need to build up the wisdom and power of legislators with a view to bringing more tangible benefits to people all over the world. The Parliament of China would support Mr. Pacheco in his work by strengthening its cooperation with the IPU and its Member Parliaments.

Mr. K. Kosachev (Russian Federation), speaking on behalf of the Eurasia Group, expressed his congratulations to Mr. Pacheco on his convincing victory. A new chapter was ahead for the new President and for the IPU. He hoped that cooperation would be just as positive and productive as it had always been. He looked forward to working with Mr. Pacheco to organize the UN-IPU conference on interfaith and interethnic dialogue that would take place in the Russian Federation in 2022. He would also keep in mind that Mr. Pacheco had promised to support the rotation principle in the IPU leadership, which would restore balance among the geopolitical groups.

Ms. R. Kavakci Kan (Turkey) congratulated Mr. Pacheco on his election and hoped his presidency would be a successful one. The IPU was an extremely important and unique organization in that it represented almost the entire world through its members of parliament. It therefore needed more visibility, recognition and weight internationally. She looked forward to working with the newly elected President and would always be there to give him support.

Mr. D. McGuinty (Canada) said that it had been an honour and a privilege to work with Mr. Pacheco over the past several years, particularly within the Twelve Plus Group. He thanked Mr. Pacheco for his continuing service and dedication. The IPU was much needed in the world and must remain relevant. It should focus on important issues such as human rights and sustainable development. Its findings, resolutions and recommendations should be taken up at the national and regional levels. He wished Mr. Pacheco much success going forward and offered his support should he need it.

Mr. M. Nadir (Guyana) offered his congratulations to Mr. Pacheco who had an impressive political career and, more importantly, a strong commitment to human rights and democracy. The Parliament of Guyana pledged its support to the newly elected President and looked forward to working with him, particularly on issues such as women's rights and youth empowerment. Mr. Pacheco would now be serving not only the people of Portugal but also the people of the world.

Ms. M. Espinales (Nicaragua) wished Mr. Pacheco every success going forward. It was very important that he was a President that governed for all. Under his leadership, the IPU must remain impartial, deliver justice in a balanced way and recognize the right of all people to self-determination. The Parliament of Nicaragua would work with Mr. Pacheco to achieve peace, prosperity and a flourishing economy.

Ms. A. Gerkens (Netherlands), speaking on behalf of the Twelve Plus Group, congratulated Mr. Pacheco on his election. As Chair of the Twelve Plus Group, Mr. Pacheco had been diplomatic, fair and transparent. He had been guided by the core principles of the IPU and always kept his eye on the ball. She hoped he would lead the IPU in the same way. The world was facing many challenges, including terrorism, COVID-19, global warming and human rights violations. Mr. Pacheco should dedicate his leadership towards addressing those challenges. The Twelve Plus Group pledged its support to Mr. Pacheco.

Mr. N. Bako-Arifari (Benin), speaking on behalf of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, congratulated Mr. Pacheco on his election. Mr. Pacheco had a robust commitment to the ideals of the IPU, such as democracy, peace and human rights, particularly the human rights of parliamentarians, and was willing to engage in active collaboration. He also wished to recognize the outgoing President, Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), for her availability and unfailing commitment to defending the human rights of parliamentarians.

Mr. B. Llano (Paraguay), speaking on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC), offered his congratulations to Mr. Pacheco. Mr. Pacheco brought a wealth of experience and knowledge to the IPU. Under his leadership, parliamentarians would continue working towards the various objectives of the IPU. GRULAC was dedicated to working closely and actively with the newly elected President and wished him every success.

Ms. M. Baba Moussa (Benin) congratulated Mr. Pacheco on his election and asked him to address challenges such as equality, justice and sustainable development, particularly in smaller countries. She also congratulated the outgoing President, Ms. G. Cuevas Barron (Mexico).

A representative of Angola congratulated Mr. Pacheco on his election and pledged her support to him. She was certain he would fill the shoes of the outgoing President given his experience and history at the IPU. Mr. Pacheco would take the IPU to new heights, particularly on issues such as parliamentary democracy, sustainable development, youth empowerment and women's participation. Portugal and Portuguese-speaking countries were counting on him.

The Secretary General offered his warmest congratulations to Mr. Pacheco on his hard-earned victory. Mr. Pacheco had taken on a huge responsibility. Members had placed their trust in him and articulated their expectations. The Secretary General was certain that Mr. Pacheco would live up to those expectations and be deserving of that trust.

The Secretariat wished to reiterate its commitment to supporting Mr. Pacheco as he gave concrete expression to his vision and the IPU addressed global challenges. The Secretary General hoped to achieve a unity of purpose and a meeting of minds with the President. It was important to work together towards the ideals of the IPU as dictated by the founding fathers, namely peace, security, democracy and strong parliaments. Collectively, the President, the Secretariat and the Member Parliaments could take the IPU to greater heights.

A representative of the Islamic Republic of Iran congratulated Mr. Pacheco on his election. The IPU was the pioneer of parliamentary diplomacy. It had a significant contribution to make in terms of upholding democracy, peace, security, justice, equality and sustainable development around the world. It was up to the IPU to promote parliamentary diplomacy as a complimentary process to inter-governmental diplomacy.

Mr. Pacheco should take decisive steps towards resolving many of the world's problems in a transparent and inclusive manner. He should tackle poverty; dismantle unfair international economic and financial systems that led to a regression in development; challenge the hegemonic policies of some major powers and prevent the imposition of unilateral sanctions; condemn the endorsement of

occupation, notably in Palestine; confront environmental destruction, oppose all forms of terrorism and address non-compliance with global agreements: and tackle abuses of human rights and freedom of expression.

The Islamic Republic of Iran was ready to work with Mr. Pacheco towards attaining those objectives.

Mr. D. Pacheco (Portugal) said that his country had experienced a revolution 40 years ago that had led to a transition from dictatorship to democracy. In that context, he had learnt first-hand the importance of values such as democracy, freedom and the rule of law. Those values were at the core of the IPU.

It was not possible to talk about democracy without defending the human rights of parliamentarians. It was for that reason that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was so important. In addition, democracy must be inclusive, particularly of women and young people. He had been the youngest Member of Parliament when he had first been elected and knew very well the value of young parliamentarians. Indeed, young people often brought different perspectives and solutions to problems. Women also had different perspectives which made their contributions paramount. He was happy to say that the representation of women in the Portuguese Parliament had increased from 10 per cent to 35 per cent over the course of his career.

The pandemic had shown that all countries were interconnected. Multilateralism and parliamentary diplomacy were therefore very important. The best way to find solutions was to engage in discussion and take into account different points of views. It was his responsibility to foster that kind of discussion. Indeed, he was taking on a huge responsibility. The world was facing many problems. He would do his best to solve those problems and leave the IPU stronger than when he received it.

He thanked the Secretariat for organizing the election at such a difficult time. He was proud to represent the IPU. He was the same person as he had always been and promised to work hard for the IPU and for the world as a whole. He urged all Members to work together. Together, the IPU was stronger.

Item 9 of the agenda

BRIEF REPORT BY THE COMMITTEE ON THE HUMAN RIGHTS OF PARLIAMENTARIANS

The Chair said that the Governing Council would hear a brief report on the activities of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and would be invited to adopt a number of related decisions. The Committee had held its 162nd session in online format from 22 to 31 October 2020.

Mr. N. Bako-Arifari (Benin), President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, said that the Committee had been holding virtual meetings during the COVID-19 crisis. It had met in May 2020 to examine urgent cases as well as over the past two weeks to examine new cases and cases subject to new developments. Altogether, the Committee was dealing with the files of 511 parliamentarians. It would be impossible to include all of them in his report. However, the Governing Council should rest assured that the Committee was working on all the files. At its most recent meeting, the Committee had examined the situation of 297 parliamentarians from 19 countries, including 12 new complaints concerning 70 parliamentarians. Admissibility decisions had been adopted for some new cases, namely for Colombia, Mongolia, Pakistan, and Yemen. In his report, he would present the situation of 185 parliamentarians from 16 countries and the decisions taken in respect thereof.

Cases in Africa

Côte d'Ivoire

The Committee had examined the case of Mr. G. Soro, former Speaker of the National Assembly of Côte d'Ivoire. Mr. Soro had been deprived of his civil and political rights, notably his right to stand in the recent presidential election that had taken place on 31 October 2020.

Moreover, the Committee was concerned about the detention of another parliamentarian from Côte d'Ivoire, Mr. A. Lobognon, particularly in the context of the COVID-19 pandemic. The arbitrary proceedings brought against him lacked any material proof. The Committee took note of the fact that four other members of parliament had been released from detention and called on the authorities to release Mr. Lobognon immediately.

Democratic Republic of the Congo

The Committee had examined, for the first time, the case of Mr. J. Mamba, a Congolese parliamentarian and member of the opposition. Mr. Mamba was currently in exile for fear that he could be arrested, put on trial and sentenced arbitrarily for exercising his rights as a parliamentarian. The Committee took note of the positive steps taken by the National Assembly of the Democratic Republic of the Congo but indicated that those steps were still insufficient. He called on the authorities to protect the rights of Mr. Mamba.

Gabon

Mr. J. Ndoundangoye, a member of parliament from Gabon, had been in solitary confinement since 9 January 2020. The Committee had declared his case admissible and expressed its concern surrounding the conditions of his detention. It called on the Gabonese authorities to protect the rights of Mr. Ndoundangoye, particularly in the context of the pandemic. The Committee would also like to receive information justifying each of the allegations made against Mr. Ndoundangoye, outlining the parliamentary procedure used to lift his parliamentary immunities and indicating the measures taken to investigate allegations of torture and threats.

Uganda

Another situation examined by the Committee was that of five Ugandan parliamentarians who had been arrested during a by-election in the municipality of Arua in August 2018. The parliamentarians had been subjected to torture in detention and accused of treason, a crime punishable by death in Uganda. With the help of the Speaker of Parliament, the IPU had been able to send a delegation to Uganda in January 2020 with a view to gathering information first-hand. However, the Ugandan delegation had decided not to meet the Committee virtually at its last session. The Parliament of Uganda should use its powers to find a satisfactory solution to the above cases, which would, in turn, help to strengthen the Parliament. The Committee remained at the disposal of the Parliament.

United Republic of Tanzania

The case of Mr. T. Lissu, a long-standing member of the opposition, was presented for the first time. Mr. Lissu had been consistently subjected to intimidation by the Tanzanian Government of which he was an open critic. On 7 September 2017, Mr. Lissu had survived an attempted assassination carried out by attackers armed with AK-47 rifles. Despite having been shot 16 times he had survived his injuries. After having spent three years in exile, where he had received medical treatment, Mr. Lissu had returned to Tanzania in July 2020 to stand in presidential elections. Since his return, he had been subjected to more threats and intimidation. The Committee urged the Tanzanian authorities to carry out a thorough and effective investigation into the attempted assassination and the recent threats and acts of intimidation which had, so far, gone unpunished.

Zimbabwe

The Committee had examined the case of Ms. J. Mamombe, one of the youngest Members of the Zimbabwe Parliament. On 13 May 2020, Ms. J. Mamombe and two of her colleagues had been kidnapped, tortured and subjected to sexual abuse during a 24-hour period of arbitrary detention. After having made such severe allegations, Ms. Mamombe had been arrested and accused of having invented her own kidnapping. The Committee had declared the case as admissible and was extremely concerned. It called on the authorities of Zimbabwe to do everything possible to protect the rights of Ms. Mamombe and carry out an effective, independent investigation to bring the perpetrators to justice.

Cases in the Americas

Brazil

Mr. D. Miranda, a Brazilian parliamentarian, had been the target of harassment and death threats as a result of his sexual orientation and support for minority rights, including the rights of the lesbian, gay, bisexual and transgender (LGBT) community. It had been alleged that the life of Mr. Miranda was in danger given the murder of his colleague and friend, Ms. M. Franco. The Committee had declared the case admissible. It also called on the Brazilian authorities to identify those responsible, end impunity and provide information on the measures taken to protect Mr. Miranda.

Bolivarian Republic of Venezuela

The individual cases of 134 opposition parliamentarians from the Bolivarian Republic of Venezuela had been examined by the Committee. The situation there was extremely worrying. Many parliamentarians had been continuously subjected to grave violations, such as torture, harassment, threats and stigmatization on the basis of their political opinions. The acts had been carried out by agents of the State, paramilitary groups, and violent groups made up of government supporters. The Committee strongly condemned the grave suppression of parliamentarians. It also denounced the many measures taken by the executive and the judiciary to undermine the integrity and independence of the National Assembly. The situation was a clear attempt to obstruct the will of the people as expressed in the election of December 2015.

New elections would take place on 6 December 2020. The Committee called on the Venezuelan authorities to refrain from any actions that would violate the rights of the current Members of the National Assembly. The Committee was deeply concerned by the restrictions currently in force and the institutional framework governing the upcoming election under which fair conditions did not exist. Members of the opposition should be able to exercise their right to take part in public affairs in the same way as members of the party in power. The authorities should take all necessary measures to resolve the above issues without delay.

The Committee called on the entire IPU membership, permanent observers, parliamentary assemblies and international human rights organizations to ensure that concrete measures were taken to resolve the individual cases before the Committee and to find a sustainable solution to the political crises taking place in the Bolivarian Republic of Venezuela.

Cases in Asia

Mongolia

The case of Mr. S. Zorig of Mongolia was one of the most symbolic cases before the Committee. Mr. Zorig had been murdered more than 20 years ago but the case had still not been solved. Worse still, innocent people had been deliberately imprisoned and tortured to justify the crime. The authorities must make the case a priority and bring the people responsible to justice. The Committee would not give up on the case until solutions were found.

Philippines

Ms. L. de Lima, a Senator and human rights activist from the Philippines, had spent three and a half years in detention without any real proof being presented against her. The Committee was convinced that criminal proceedings had been instigated against her because of her fierce opposition to the way in which President Duterte had conducted the war on drugs. The Philippine authorities should release Ms. de Lima immediately and drop all charges against her. Meanwhile, the Committee called on the Philippine Senate to adopt a stronger position in favour of Ms. de Lima returning to work.

Cases in Europe

Belarus

Another symbolic case before the Committee was that of Mr. V. Gonchar who had disappeared on 16 September 1999 in Belarus. His disappearance had taken place the night before a parliamentary session during which he had been expected to present information incriminating President Loukachenko. The Committee had received credible information showing that the State was directly responsible for his disappearance. It was regrettable that the Parliament of Belarus had refused to take part in the hearing. The Committee called on the authorities to give a credible explanation of the facts and carry out an effective independent investigation to establish the truth and end impunity. The authorities should authorize the IPU to carry out a mission and bring to light new information. All IPU Members and relevant organizations should take concrete measures to ensure that justice was served.

Cases in the Middle East and North Africa

Palestine

The Committee had examined the case of Mr. M. Barghouti and Mr. A. Sa’adat, two former parliamentarians from Palestine placed in detention by Israel after unfair trials. The Committee was concerned about the two men in light of the COVID-19 pandemic. It called on the Israeli authorities to release them and provide information regarding their current detention conditions.

Egypt

Lastly, the Committee wished to present the case of Mr. M. al-Nagar, a former parliamentarian from Egypt who was currently missing. The Committee was particularly concerned because the Egyptian authorities were not investigating his disappearance. Mr. al-Nagar had been sentenced to three years in prison for having expressed an opinion but had not served his sentence for fear of what could happen to him in detention. The Egyptian authorities should open an investigation into his disappearance and take the necessary measures to find him.

Over the past five months, the Committee had sent four letters to the Egyptian authorities as well as an invitation to take part in an online hearing. However, the Committee had not received a response until 2 November 2020. The response contained some reservations concerning the decision on Mr. al-Nagar. The reservations would be included in the final version.

In conclusion, human rights should remain a priority during the health crisis. Measures taken to contain the virus should not be a pretext to violate the basic rights of parliamentarians and of citizens in general. Parliamentarians needed the support of the IPU more than ever in times of crisis. The members of the Governing Council were urged to adopt the decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians.

The Chair said that there was not enough time for an in-depth discussion of the report. Therefore, members had been asked beforehand to submit any reservations, observations or rejections in writing. So far, he had received two written reservations from Egypt and Zimbabwe and a communication with additional information from the Democratic Republic of the Congo. Reservations were submissions containing clear opposition with regard to a specific decision and would be marked as reservations on the first page of that decision and made available on a dedicated webpage. He took it that the Governing Council wished to adopt the set of decisions presented by the President of the Committee of the Human Rights of Parliamentarians.

It was so decided.

Mr. A. Dichter (Israel) said that Mr. M. Barghouti was no longer a parliamentarian but a terrorist and a prisoner. He was responsible for the murder of five people and had been sent to jail for five life sentences. Therefore, any international supervision should be done by the International Committee of the Red Cross and not by the IPU. The IPU should defend parliamentarians not terrorists. It was important to protect civilians.

Ms. R. Elwani (Egypt), regarding the case of Mr. al-Nagar, said that the issue at hand was an important one. However, the Egyptian authorities had not been given enough time to respond to queries. The authorities had been working positively and cooperatively with the IPU despite being under pressure due to parliamentary elections. She requested more time so that the matter could be properly investigated.

Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) said that the due process of the courts was taking place over the situation of Ms. J. Mamombe. She was currently free on bail but could not stand trial due to mental illness. He was hopeful that she would respond positively to treatment so that she could stand trial at a later date.

It was wrong to encourage the Zimbabwe Parliament to disrespect the separation of powers as enshrined in the Constitution. Under the separation of powers, the Parliament should not interfere in the due process of the courts unless a miscarriage of justice was visible or pronounced. Similarly, it was wrong to encourage the Zimbabwe Parliament to disrespect the principle of sub judice. The principle of sub judice also prevented the Parliament from interfering in the due process of the courts.

Otherwise, the Zimbabwe Parliament would be on the lookout for any unwarranted violation of the rights and freedoms of Ms. Mamombe and would inform the Committee should anything emerge.

Mr. C. Prosperi (Bolivarian Republic of Venezuela**)** said that the National Assembly of Venezuela was the only autonomous entity that existed in the country. Yet, more than 150 of its members had been persecuted and detained simply for having different opinions. He wished to thank the IPU for its support. Over the past month, an electoral fraud had also been taking place in his country. Under the Constitution, it was the National Assembly that should nominate representatives to the National Electoral Council, but instead, those nominations had been imposed. The National Assembly would continue representing Venezuelans and fighting for the rights of its parliamentarians.

Mr. B. Qassim (Palestine) said that the statement by Mr. A. Dichter (Israel) was not true. Mr. M. Barghouti was not a terrorist but a freedom fighter, human rights activist and a man of peace. In addition, he had been democratically elected by the Palestinian people. It was important for the IPU to visit Palestinian prisoners. However, the Israeli authorities were refusing to allow such a visit. The Palestinians were fighting for freedom, independence and sovereignty. The Israelis were the ones engaging in terrorist acts.

Mr. A. Alnuaimi (United Arab Emirates) supported the position of Egypt. All countries should interact with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in the same way as Egypt. The Committee should serve the people of the world.

Mr. N. Bako-Arifari (Benin), President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, responding to Mr. A. Dichter (Israel), said that any situation in which a parliamentarian had been arrested, tried or imprisoned without his or her immunities being lifted or without the necessary guarantees of a fair trial was considered a valid case for the Committee to examine. It was considered a priority case in the event that the Committee did not receive a suitable response from the authorities in relation to a parliamentarian who had been detained. Such cases should be reviewed regularly. The Committee had sent several letters to the Israeli authorities asking them to authorize an IPU visit. The purpose of the visit would be to meet with the imprisoned parliamentarians and review their detention conditions. Israel was a democratic State, a defender of human rights and an active Member of the IPU. Therefore, the Committee fully expected the Israeli authorities to help the IPU in achieving its objectives.

He took note of the observations made by Ms. R. Elwani (Egypt) and thanked her Parliament for its active cooperation. The comments made by Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) would be taken into account, in the continued examination of the case of Ms. J. Mamombe.

Written submissions

The Egyptian House of Representatives expressed a reservation about the decision on the case of Mr. M. al-Nagar, affirming that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians had not given it reasonable and sufficient time to respond to the allegations. According to the Egyptian parliamentary authorities, work is under way to provide and translate the requested documents. The oral comments and reservations expressed by Mr J. Mudenda (Zimbabwe) were also reflected in a written submission. The communication from the Democratic Republic of Congo was considered not as a direct response to the decision on the case in that country but as part of the ongoing dialogue with the authorities regarding that case.

Item 11 of the agenda

FUTURE INTER-PARLIAMENTARY MEETINGS

(CL/206/11-P.1)

The Secretary General said that two categories of meetings would be taking place: statutory assemblies and specialized meetings.

Under statutory assemblies, the Parliament of Morocco had offered to host the 142nd IPU Assembly in Marrakech in March 2021 but had recently asked to postpone it due to uncertainty surrounding the COVID-19 pandemic. As a result, the Assembly had been repatriated to Geneva and would be held in May or June 2021 provided the pandemic was under control. The Secretariat would inform the Executive Committee of any developments in that regard. The IPU Assembly in Kigali had also been rescheduled for 6-10 November 2021. The Parliament of Indonesia had made an offer to host an IPU Assembly in April 2022 and discussions were ongoing to ascertain the feasibility of that offer.

Specialized meetings would be organized virtually in view of the pandemic and to save costs. The list of specialized meetings went up as far as the year 2022 and was intended to help Members plan ahead. At its previous sitting, the Governing Council had approved the budget for the second segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and the 13th Summit of Women Speakers of Parliament. It had also filled some vacancies on the Preparatory Committee. The Parliament of Belgium had since nominated one female Speaker to fill the vacancy of the Twelve Plus Group. Vacancies remained for the Eurasia Group and the Asia-Pacific Group.

All meetings had been allocated resources from the core budget or from voluntary funding.

The Chair took it that the Governing Council wished to take note of the offer from the Indonesian Parliament, approve the nomination from the Parliament of Belgium and approve the scheduled future inter-parliamentary meetings.

It was so decided.

Item 12 of the agenda

QUESTIONS RELATING TO THE IPU MEMBERSHIP: THE SPECIFIC SITUATION IN MALI
(CL/206/12-P.1)

The Chair said that the Governing Council was invited to review the situation in Mali and take a decision on the country's membership of the IPU. A military coup had taken place on 18 August 2020 leading to the dissolution of the National Assembly.

The Secretary General said that the military forces in Mali had staged a coup d'état on 18 August 2020 following a period of protracted crisis with popular uprisings, insurgency, terrorist attacks and all manner of social upheaval. The military had dissolved the institutions, including the National Assembly, arrested the President and the Prime Minister, and put in place a transitional government. The situation had been condemned by the international community, including by the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the African Union (AU), and the new Malian authorities had quickly come under pressure, for instance through sanctions and other restrictions. Under that pressure, the new authorities had entered into discussions with various forces in the country and had come up with a transitional plan for a swift return to democracy and constitutional order. The situation had improved considerably since August 2020 with a series of measures being put in place, including the establishment of a transitional national council which would serve as the legislative organ during the transitional period. The transitional national council was foreseen to be in place for 18 months instead of the 3 years initially indicated. Furthermore, the authorities were reporting to regional groupings and had released the President and the Prime Minister. ECOWAS, the AU and the UN Security Council had welcomed the improvements, noting that the authorities were doing their best to restore order.

The IPU had issued a strong statement of condemnation expressing its concern over the unconstitutional accession to power by the military which ran counter to democratic values. The statement had urged authorities to ensure the physical integrity of the political leadership, including members of parliament. The IPU had also offered to assist the Malian authorities towards a speedy return to constitutional rule.

The Executive Committee had deliberated at length on the situation in Mali during two sittings held on 31 August 2020 and on 30 October 2020. On the basis of those deliberations, the Secretary General recommended that the IPU should not automatically suspend the membership rights of Mali but instead monitor developments and work with the authorities towards a speedy return to constitutional rule. The recommendation was in line with the approach that the IPU had taken in the past, for instance, in Thailand, Burkina Faso, Egypt, Algeria, Sudan and Tunisia. The Secretary General had been in touch with the new authorities who had sent two formal requests asking the IPU for its support in Mali's transition to constitutional order.

The Chair said that the Executive Committee had discussed the situation in Mali at its meetings on 31 August 2020 and 30 October 2020. It had been IPU practice to accompany Members through a transitional period helping to restore constitutional order. There was also a regional trend in favour of taking note of developments and encouraging the new Malian authorities to return speedily to full constitutional order. In that context, the recommendation of the Executive Committee was to maintain the membership of Mali and encourage the IPU to work with the authorities towards a speedy return to constitutional rule, including by helping to design a roadmap. The Executive Committee had entrusted the Secretary General with a mandate to implement the recommendation and report to the governing bodies on a regular basis.

Mr. S. Chenine (Algeria) said that Algeria had a border with Mali as well as deep social relations. As a result, it was aware of how critical the situation was there. The situation in Mali could be an opportunity for terrorist groups to gain ground in the region. He urged the IPU to take care when dealing with Mali.

Mali had made a decision to set up sovereign institutions. Organizations, such as the African Union, supported that decision and highlighted the need to help Mali along the way. The solution must come from Mali itself with the support of the international community but without interference. Mali must be able to retain its own sovereignty. Otherwise, there was a risk of undermining the democratization process. Any errors made in the fight against terrorism could further complicate the situation.

In 2015, Algeria had signed a peace agreement with Mali which could form the basis for a solution. Many other stakeholders were also engaging in dialogue with the belief that political solutions were available.

The stability of Algeria was threatened by the non-establishment of a central State in Mali. As a result, Mr. Chenine supported the approach of the Secretary General. Mali was already taking positive steps. The IPU should support the new government, offer assistance and show solidarity particularly in the context of the pandemic. Algeria, too, had been helping Mali to resolve the crisis. The goal was to help the country return to constitutional order through internal dialogue while respecting all components of the Malian population.

Mr. M. Ali Houmed (Djibouti), President of the Executive Committee of the African Parliamentary Union, said that the authorities in Mali had made significant progress towards constitutional normality. They had met all the conditions set out by ECOWAS. They had named a civil President and Prime Minister to direct the transition and had adopted a charter for the transition with a clear calendar for returning to normal constitutional rule. A transitional national council had been set up and the former President, Prime Minister and Speaker of Parliament had been released as had all other politicians who had been arrested. Overall, they had shown good faith and were moving in a positive direction. As a result, ECOWAS had removed all sanctions against them.

In that context, the IPU should not suspend the membership rights of Mali. It should show solidarity with a country that had shown great resilience in the face of many challenges.

The Chair said that he took it that the Governing Council wished to approve the recommendation of the Executive Committee.

It was so decided.

Item 13 of the agenda

OTHER BUSINESS

Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, thanked the Secretary General and the Acting President for organizing a successful online session despite all the difficulties. As President of the IPU, he would work hard but needed the collaboration of all Members. It was important to work together for a stronger IPU with more visibility and a capacity to find solutions to problems. The work of the IPU must go on even in times of pandemic. Parliamentary diplomacy was essential. He hoped the IPU could resume physical meetings as soon as possible. Networking in informal settings, for instance at lunch, was particularly important for personal relations.

The Secretary General said that the Secretariat had been pleased to help the Members carry out their statutory duties. It had done its level best to make sure the session went smoothly despite difficulties. The role of the Secretariat was to support the political vision of the Members and uphold the values of the Organization. During the session, the Governing Council had taken historic decisions and had clearly articulated its vision for the Organization. He thanked his colleagues for their support. The Secretariat would be at the service of the incoming President whose job would start immediately.

The Chair said that the 206th session of the Governing Council had come to an end. It had been a historic and truly memorable event. Despite many challenges, Members had been able to meet and take important decisions regarding the functioning and governance of the IPU. He had been impressed by the high level of participation in the session (145 Member Parliaments and over 450 Governing Council members). The level of participation in the remote election for the new IPU President had also been remarkable at 97 per cent of the registered Governing Council members with voting rights. It was testimony to the interest and commitment of the members.

The Governing Council had elected Mr. D. Pacheco (Portugal) as the 30th President of the IPU. Mr. Pacheco would bring new energy and fresh ideas to the Organization as it faced the many challenges of the ever-changing world. The Members would always be there to help him in his endeavours.

A strong consolidated budget had been adopted for 2021. What was needed next was more parliamentary diplomacy, more multilateralism and more engagement from Members. The IPU was a people-centred, cost-effective and results-oriented organization which should always aim to deliver tangible results and benefits to the people.

He thanked the Secretariat for organizing a successful session. The Secretariat, under the brilliant leadership of the Secretary General, was a committed, dedicated, hard-working team that always delivered the highest level of professionalism. It had put in a great deal of effort to make the session of the Governing Council happen.

The IPU was ever-more relevant in the context of the COVID-19 pandemic. People were calling for parliamentary leadership in that regard. He urged countries to mobilize all resources, find science-based solutions and devise a targeted response to COVID-19. Putting people first was vital. No case should be missed and no patient should be left untreated. The world must come together in solidarity and cooperation to fight the virus. It was a battle that would be won.

The IPU was ever-more relevant in the context of promoting peace and development. People were calling for more parliamentary leadership in that regard. The history of development of human society was the history of human struggles against challenges and victories over them. Peace and development remained one of those struggles even in times of COVID-19.

The IPU was ever-more relevant in the context of cooperation between countries. People were calling for more parliamentary leadership in that regard. We were all equal members of an interconnected global village with a common future. No country could gain from another's difficulties or maintain stability by taking advantage of another's troubles. The world was diverse in nature. It was vital to turn that diversity into a constant source of inspiration that drove human advancement and ensured a better life for the people.

The IPU was ever-more relevant in the context of economic globalization. People were calling for parliamentary leadership in that regard. There was a major need to address issues such as the wealth gap and the development divide. It was important to strike a balance between governments and markets, fairness and efficiency, growth and income distribution as well as technology and employment. Ensuring full and balanced development was necessary to deliver tangible benefits to the people.

The IPU was ever-more relevant in the context of the green revolution. People were calling for parliamentary leadership in that regard. All countries must take decisive steps to honour the Paris Agreement and pave the way for the transition to green, low-carbon development.

Together, the IPU could make the world a better place for the people.

The sitting rose at 17:20 CET.